



أبوالعباس القفشندي

مُؤرخًا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هو رسائل علماء، صاحب المطامير
والعلم من العظماء من نوح الخطباء و
ثم طرقت حواسق العلماء في حجة النبي
بالحساب المأدوم إلى يومنا هذا،
أحاطت بالمشايخ، والسلف العاصم من
التغير والاهي من الملتصقين بالنعيم

تأليف
د. محمد كمال الدين عز الدين

أبو العباس القاسمي
مؤيداً



تلفون: ٢٠١٦٦ - ٣١٥١٤٤ - ٢١٣٨٥٩ - بربوچا، ٹايسٽيٽي - فلڪس، ٢٢٢٩٠
مجموعت - المرتبة، بئاية الامتكان - الطابق الاول - مربع ٨٧٢٣



٥
مشكلة المورخين

أبو العباس القفندي

مؤرخاً

تأليف
د. محمد كمال الدين عز الدين

عالم الكتب



أعلن « الظاهر برفوق » نفسه سلطاناً^(١) على مصر والشام وما والاها ، يوم الأربعاء ، التاسع عشر من رمضان سنة (٧٨٤ هـ / ١٣٨٢ م .) بعد خلعه « المنصور ، حاجي بن شعبان »^(٢) من السلطنة ، فكان بذلك أول سلاطين

(١) راجع بشأن ذلك : ابن دقماق . الجوهر الثمين ج ٢ ص ٦٦١ ، المقرئزي . الخطط ج ٢ ص ٢٤١ ، السلوك ج ٣ ص ٤٧٧ ، ابن خطيب الناصرية . الدر المنتخب ج ١ ق ١١٩٩ ، ابن قاضي شهبة . التاريخ ج ١ ص ٨٦ ، ابن حجر . إنباء الفرج ج ٢ ص ٦٦-٦٧ ، ابن تفرى بردى . الدليل الشافعي ج ١ ص ١٨٨ ، المنهل الصافي ج ٣ ص ٢٧٨ ، مسود اللطافة ق ١١٢٥ ، النجوم الزاهرة ج ١١ ص ٢٢١ ، السخاوي . الفسوة اللامع ج ٣ ص ١١ ، عبد الباسط - الحنفي . نزهة الأساطين ق ٦٨ ، د . حكيم أمين عبد السيد . قيام دولة العماليك الثانية . القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧ .

(٢) ويلاحظ أنه أُعيد إلى السلطنة ثانية يوم الثلاثاء ، سادس جمادى الآخرة سنة (٧٩١ هـ . / ١٣٨٩ م .) بعد ثورة « بابشا الناصري » و « تمرقشا الأفضلي منطاش » ، على « الظاهر برفوق » ، وإيداعه قلعة الكرك سجيناً ، بيد أنه لم يتم في السلطنة طويلاً ، إذ تمكن « الظاهر برفوق » من استبعاد ملكه ، بعد فكه من محبسه ، في التاسع من رمضان سنة (٨٩١ هـ . / ١٣٨٩ م .) .

راجع : ابن دقماق . الجوهر الثمين ج ٢ ص ٢٦٩-٢٧٣ ، ابن القرات . التاريخ ، ج ٩ : =

الدولة المملوكية الثانية^(١) (دولة المماليك الجراكسة^(٢)) ، التي استمرت في حكم البلاد قرابة ثمانية وثلاثين ومائة سنة هجرية ، تولى فيها السلطنة أربعة وعشرون سلطاناً ، إلى أن سقطت^(٣) على أيدي « الأتراك العثمانيين » سنة (٩٢٣ هـ . / ١٥١٧ م .) بعد هزيمة ومقتل « الأشرف قَائِصُوه الغوري »^(٤) في مرج دابق - شمالي حلب - في الخامس والعشرين من رجب سنة (٩٢٢ هـ . / ١٥١٦ م .) ، فهزيمة « العادل طومان باي الثاني » وشنقه على باب زويلة^(٥) - أحد أبواب القاهرة - في الحادي والعشرين من ربيع الأول سنة (٩٢٣ هـ . / ١٥١٧ م .) ، وإعلان « سليم الأول » نفسه سلطاناً على البلاد .

= حوادث سني ٧٩١ ، ٧٩٢ هـ . المقرئزي . السلوك ج ٣ ص ٦٥٥ وما بعدها ، ابن قاضي شهبة . التاريخ ج ١ ص ٢٨٥ - ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ابن حجر . إنباء الفرج ١ ص ٣٧٤ - ٣٧٦ ، ٣٩١ - ٣٩٢ ، ابن تفرى بردي . المنهل الصافي ج ٣ ص ٣١٥ - ٣١٩ ، عبد الباسط الحنفي . نزهة الأساطين ق ٦٧ .

(١) عن الدولة المملوكية الثانية يمكن مراجعة : د. محمد مصطفى زيادة . الدولة المملوكية الثانية (ضمن كتاب « تاريخ الحضارة المصرية » . القاهرة ، مكتبة مصر ، ج ٢ ، ص ٥٠٨ - ٥٢٨) ، د. سعيد عبد الفتاح عاشور . العصر المماليكي في مصر والشام - القاهرة ، النهضة العربية ، ط ١ ، ١٩٦٥ .

(٢) ليست هذه تسمية مستحدثة لهذه الدولة ، وإنما هي تسمية تردت في كتابات المؤرخين المعاصرين لها كالمقرئزي (المخطوط ج ٢ ص ٢٤١) ، وابن تفرى بردي (مورد الطاقة ق ١٢٥) ، النجوم الزاهرة ج ١١ ص ٢٢١) ، وعبد الباسط الحنفي (نزهة الأساطين ق ٦٨) ، وإن وُجِدَ بين سلاطينهم من هو من أصل رومي ، كالأطاهر خشقدم ، والأطاهر ترميلا .

(٣) عن سقوط هذه الدولة يمكن مراجعة : د. محمد مصطفى زيادة . نهاية السلاطين المماليك في مصر (ضمن أبحاث مجلة الجمعية التاريخية) . القاهرة ، مايو - ١٩٥١ ، ج ٤ ، د. سعيد عبد الفتاح عاشور . العصر المماليكي في مصر والشام ص ١٧٩ - ١٩١ ، د. عبد المنعم ماجد . طومان باي آخر سلاطين المماليك . القاهرة ، الأنجلو ، ١٩٧٨ .

(٤) راجع : ابن إيس . بدائع الزهور ج ٥ ص ٦٩ - ٧١ ، ابن زبيل . آخرة المماليك ص ٣٠ - ٣١ .

(٥) راجع : ابن إيس . بدائع الزهور ج ٥ ص ١٧٤ - ١٧٧ ، ابن زبيل . آخرة المماليك ص ١٤١ - ١٤٢ .

وفي ظل هذه الدولة قامت في مصر حركة علمية زاهرة ، ارتقت فيها العلوم والفنون ، من خلال العديد من المراكز العلمية التي وجدت فيها . آنذاك - ويفضل عوامل متعددة ، وكان لهذه الحركة سماتها المميزة لها .

لكن تأخرت طويلاً العناية بدراسة هذه الحركة على أسس منهجية قائمة على النظرة العلمية المتأنية ، المقتضية العمق والتقصي والنقد ، نتيجة لخطأ شائع - تردد في كتابات الباحثين المحدثين ، مستشرقين وعرب - مفاده أن نتاج هذه الحقبة ليس سوى كتابات تتمثل في الشروح والعديد من المختصرات ، أو الجمع التأليفي (الموسوعي) ، الخالي من الابتكار والجدة ، سواء في المادة أو في المنهج ، على النحو الوارد في قول « جاستون فييت » :

« . . . ولا ينبغي أن ننخدع بتكاثر المدارس الدينية والمساجد في ظل حكم سلاطين المماليك ، فليس لذلك علاقة بنبوغ المدرسين ، إذ لم يتخلف لنا عنها اسم واحد عظيم . لم تخرج هذه المعاهد العلمية الكثيرة شخصية عظيمة أو كاتباً موهوباً ، فهي لم تزد على كونها مدارس لتدريب المدرسين وبإستثناء المقدمة لابن خلدون - ذلك العالم الفذ الذي تلقى تعليمه في المغرب - لم يظهر في القاهرة أي عمل أصيل . وقد تميز هذا القرن بكتاب الموسوعات والسير ، التي كثيراً ما كانت قليلة القيمة ، وواضحة المجاميع ؛ فلم تعرف فيه أعمال تميز بالأصالة . كان هؤلاء الرجال يستحقون في حياتهم عبارات المديح ، وسيراً موجزة مليئة بالتنوعات الرنانة ، ولكن أسماءهم تسقط سريعاً في طيات النسيان » (١) .

وقول أحد الباحثين العراقيين :

« . . . كانت خسارة الحضارة العربية الإسلامية يسقط بغداد لا تعوض ، فقد اعتبر السقوط نهاية لعصر ازدهار التراث الحضاري الإنساني الذي أنتجته عقول المفكرين المسلمين في مختلف نواحي الفكر ، والذي كانت بغداد مركزاً رئيساً له ، باعتبارها قاعدة الخلافة ، ومجمع العلماء ، ومقصد الطلاب .

(١) جاستون فييت . القاهرة مدينة الفن والتجارة . تر . د . مصطفى البناي . بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٦٨ ، ص ١٠٧ .

ولم يقتصر ضرر هذه الخسارة على المجتمع الإسلامي الذي نكب بالحكم الأجنبي فقد حرية التفكير وقوة الإبداع ، وعجز عن الإتيان بالشيء الجديد ، فعاش في ظلام فكري طيلة القرون اللاحقة حتى مطلع القرن الحالي ، وإنما تحس بهذه الخسارة علماء أوروبا ومفكروها أيضاً^(١) .
وهذا وذاك قول توجهه العاطفة ، والعصبية ، مما يفقده الفهم العميق للتاريخ .

ولما لم يكن من سبيل إلى رد هذا الادعاء الخاطيء ، وإلى الإفصاح عن الأصالة والجدنة في هذه الحركة ، وتقديم مادة تاريخية يعتمدها الباحثون في البناء التاريخي إلا بالدراسة المنهجية والمتأنية للتراث الفكري المتمي إلى هذه الحقبة التاريخية ، تفهماً لمنهجه وأغراضه ، فإنه قد اتجه الرأي لدي إلى اتخاذ « القلقشندي » موضوعاً لهذه الدراسة ، مقسماً لها إلى بابين اثنين ، جعل أولهما للترجمة له ، بينما اختص ثانيهما بالكشف عن منهجه في الكتابة التاريخية من خلال مؤلفيه « صبح الأعشى » و « مآثر الإنافة » ..
وبالله التوفيق والسداد ..

القاهرة في : أكتوبر ١٩٨٩ م . د . محمد كمال الدين عز الدين علي

(١) د . محمد صالح داود الغزاز . الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية . النجف ، ١٩٧٠ ، ص ١١١ .

الباب الأول

الفلقشندي ، دراسة حياة

- الفصل الأول :

عصر الفلقشندي

- الفصل الثاني :

الفلقشندي - دراسة حياة

الفصل الأول

مصر الفلكلندي

انقسمت الدولة الأيوبية على نفسها عقب وفاة « صلاح الدين الأيوبي » (ت ٥٨٩ هـ . / ١١٩٣ م .) فصارت مصر ودمشق وحلب وبعليبك وحمص وحماء والكرك وبيصري ، وغيرها مراكز لإمارات يحكمها بعض أبناء البيت الأيوبي .

لكن سرعان ما اختلفوا وثارَت بينهم المنازعات والحروب ، فضلاً عن خلافاتهم مع البيوت القديمة الحاكمة للموصل وسنجار وكيفا وأمد وخرتبرت وشلاط . . مما كان سبباً في استكثار هؤلاء الملوك والسلاطين من شراء المعاليك (*) ليكونوا لهم معتمداً في الاحتفاظ بملكهم ، وفي رد عدوان جيرانهم (١) .

فكان من بين هؤلاء « الصالح نجم الدين أيوب » (ت ٦٤٧ هـ . / ١٢٤٩ م) الذي ترجع المصادر أصول الدولة المملوكية في مصر والشام

(*) المماليك رجال يفس جلوبوا إلى مصر كأرقاء نتيجة إبتاعهم بالمال ، ثم حررهم سائتهم الذين كانوا عبيداً من قبل واتخذوا لهم شخصية قائمة بلبانها . وترجع أصولهم إلى أجناس متنوعة من أتراك وجرانسة ومغول وصقالبة ويونانيين وأسبان وألمان . . . د . سعيد عبد الفتاح عاشور . العصر المماليكي في مصر والشام ص ١ ، د . أحمد مختار العبادي . قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام ص ١١ ، جاستون فيت . القاهرة مدينة الفن والتجارة ص ١١٠ .

(١) أكد على ذلك مراراً د . سعيد عبد الفتاح عاشور في أكثر من مرجع ، منها : العصر المماليكي في مصر والشام ص ٣ ، مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي حتى الغزو العثماني (بالاشتراك) ص ٤٢٥ - ٤٢٦ ، الأيوبيون والمماليك في مصر والشام ص ١٩٣ - ١٩٤ ، الحركة الصليبية ج ١ ص ١٧٥ ، الأمراء الرقيق ص ٤٨ . وكذا : د . نقولا زبانة . دمشق في عصر المماليك ص ٢٣ - ٢٤ ، وإليم موير . المماليك في مصر ص ٣٧ . .

إليه ^(١) على اعتبار أنه كان « قد اشترى من الصماليك الترك ما لم يشتري أحد من الملوك مثله من قبله حتى عاد أكثر جيشه مماليكه » ^(٢) فضلاً عن اتخاذه منهم أمراء دولته ويطاقتة المختصين بدهليزه إذا سافر ^(٣) .

لكن الحقيقة المستخلصة من استقراء التاريخ تشير إلى أن هؤلاء الذين كان مأمولاً فيهم أن يكونوا عدّة وسنداً لمتملكهم سرعان ما غدوا خطراً يتهدهده وملكه ^(٤) .

ولعل مرد ذلك إلى عوامل منها :

طبيعة تكوينهم التي جعلت منهم قوة تركز عليها الدولة في مهامها للحرجة بالإضافة إلى انقسام البيت الأيوبي - الحاكم - على نفسه ^(٥) في وقت داهمت فيه البلاد الأخطار الداخلية - من مجاعات وأوبئة - والخارجية متمثلة في تحول الحملات الصليبية إلى مصر لسبب أو لآخر ^(٦) .

(١) ابن دلقاق . الجوهر الثمين ج ١ ص ٣٩ ، علي مبارك . المخطط التوفيقية ج ١ ص ٧٩ ،

د. محمد مصطفى زيادة . الدولة المملوكية الأولى ج ٢ ص ٤٨٣ ، د. سعيد عبد الفتاح عاشور . المراجع السابقة ، د. أحمد السعيد سليمان . تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسرات لحاكمة ج ١ ص ١٥٩ ، استتالي لين بول . طبقات سلاطين الإسلام ص ٧٨ .

ويلحظ أن استخدام المماليك أو الرقيق الترك لأول مرة في الدولة الإسلامية كمحاربين وحراس يرجع إلى دولة الخلافة العباسية - القزويني . آثار البلاد وأخبار العباد ص ٣٨٥ ، المقرئ . السلوك ج ١ ص ٣٥ ، ابن أبي عمير . بدائع الزهور ج ١ ق ١ ص ١٦١ .

(٢) ابن أبيك الدواداري . كنز الدرر وجامع الغرر ج ٧ ص ٣٧٠ .

(٣) المقرئ . السلوك ج ١ ص ٣٣٩ - ٣٤٠ ، علي باشا مبارك . المخطط التوفيقية ج ١ ص ٧٩ .

(٤) د. فاروق عمر . الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية ، د. أحمد مختار العبادي . قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام ص ٩٣ ،

Lone Poole , A History of Egypt in The Middle Ages , P . 242 .

(٥) حيث تشير المصادر إلى ازدياد سطوتهم على عهد متملكهم مما جعلهم : « ... يشوشوا على الناس وينهبوا البضائع من على الدكاكين ، فضج الناس منهم وكثر الدعاء على الملك الصالح بسببهم ، وقد قال القائل :

الصالح المرتضى أيوب أكثر من ترك بدولته يائس مسلوب

لا آخذ الله أيوساً بقسنته فائس قد أصبحوا في عصر أيوب

فلما زاد أمرهم في أذى الناس شرع الملك الصالح في بناء قلعة بالروضة بالقرب من القليوب

وأستكنهم بها - ابن أبي عمير . بدائع الزهور ج ١ ق ١ ص ٢٦٩ .

(٦) يجمال ذلك « يوشع برارو » قاتلاً : « وكانت ثمة أسباب عديدة تحفز الصليبيين على الهبوط في =

ويبدو أن انتصار الأيوبيين في فارسكور (٦٤٧ هـ / ١٢٥٠ م) على الحملة الصليبية السابعة^(١) كان بداية النهاية لهذه الدولة^(٢) فلقد كان ذلك عاملاً مساعداً في ظهور المماليك «كدولة» ، حيث انفردوا بحكم مصر بعد سلسلة من الأحداث السريعة المتتابعة : من وفاة متملكهم «الصالح نجم الدين أيوب» (في ١٥ من شعبان ٤٦٧ هـ / ٢٣ من نوفمبر ١٢٣٩ م) فمقتل «تورانشاه» (٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م) ، وقد خلفته «شجر الدر» (ت ٦٥٥ هـ / ١٢٥٧ م) على عرشه مهينة بذلك لتولي «عز الدين أيوب» (٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م) أول سلاطين المماليك - حكم البلاد^(٣) .

وساعدت الظروف المحيطة بسلاطين المماليك - آنذاك - على التمكين لدولتهم واستقرارها مما جعلهم يسيطرون سلطانهم على مصر والشام ، ويمتدنون بنفوذهم إلى النوبة^(٤) والحجاز^(٥) وأطراف آسيا كذلك .

«لنا التبل بدلاً من نهر الأردن القريب ، أعدها سيان : الأول هو اعتناء المدن التجارية الإيطالية بالسيطرة على السوق الرئيسة في حوض البحر المتوسط ، والثاني هو المذهب السياسي والعسكري الجديد للصليبيين» - عالم الحروب الصليبية ص ٨٣ - وهو ما يفسره د. سعيد عبد الفتاح عاشور ، برغبته القضاء - فيها - على قلب المقاومة الإسلامية - «أضواء جديدة على الحروب الصليبية ص ٣٧ .

- (١) عن الحملة الصليبية السابعة يمكن مراجعة: د. محمد مصطفى زيادة . حملة لويس الصليبية ج ١ ص ١٠٥١ وما بعدها ، جواتفيل . القديس لويس وحملاته على مصر والشام .
- (٢) د. سعيد عبد الفتاح عاشور . الأيوبيون والمماليك في مصر والشام ص ١٩٨ ، الأمراء الرقيق ص ٤٩ ، أضواء جديدة على الحروب الصليبية ص ٤٢ - ٤٣ ، د. فاهيد حماد عاشور . العلاقات السياسية بين المماليك والمغول ص ١٩ .
- (٣) حيث يُعد أول سلاطين المماليك - على خلاف لدى بعض المصادر والمراجع - لدى كل من ابن دقاق . الجوهر الثمين ج ٢ ص ٥٣ ، ابن تفرى بردي . مورد اللطافة ق ٣٤ ، ابن لياس . بدائع الزهور ج ١ ق ١ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .
- (٤) د. مصطفى محمد محمد . الإسلام والنوبة في العصور الوسطى ص ١١٨ وما بعدها ، د. محمود الحويري . أسوان في العصور الوسطى ص ٥٥ - ٥٨ ، د. سعيد عبد الفتاح عاشور . العصر المماليكي ص ٧٨ وما بعدها ، د. محمد جمال الدين سرور . دولة الظاهر بيبرس في مصر ص ١١٣ وما بعدها ، د. أحمد مختار المباتي . قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام ص ٢٣١ وما بعدها .
- (٥) بشأن العلاقات الحجازية المصرية : أهدافاً وظروفاً وتدابير يمكن مراجعة : علي بن حسين السليمان . العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك .

بل لقد ذاع صيتهم في الممالك الأخرى ذيوماً كان معه إرسال ملك الهند البعوث المحملة بالهدايا والتحف لسلطان مصر طمعاً في الحصول على اعترافه بملك (ابن طغلق) وتثبيت الخليفة له (١) .

ويمكن إجمال أهم هذه العوامل في الآتي :

- اعتراض الأيوبيين في الشام على قيام الدولة المملوكية في مصر أثر مصرع « تورانشاه » (٢) وحرهم إياهم ، مما أتاح لسلطين المماليك فرصاً التوسع على حساب ممالكهم ، بل وانتزاع اعترافهم لهم بالتبعية (٣) .
- مجابتهم للخطرین المغولي (٤) والصليبي (٥) .

وهذا العامل الأخير أعطاهم امتيازاً فاق ما افتقدوه من حق السيادة استناداً إلى المولد أو الثقافة أو الثراء لكونهم أرقاء (٦) اغتصبوا عرش مملكتهم ، حيث اعتبروا حماة الإسلام المدافعين عنه (٧) .

بل لقد ساقَت إليهم الأقدار سوقاً الدعامة الشرعية التي قامت دولتهم عليها

(١) د. محمد مصطفى زيادة . الدولة المملوكية الأولى: ج ٢ ص ٤٨١ ، ولیم مور . تاريخ المماليك في مصر ص ٩٩ .

(٢) عن مصرع تورانشاه يمكن مراجعة: الصفدي . الوالي بالوفيات ج ١ ص ٤٤٦ ، ابن دقماق . الجوهر الثمين ج ٢ ص ٤١ - ٤٣ ، ابن تغري بردي ، مورد اللطافة ق ٣٣ .

(٣) د. سعيد عبد الفتاح عاشور . العصر المملوكي ص ٣٦ وما بعدها ، الأيوبيون والمماليك في مصر ص ١٠٦ - ١١٩ ، د. أحمد مختار العبادي . قيام الدولة المملوكية الأولى في مصر والشام ص ١٢٤ وما بعدها .

(٤) د. سعيد عبد الفتاح عاشور . المراجع السابقة ، لين بول . سيرة القاعرة ص ١٨١ - ١٨٢ ، أنتوني ناتج . العرب تاريخ وحضارة ج ٢ ص ٣٧ ، د. عبد السلام عبد العزيز فهمي . تاريخ الدولة المغولية في إيران ص ١٤٣ - ١٥٠ ، د. فايد حماد عاشور . العلاقات السياسية بين المماليك والمغول في الدولة المملوكية الأولى ص ١١٦ وما بعدها ، د. أحمد مختار العبادي . قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام ص ١٤٣ وما بعدها ، د. نقولا زيادة . دمشق في عصر المماليك ص ٣٦ - ٥٧ .

(٥) .: سعيد عبد الفتاح عاشور . الحركة الصليبية ج ٢ ص ١٠٨٣ وما بعدها ، ستيفن ونيمان . تاريخ الحروب الصليبية ج ٣ ص ٥٣٦ وما بعدها .

(٦) جاستون فويت . القاهرة مدينة الفن والتجارة ص ١١٠ - ١١١ .

(٧) نقر ذلك في سائر المصادر والمراجع المشار إليها ، وأصبح مسلمة لا يفرزها دليل أو إسناد إلى مصدر .

عليه حتى نهاية الدولة الأموية - و « صاحب » أو « متولي » ديوان الرسائل ، أو ديوان المكاتبات - في الدولة العباسية - و « كاتب الدست » - في الدولة الفاطمية - و « كاتب الدرج » - في صدر الدولة المملوكية - و « صاحب ديوان (أو دواوين) الإنشاء » ، أو « كاتب السر » في الزمن المتأخر .

بينما أجمل صفته في صياحة الوجه ، وفصاحة الألفاظ ، وطلاقة اللسان ، وحسن الإصغاء ، والأناة ، ونزارة الضحك ، وشدّة الذكاء ، وكنمان السر ، والاحتياط في تلقيه عن الملك ، وحصر اختصاصاته (ما يتصرف فيه بتدبيره ، ويصرفه بقلمه) في اثني عشر أمراً ، هي : التوقيع والتعيين ، والنظر في الكتب الواردة عليه ، وإعداد الأجوبة عنها ، والنظر فيما تتفاوت به المراتب في المكاتبات والولايات من الافتتاح والدعاء والألقاب وقطع الورق ، ونحو ذلك ، والنظر فيما يكتب من ديوانه وتصفحه قبل إخراجه من الديوان ، والنظر في أمر البريد ومتعلقاته ، وفي أمر أبراج الحمام ومتعلقاته ، وفي أمور القداوية (طائفة الإسماعيلية ، الذين يفادون بالمال على من يقتلونه) ، وفي أمر العيون والجواسيس (ممن يوثق بنصيحته وصدقه ، وصائب حديثه ، وتمام فراسته ، وكثرة دهائه وحيله وخداعه ، ودريته بالأسفار ومعرفة البلدان ، والمعركة بلسان أهل البلاد المتوجه إليها ، والصبر) ، وفي أمور القصاد الذين يسافرون بالملطفات من الكتب عند تعذر وصول البريد إلى ناحية من النواحي ، وفي أمر المناور (أمكنة مرتبة بربوس جبال عوالي ، ترسل منها البطائق منذرة بالخطر) والمحرقات (من كانوا قديماً يفسدون زروع التتار حرقاً ، بربط حرق موقدة بأذنان الثعالب) ، والنظر في الأمور العامة مما يعود نفعه على السلطان والمملكة .

أما وظائف ديوان الإنشاء قديماً ، فقد انحصرت في سبعة كتب ، وخازن ، لحفظ وتصنيف الوثائق ، وحاجب ، لحجب غير الموظفين عن دخول الديوان .

والكتاب السبعة ، هم :

- كاتب ينشئ ما يكتب من المكاتبات والولايات .

- كاتب يكتب مكاتبات الملوك عن ملكه .

- كاتب يكتب مكاتبات أهل الدولة وكبرائها وولاتها ووجوهها ، وينشئ تقليدات ذوي الخدم الصغار والأمانات ، وكتب الأيمان والقسامات .
- كاتب يكتب المناشير والكتب اللطاف والنسخ .
- كاتب يبيض ما ينشئه العنشيء ، مما يحتاج إلى حسن الخط ، كالمهود والبيعات ونحوها .
- كاتب يتصفح ما يكتب في الديوان .
- كاتب يكتب التذاكر والدفاتر المضمنة لمتعلقات الديوان .

بينما استقر الحال زمن « القلقشندي » على أن يكون كتاب ديوان الإنشاء على طبعتين :

أ - كتاب الدست ، وهم الذين يجلسون مع كاتب السر بمجلس السلطان في دار العدل - في الموكب - على ترتيب منازلهم بالقدمة ، ويقرأون القصص على السلطان بعد قراءة كاتب السر ، ويقومون عليها ، وكانوا ثلاثة ، ثم جاوزوا العشرين .

ب - كتاب الدرج ، وهم الذين يكتبون ما يوقع به كاتب السر أو كاتب الدست ، أو إشارة النائب أو الوزير ، أو رسالة الدوادار ، ونحو ذلك ؛ ويسموا بذلك لكتابتهم في درج الورق (الورق المستطيل المركب من عدة أوصال) ، وكانوا - آنذاك - نحواً من مائة وثلاثين كاتباً .

يضاف إليهم « دوادار كاتب السر » ، وهو المتولي حفظ وتصنيف الوثائق ؛ والحجابة ؛ والأعوان (المدرا ، جمع مدير) ، لإدارة القصص ونحوها على كاتب السرفمن دونه ، للكتابة عليها .

وأما المقالات العشر ، فقد جعل أولها في بيان ثقافة كاتب الإنشاء (ما يحتاج إليه من المواد) ، مقسماً إياها إلى قسمين كبيرين ، هما : الأمور العلمية ، والأمور العملية .

وقد حصرت الأمور العلمية لديه في المعرفة بعلوم العربية (اللغة والنحو والصرف والبلاغة) ، والقرآن الكريم ، والحديث النبوي - الشريف - وخطب البلغاء ، ومكاتبات (رسائل) الصدر الأول ومحاوراتهم ومراجعاتهم ، ودواوين

الشعراء ، وشروحها ، وأمثال العرب والحكماء ، والأنساب ، والتاريخ (بجانيبه السياسي والحضاري) ، والفقه (خاصة ما يستدل منه على الأحكام السلطانية) ، وتصنيف العلوم ، وأبرز المؤلفات فيها ، وهي منحصرة لديه في سبعة أصول ، تنخزع إلى أربعة وخمسين علماً ، بيانها كالتالي :

الأصل	علومه
علم الأدب	اللغة ، والتصريف ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع ، والعروض والقوافي ، وقوانين الخط ، وقوانين القراءة .
العلوم الشرعية	التوالمس المتعلقة بالتبوات ، المقراءات ، التفسير ، رواية الحديث ودرابته ، وأصول الدين ، وأصول الفقه ، والجدل ، والفقه .
العلم الطبيعي	الطب ، والبيطرة ، والبيزرة ، والفراصة ، وتعبير الرؤيا ، وأحكام النجوم ، والسحر وعلم الحرف والأوقاق ، والسلمسات ، والسلميات ، والكلميات ، والفلاحة ، وضرب الرمل .
علم الهندسة	عقود الأبنية ، والمناظر ، والمرابا المحرقة ، ومرائر الأتقال ، والمساحة ، وأنباط المياه ، وجر الأثقال ، والبكاملات ، والآلات الحربية ، والآلات الروحانية .
علم الهيئة	الزبجات ، والمواقيت ، وكيفية الأرصاد ، وتسطيع الكرة ، والآلات الظلية .
علم العدد	الحساب المفتوح ، وحساب التخت والميل ، والجبر والمقابلة ، وحساب المخطئين ، وحساب الدور والوصايا .
العلوم العلمية	الشمسية ، والأخلاق ، وتديبر المنزل .

ثم المعرفة بالوصف ، من حيث هو فن من فنون الإنشاء ، يقوم على الاتباع (التقليد) أو الاختراع ، ويعمد فيه إلى (الإيجاز ، أو الإطناب أو المساواة) ، بالفصيح المفرد أو المركب ، أو من حيث ما يعين عليه في النوع الإنساني ، وفي غيره ، من دواب الركوب ، وجليل الوحش ، وكريم الصيد ، ونفائس الأحجار ، والطيب ، والآلات الملوكية ، والأفلاك والكواكب والنجوم والعلويات ، والأجسام الأرضية (التضاريس) ، والنبات .

فضلاً عن المعرفة بقدر لا بأس به من اللغات الأعجمية (كالفارسية والرومية « اليونانية » والسريانية والعبرية) ، وغيرها من لغات الأمم ذات الصلة بسلطانه وملكه .

بينما حصرت الأمور العلمية في المعرفة بالمخط (فضيلته ، وحقيقته ، وصنعه ، وتحسينه ، وقوانينه ، وأعلامه المستعملة في ديوان الإنشاء في وقت مؤرخنا ، ووجوه تجويده ، سواء من حيث حسن الشكل ، أو حسن الوضع ، وعدد الحروف ، وجهة ابتدائها ، وكيفية ترتيبها في العزبية) ، ولواحقه (النقط ، والشكل ، والهجاء) ؛ وآلاته : الدواة ، وما تشتمل عليه من آلات (المزير ، والمعدية ، والمقط ، والمجبرة ، وما فيها من مواد ، والملوق ، والمرملة ، والمنشأة ، والمنفذ ، والملزمة ، والمفرشة ، والممسحة ، والمسناة ، والمسطرة ، والمصقلة ، والمهراق ، والعسن) ، وما يكتب فيه (اللوح ، والرق ، والقرطاس أو الصحيفة) ، معرفاً بأسماء الورق وأجناسه .

وجعل المقالة الثانية للحديث عن « المسالك والمعاليك » ، مقسماً إياها إلى أربعة أبواب ؛ خص أولها بمعرفة شكل الأرض ، وإحاطة المساء بها ، وجهاتها الأربع ، ودوائر العرض ، وخطوط الطول ، وما اشتملت عليه الأرض من الأقاليم الطبيعية (الأقاليم السبعة) ، والبحار وما يطل عليها من بلدان ، وكيفية استخراج جهات البلدان والأبعاد .

بينما جعل ثانياً للحديث عن الخلافة ، محدداً المراد بها : « خلافة النبي - ﷺ - بعده في أمته » (١) ، مصنفاً الخلفاء إلى أربع طبقات :

أ - الخلفاء من الصحابة (أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، والحسن بن علي) .

ب - خلفاء بني أمية في المشرق .

ج - خلفاء بني العباس في العراق .

د - خلفاء بني العباس في مصر ، ابتداءً بالمستنصر بالله ، وانتهاءً بالمستعين بالله .

(١) المصدر السابق ج ٣ من ٢٥٠ .

مشيراً إلى مقرات الخلافة (حواضرها) ، وما انطوت عليه الخلافة من الممالك - قديماً وحديثاً - وما كانت عليه - قديماً وحديثاً - من حيث الجاه والسلطان ، وشعار الخلافة (المخاتم ، والبردة ، والقضيب) ، وثياب الخلفاء ، واللون في الأعلام والخلع ، وتولية الملوك عن الخلفاء ، والوظائف المعتبرة عندهم (أرباب السيوف ، وأرباب القلم) ، وتضييق الخلفاء الأمور العامة للسلطين ، وهيئة الخليفة في لبسه عند الركوب أو تقليده السلطان السلطة .

وفي ثالثها يتحدث عن «الديار المصرية» ومضافاتها ، مشيراً إلى فضل مصر ، ومحاسنها ، وخواصها ، وعجائبها ، وما فيها من الآثار القديمة ، ونيلها ، وخلجاتها ، وزروعها ، ورياحيتها ، وفلكيتها ، وأصناف المطاعم منها ، ومواشيتها ، ووحوشها ، وطيورها ، وحدودها ، وابتداء عمارتها ، والتعليل لاسمها ، وتفرع الأقاليم التي حولها عنها ، وقواعدها القديمة (أمسوس ، ومنف ، والإسكندرية ، وقصر الشمع) ، وأثارها القديمة ، وقواعدها المستقرة (الفسطاط ، والقاهرة ، والقلعة) ، ذاكراً ما اتصل بهذه القواعد من خطط ومسالك وميادين وبساتين ومؤسسات معمارية ؛ وكورها - قديماً وحديثاً - ومن ملكها جاهلية وإسلاماً حتى وقته ، وترتيب أحوالها (رسومها) ، من حيث المعاملات (النقد ، والمكاييل ، والموازين ، والمقاييس) ، والجسور (سلطانية وبلدية) ، وأنواع أرضها ، ووجوه أموالها الديوانية : شرعي (المال الخراجي) ، وما يتحصل مما يستخرج من المعادن «الزمرد ، والشب ، والنظرون» ، والزكاة ، والجوالي «نشو وطارى» ، وما يؤخذ من تجار الكفار الواصلين في البحر إلى الديار المصرية ، والمواريث الحشرية ، وما يتحصل من باب الضرب بالقاهرة) ، وغير شرعي : (المكوس المأخوذة على الواصل المجلوب ، أو ما يؤخذ بحاضرة الديار المصرية في الفسطاط والقاهرة) ؛ وترتيب (رسوم) المملكة في الإسلام ، قاصراً حديثه فيها على الدول «الفاطمية ، فالأيوبية والمملوكية» ، أما الفترة السابقة عليها ، فقد أشار إليها بقوله :

«... ولم يتحرر لي ترتيبها (الفترة من الفتح حتى آخر السدولة الإخشيدية) ، والظاهر أنه لم يزل نوابها وأمرؤها - حيثئذ - على هيئة العرب إلى

أن وليها أحمد بن طولون وبنوه ، وأحدثوا فيها ترتيب الملك . على أنه كان أكثر عسكره من السودان ، حتى يقال : إنه كان في عسكره اثنا عشر ألف أسود ، وتبعتهم الدولة الإخشيدية على ذلك إلى آخر دولتهم »

بينما أسهب في وصف الرسوم الفاطمية ، مشيراً إلى الآلات الملوكية المختصة بالمواكب العظام (الساج ، والقضيب ، والسيف ، والدواة ، والرمح ، والدرقة ، والحافر ، والمظلة ، والأعلام ، والمذبتان ، والسلاح ، والنقارات ، والخيام والفساطيط) ، وحواصل الخليفة (خزائن الكتب ، والكسوة ، والشراب ، والطعم ، والسروج ، والفرش ، والسلاح ، والتجمل ، والمال) ، وحواصل المواشي (الاصطبلات والمناخات) ، وحواصل الغلال وشون الأتبان ، وحواصل البضاعة ، والطواحين ، والمطبخ ، ودار الفطرة ، والجيش (الأمراء ، وخواص السلطان ، وطوائف الأجناد) ، وأرباب الوظائف (ما بحضرة الخليفة منهم ، وما هو خارج عن حضرته) ، وهيئة الخليفة في مواكبه وقصوره ، وإجراء الأرزاق والمعطايا لأرباب الخدم ، وما يتصل بذلك من الطعمة ، خاتماً كل هذا برثاء « عمارة اليمنى » للدولة الفاطمية .

كما أسهب - كذلك - في وصف الرسوم الأدبية - المملوكية ، مشيراً إلى آلات الملك ، وحواصل السلطان ، وأعيان المملكة ، وأرباب المناصب الذين بهم انتظام المملكة وقيام الملك ، وزى (ملابس) أعيان المملكة ، وهيئة السلطان في ترتيب الملك ، وعادته في إجراء الأرزاق ، واختصاصه بأماكن داخلية في نطاق مملكته يمتاز بها على ملوك الأرض - مستطرداً من خلال ذلك إلى الحديث عن الكعبة ، والكسوة ، ودوران المحمل - وانتهاء الأخبار إليه ، وهيئة الأمراء ، وترتيب إمرتهم ، وولاية الأمور من أرباب السيوف في أعمال الديار المصرية .

يتبع ذلك الحديث عن « المملكة الشامية » و« الحجاز » ، من حيث فضلها ، وخواصها ، وعجائبها ، وحدودها ، وابتداء عمارتها ، وتسميتها ، وتضاريسها ، وزروعها ، ومواسمها ، ووحوشها ، وطبورها ، والتفيس من مطعومها ، وجهاتها وكورها ، والقواعد المستقرة فيها ، وأعمالها ، ومن ملكها جاهلية وإسلاماً إلى وقته ، ورسومها .

وفي رابعها يجمل الحديث عن الممالك والبلدان المحيطة بمملكة الديار المصرية (إيران ، وتوران ، واليمن ، والهند ، وتونس ، وتلمسان ، وفاس ، والبرنو، والكاتم ، ومالي ، والحشة ، وبلاد الروم ، وما بيد ملوك النصارى من جزائر بحر الروم ، وممالك القسطنطينية ، والبندقية ، وجنوه، ورومية ، وفرنسا) .

وهكذا ، فقد اشتملت هذه المقالة على معلومات « جغرافية - تاريخية » مسهية ، عن مصر الإسلامية والدول ذات العلاقة بها ، قديماً وحديثاً ، حتى عصر « القلقشندي » .

وفي المقالة الثالثة يتحدث « القلقشندي » عن الأمور المشتركة بين أنواع المكاتب والولايات ، موزعاً لها على أربعة أبواب ؛ خص أولها بالتعريف بدلالة الأسماء ، والمراد بها ، والأصل في التسمية ، والمقصود منها ، وتنوعها لدى العرب والترك والأمم المتدنية (المسلمون والنجاري واليهود) ، وما يستحسن أو يستقبح من الأسماء ، ومواضع ذكرها في المكاتب ؛ ودلالة الكنى ، والمراد بها ، وجوازها في الرجال والنساء ، وما يكتفى به ، وتعدد الكنى في العلم الواحد ، والتكني في المكاتب والولايات ، وأصل وضع الألقاب ، ومعنى اللقب والنعت ^(١) ، وما يجوز منه ويمتنع ، وتفاوت الألقاب في المراتب ؛ كاشفاً من خلال هذا الباب عن معاني كثير من مصطلحات العصر ، بما يعطى معجماً وافراً بها .

بينما جعل ثانيها لبيان مقادير قطع الورق ، وما يناسب كل مقدار منها من الأقلام ، ومقادير البياض الذي يراعيه الكاتب في كتابته .

وثالثها في بيان المستندات ، وكتابة الملخصات ، وكيفية التعيين ومقادير قطع الورق ، وما يناسبها من الأقلام .

أما رابعها ، فقد تحدث فيه عن الفواتح والخواتم واللواحق ، كالترتيب ، وما يترتب به ، والنظر في الكتابة وتأملها بعد الفراغ من المكتوب ؛ مشيراً من

(١) هي نوع من الألقاب المركبة ، كتابك المسافر ، وإسكندر الزمان ، راجع : المصدر السابق ج ٦ ص ٣٥ - ٧٥ .

خلال هذا الباب إلى معنى « التاريخ » ، ووجه الاحتياج إليه ، وبيان أصوله ، والأصل في وضع التاريخ الإسلامي وبنائه على الهجرة دون غيرها ، والسبب الموجب له ، وكيفية تقييد التاريخ (العربي والعجمي) في الكتابة بزمان معين ، ومعرفة بعض التواريخ من بعض (المقابلة بين تاريخين) ، وموضع كتابة التاريخ من الكتاب ، وصورة وضعه في الكتابة .

أما المقالة الرابعة ، فقد عنونت بـ « المكاتبات » ، وقد أتت في صميم الموضوع الذي أنشأه الكتاب من أجله ، موزعاً لها على بابين كبيرين ، تُنطقت في أولهما عن الأمور الكلية المتعلقة بالمكاتبات ، من خلال فصلين ، أشار في أولهما إلى الأصول التي يعتمد عليها الكاتب في مقدمات المكاتبات ، من حسن الافتتاح ، وبراءة الاستهلال ، وتقديم مقدمة تناسب المكتوب فيه من أول المكاتبة ، ومعرفة الفرق بين الألفاظ الجارية في الخطاب ونحوه في المكاتبات ، وما يناسب المكتوب إليه منها ، ومواقع الدعاء فيها ، والإتيان لكل مقصد من مقاصد المكاتبات بما يناسبه ، ومخاطبة كل أحد من المكتوب إليهم على قدر طبقة من اللغة العربية ، ومراعاة الفصاحة والبلاغة في الكتابة إلى من يتصانها ، ومراعاة رتبة المكتوب عنه والمكتوب إليه ، ومواقع الشعر من المكاتبات ، وحسن الاختتام ، وما يجري مجرى ذلك ، وبيان مقادير المكاتبات ، وما يناسبها من البسط والإيجاز ، وما يلائمها من المعاني ، ومعرفة ما يختص من ذلك بالأجوبة ، وبيان ترتيبها ؛ بينما أجمل في ثانيهما الحديث عن أصول المكاتبات ، وترتيبها ، وبيان لواحقها ولوازمها ، ومذهب الكتاب - قديماً وحديثاً - فيما تفتتح به المكاتبات ، وما يخاطب به أهل الإسلام وغيرهم في المكاتبات ، وكيفية طي الكتاب وختمه ونأديته وفضه وقراءته وحفظه .

على حين خصص الباب الثاني بالحديث عن « مصطلح المكاتبات الدائرة بين كتاب الإسلام » ، من خلال ثمانية فصول ؛ أشار في أولها إلى اختلاف افتتاح الكتب الصادرة عن النبي ﷺ إلى أهل الإسلام وملوك الكفر بحسب المقاصد ، وفي ثانيها إلى الكتب الصادرة عن الخلفاء (في المشرق والمغرب) ابتداءً وجواباً ، وفي ثالثها إلى الكتب الصادرة عن الملوك ومن في معناهم ، مما كُتِبَ به إلى النبي ﷺ والخلفاء ، وما كُتِبَ به عن الملوك ومن في معناهم

إلى الملوك ومن في معناهم ، وفي رابعها إلى الكتب الصادرة عن ملوك الديار المصرية - في ظل حكم دولتي سلاطين الأيوبيين والمماليك - إلى خلفاء بني العباس وإلى أهل المملكة في مصر والشام والحجاز ، وأصحاب الممالك ذات الصلة بدولتهم ، معرفاً بدولهم ورتبهم ، وفي خامسها إلى الكتب الواردة إلى السلطان في مصر من أصحاب هذه الممالك ، وفي سادسها إلى المصطلح - قديماً وحديثاً - في المكاتبات الإخوانية ، وفي سابعها إلى مقاصد المكاتبات ، معدداً لها ، وفي ثامنها إلى معرفة إخفاء ما في الكتب ، إما بطريق المترجم (التورية) ، أو بالرموز والإشارات (الشفرة) ، أو بالكتابة بما يظهر بالمعالفة ، من عرضه على النار ، أو جعل دواء عليه (الحبر السري) .

مضمناً هذه المقالة العديد من نماذج المكاتبات الصادرة عن الخلفاء والسلاطين والملوك ومن في معناهم ، منذ قيام دولة الإسلام في المشرق والمغرب وإلى وقته ، أو الواردة إليهم .

واختصت المقالة الخامسة بالولايات والبيعات والعهود ، وقد انقسمت إلى أربعة أبواب ، جعل أولها لبيان طبقات الولايات ، وما يجب على الكاتب مراعاته في كتابتها ، مما يكتب في ولاية الخلافة ، والسلطنة ، والولايات الصادرة عن الخلفاء والملوك ، وما يكتب عن السلطان بالديار المصرية والشام والحجاز لأرباب السيوف وأرباب الأقلام وأرباب الوظائف الديوانية والوظائف المدنية ، وأرباب الوظائف الصناعية ، وزعماء أهل الدعة ، وغيرهم ممن لا يختص بطفافة ولا يتدرج تحت نوع ؛ وما يجب على الكاتب مراعاته على سبيل الإجمال ؛ وما يقع به التفاوت في رتب الولايات ، من حيث الألقاب ، وألفاظ إسناد الولاية إلى صاحب الوظيفة ، والافتتاحات ، وتعدد التعميد في الخطبة ، أو في أثناء الكلام واتحاده ، والدعاء ، وطول الكلام وقصره ، وقطع الورق .

وفي ثانیها يتحدث عن « البيعات » ، مشيراً إلى معناها (المعاهدة والمعاودة) ، وتنوع البيعات مما يكتب للخلفاء ، وأصل مشروعيتها ، وبيان أسباب البيعة الموجبة لأخذها على الرعية ، وما يجب على الكاتب مراعاته في كتابتها ، وصورة ما يكتب فيها ، واختلاف مذاهب الكتاب في ذلك ، مع التمثيل بما كان يكتب به في الخلافة العباسية بالعراق ومصر ، والخلافة

الفاطمية ، والخلافة الأموية بالأندلس ، وما يكتب من البيعات للملوك ، على ما اصطلاح عليه كتاب المغرب والأندلس ، وقطع الورق الذي تكتب فيه البيعة ، ونوع القلم الذي تكتب به ، وكيفية كتابتها ، وصورة وضعها ،

وفي ثالثها يتحدث عن اليهود ، مشيراً إلى معناها (الأمان ، أو اليمين ، أو الحفاظ ، أو الذمة ، أو الزمان ، أو الوصية) ، وأنواعها : ما يكتب للخلفاء عن الخلفاء ، وما يكتب به للملوك عن الخلفاء ، وما يكتب به عن الملوك لولاية العهد بالسلطنة ، وللملوك المنفردين بصغار البلدان ، والأصل في مشروعيتها ، وما يجب على الكاتب مراعاته فيها ، ومذاهب الكتاب في كتابتها ، مع التمثيل بنماذج مما كان يكتب به في المشرق والمغرب الإسلاميين ، فضلاً عن الديار المصرية ، والتعريف بنوع الورق الذي تكتب فيه ، والقلم الذي تكتب به ، وكيفية كتابتها ، وصورة وضعها .

وفي رابعها يتحدث عن الولايات الصادرة عن الخلفاء لأرباب المناصب من أصحاب السيوف والأقلام وغيرهم ، مشيراً من خلال ذلك إلى ما كان يكتب من ذلك عن الخلفاء الراشدين ، والأمويين في الشام والأندلس ، والعباسيين في العراق ، والفاطميين في مصر ، ومدعى الخلافة من بقايا الموحدية في بلاد المغرب ، ومذاهب كتاب الدول في ذلك ؛ وما يكتب من الولايات عن الملوك لأرباب السيوف والأقلام وغيرهم من مصطلح كتاب المشرق بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد ، ومصطلح كتاب المغرب والأندلس - قديماً وحديثاً - ومصطلح كتاب الديار المصرية في ظل الدول : الطولونية والإخشيدية والأيوبيّة والمملوكية إلى وقت مؤرخنا ، مما يكتب لأرباب السيوف والأقلام وغيرهم عن الأبواب السلطانية بالديار المصرية من التقاليد والتفاويض والمراسم والتواقيع على اختلاف مراتبها ، وما يكتب منها عن الأبواب السلطانية في وقته لأرباب الوظائف في الممالك الشامية (دمشق ، حلب ، وطرابلس ، وحمص ، وصفد ، وغزة ، والكرك) ، والحجاز (مكة ، والمدينة ، وألبيح) ، وما يكتب على سبيل التندرة (كالكتابة لرمسة البنديق ، وإلباس الفتوة) ؛ وما يكتب عن نواب السلطنة في الممالك الشامية لأرباب الوظائف ، مع التمثيل لكل بالعديد من نماذج المكاتبات من: إنشائه أو من إنشاء غيره .

وتلك المكاتبات المضمنة نماذجها هذه المقالة وسابقتها لم يرد بها « الفلشندي » الاستيعاب ، بل التمثيل والتذكير ، على النحو الوارد في قوله :

« . . . قلت : ما تقدم مما يكتب عن الأبواب الشريفة السلطانية بالديار المصرية والممالك الشامية ، لأرباب السيوف وأرباب الأقلام وغيرهم من نقاليد ، والتفاوض ، والتواقيع ، والمراسم - المكبرة والمصغرة - ليس هو على سبيل الاستيعاب ، بل على سبيل التمثيل والتذكير ، لينسج على منواله ، وينهج على نهجه ؛ فإن استيفاء ما يكتب في ذلك مما يشق ، ويقف القصد دونه ، بل لا بد من حوادث تحدث لم يسبق لها مثال يقتضى أثره ، فيحتاج الكاتب إلى حسن التصرف في إيراد ما يلائم ذلك ويناسبه ، وكل كاتب يتفق من كسبه على قدر سعته » (١) .

وجعلت المقالة السادسة للحديث عن الوصايا الدينية والمسامحات والإطلاقات والطرخانات ، وتحويل السنين ، والتذاكر ، مقسماً إياها إلى أربعة أبواب ، أشار في أولها إلى ما يكتب في الوصايا والأوامر والنواهي الدينية ، وفي ثانیها إلى ما يكتب في المسامحات (ما جرت به عادة الدواوين السلطانية من المقررات واللوازم السلطانية) ، والإطلاقات (جمع إطلاق ، والمراد بها إما تقرير عدل لما قرره أحد الملوك سلفاً ، أو ابتداءً في معروف ، أو زيادة في إحسان ، على ما كان مقرراً) ، وفي ثالثها إلى ما يكتب في الطرخانيات (والمراد بها أن يصير الشخص مسموحاً له بالمخدم السلطانية ، يقيم حيث شاء ، ويرحل حيث شاء ، تارة بمعلوم يتناوله مجاناً ، وتارة بغير معلوم) ، وفي رابعها إلى ما يكتب في التوفيق بين السنين الشمسية والقمرية ، وما يكتب في التذاكر (جمع تذكرة ، وهي التي تتضمن جمل الأقوال التي يسافر بها الرسول ليعود إليها إن غفل شيئاً منها أو نسيه ، أو تكون حجة له فيما يورده ويصدره) ، سواء ما يكتب منها لهؤلاء الرسل ، أو ما يكتب منها لنواب السلطنة بالديار المصرية عند سفر السلطان ، أو ما يكتب لنواب القلاع وولاتها ، عند استقرار النائب فيها ، أو خلال نيابته .

(١) المصدر السابق ج ١٢ ص ٣٧٩ .

وأجمل في المقالة السابعة الحديث عن « الإقطاعات والقطائع » ، مقسماً لها إلى باين اثنين ، خص أولهما بمعناها ، وأصل وضعها في الشرع ، وأول من وضع ديوان الجيش في الإسلام (عمر بن الخطاب) ، ومن يستحق إثباته في هذا الديوان (من توافرت فيه أمور خمسة ، هي : البلوغ والحرية والإسلام والسلامة من الأفاعت المانعة من القتال ، والإقدام على الحرب ومعرفة القتال) ، وكيفية ترتيب منازل الجند فيه ترتيباً عاماً (بحسب القبائل والأجناس) ، أو ترتيباً خاصاً (وهو ترتيب الواحد بعد الواحد ، حسب السابقة إلى الإسلام ، أو السن ، أو الشجاعة ، أو القرعة ، أو الرأي والاجتهاد) والمساواة والمفاضلة في الإعطاء ، ومعايير تقديره ، وحكم الإقطاع في الشريعة ، وانقسامه إلى إقطاع تملك أو استغلال ، وأشار في ثانيهما إلى ما يكتب في الإقطاعات - قديماً وحديثاً - عن خلفاء بني العباس في العراق ، والفاطميين والملوك القائميين على الخلفاء في العراق ، والأيوبيين في مصر ، وما يكتب في زمنه من ديواني الجيش والإنشاء من المربعات أو المناشير ، وبيان مراتبها وقطع الورق الذي تكتب فيه ، وما يلحق ذلك من نواحٍ فنية بحثه .

وتحدث في المقالة الثامنة عن الأيمان ، وقد انقسمت - كذلك - إلى باين اثنين ، اشتمل أولهما على ما يقع به القسم من الأقسام التي أقسم الله - تعالى - بها ، والأقسام التي يقسم بها المخلوق من العرب في الجاهلية ، والأقسام الشرعية ، مبيناً معنى اليمين الغموس ولغو الحديث ، محذراً من الحنث والوقوع في اليمين الغموس ، بينما أورد في ثانيهما نماذج لنسخ الأيمان الملوكية ، المتعلقة بالخلفاء والملوك ، مما يحلف به الأمراء ، والنواب ، وسائر المسلمين ، من أهل السنة وغيرهم ، واليهود ، والنصارى ، والمجوس ، والحكماء .

وأشار في المقالة التاسعة إلى عقود « الصلح والفسوخ » ، مقسماً إياها إلى ستة أبواب ، تحدث في أولها عن الأمانات (سواء لأهل الكفر أم للمسلمين) ، من حيث أصلها ، وشروطها ، وحكمها ، وأركانها ، وتعدد صورها ، وما يكتب فيها حسب مذاهب الكتاب ، وعرف في ثانيها بالدفن (والمراد به دفن ذنوب من يكتب له حتى لم تر بعد) ، وأصله ، وما يكتب فيه

عن الملوك ؛ وأبان في ثالثها عن رتبة « عقد اللمة » ، ومعناه ، والأصول التي يرجع إليها ، وما يحتاج الكاتب إلى معرفته في عقده ، وما يكتب من متعلقات أهل اللمة عند خروجهم عن لوازم هذا العقد ؛ وكشف في رابعها عن الأصول المتعين على الكاتب معرفتها عند تحرير المهادنات الواقعة بين ملوك الإسلام وملوك الكفر ، من بيان معنى الهدنة ، وما يرادفها من الألفاظ (المصادقة ، والمسالمة ، والمقاضاة ، والمواصفة) ، وأصل وضعها في الشرع ، وما يجب على الكاتب مراعاته في كتابتها (الشروط الشرعية التي لا يصح العقد إلا بها ، وتحرير أوضاعها ، وترتيب قوانينها ، وإحكام معاقدها) ، وما تشترك فيه الهدنة وعقود الصلح ، ممتلاً لذلك بنماذج لنسخ لما يكتب في المهادنات - على اختلاف مذاهب الكتاب - في المشرق والمغرب الإسلاميين ، وما يكتب عن ديوان الإنشاء في مصر ، أو يرد من ذلك مما يكتب عن ملوك الكفر ؛ وتحدث في خامسها عن « عقود الصلح الواقعة بين ملكين مسلمين » ، مشيراً إلى الأصل فيها ، وما جرت العادة بكتابتها بين الخلفاء وملوك المسلمين على تعاقب الدول ، سواء كان العقد من الجانبين ، أو من أحدهما ؛ أما سادسها ، فقد خصص للحديث عن « كتابة الفسوخ الواردة على العقود السابقة » ، سواء ما كان منها من أحد الجانبين دون الآخر ، أو ما كان من الجانبين جميعاً .

واختص المقالة العاشرة بالتعريف بفنون الكتابة التي يتداولها الكتاب ويتنافسون في عملها مما ليس له تعلق بكتابة الدواوين السلطانية ولا غيرها ، من خلال بايين اثنين ؛ تحدث في أولهما عن المقامات ، والرسائل الملوكية (كرسائل الغزاة ورسائل الصيد) ، والرسائل الواردة مورد المدح والتقريض أو اللم ، ورسائل المفاجرات بين الأشياء النفيسة (كالمفاجرة بين العلوم ، والمفاجرة بين السيف والقلم) ، والرسائل المشتعلة على الأسئلة الامتحانية وأجوبتها ، والرسائل المكتتة بالحوادث والمجريات (كتزول الغيث ، وإفراط النيل في زيادته) ، وقدمات البندق (الرسائل المشتعلة على حال الرمي بالبندق وأحوال الرماة وأسماء الطير الواجب واصطلاح الرماة وشروطهم) وصدقات الملوك والأعيان (عقود الزواج) ، والإجازات بالفتيا والتدريس والرواية وعروضات الكتب ، والتقريضات التي تكتب على المصنفات المصنفة والقصائد

المنظومة ، وما يكتب عن الفضاة (التكاليد الحكيمية ، وإسجالات العدالة ، والمطلقات) ، وما يكتب في افتتاحات كتب الأوقاف ، وفي العمرات التي تكتب للحاج ، وتحديث في ثانيهما إجمالاً عن الهزليات .

وتأتي خاتمة الكتاب تلو هذه المقالة ، وقد ذكر فيها الأمور غير الكتابية المتعلقة بديوان الإنشاء ، موزعاً لها على أربعة أبواب ، مجعلاً في أولها الحديث عن البريد : معناه لغة (مسافة معلومة مقدرة بالثني عشر ميلاً ، أو المرتب ، أو الرسول) ، واصطلاحاً (أربعة فراسخ) ، وأول من وضعه في الجاهلية والإسلام ، وما آل إليه أمره في الديار المصرية على عصره ، . . . قلت : ولم يزل البريد بعد ذلك مستقراً بالديار المصرية والممالك الشامية إلى أن غشى البلاد الشامية تمرلنك - صاحب ما وراء النهر - وفتح دمشق ، وخرىها ، وحرقتها في سنة أربع وثماتمئة ، فكان ذلك سبباً لحض جناح البريد وبطلانه من سائر الممالك الشامية ؛ ثم سرى هذا السم إلى الديار المصرية فألحقها بالهمل ، ورامها بعد الحلبي بالعتل ، فذهبت معالم البريد من مصر والشام ، وعفت آثاره ، وصار إذا عرض أمر من الأمور السلطانية في بعض نواحي الديار المصرية أو الممالك الشامية ، ركب البريدي على فرس له ، يسير بها الهويئا سير المسافر إلى المكان الذي يريد ، ثم يعود على هذه الصورة ، فيحصل بواسطة ذلك الإبطاء في الذهاب والإياب ^(١) ، ومعالمه (متوليه ، وصفة الواحه) ، ومراكزه في مصر والشام على اختلاف طرقها ، ومراحل الحج .

كما تحدث في ثانيها عن الممام الرسائلي واعتناء الخلفاء من العباسيين والفاطميين به ، ونشأته في مصر والشام ، وأبراجه المقررة - قديماً - فيهما .

وأشار في ثالثها إلى هجن الثلج ومراكبه المعدة لحمله من الشام إلى الأبواب السلطانية في مصر .

وفي رابعها يتحدث عن المتناويز (مواضع رفع النار ليلاً والدخان نهاراً) ، لتستعمل بهما حركة « التتار » إلى البلاد الإسلامية ، والمحرقات التي كان يتوسل

(١) المصدر السابق ج ١٤ ص ٣٧٠

بها إلى إحراق زروع التار ومراعيهم في أطراف بلادهم . معقّباً على ذلك بما يفيد الفراغ من تأليف الكتاب ، قائلاً :

« . . . ويتمم القول في هذا الطرف قد تم ما كنت أحاوله من التأليف ، وأهتم به من الجمع ؛ وبالله التوفيق ، وإليه الرغبة ، وهو حسي ونعم الوكيل » (١) .

مؤرخاً ذلك بالثامن والعشرين من شوال سنة (٨١٤ هـ / ١٤١٢ م ،) :

« قال مؤلفه : نجزت تأليفه في اليوم المبارك ، يوم الجمعة ، الثامن والعشرين من شوال سنة أربع عشرة وثمانمائة » (٢) .

والى رواجه - في حياته - ولم يكتمل تأليفه بعد :

« . . . وأعلم أن المصنفات تتفاوت في الحفظ وإقبالاً وإدباراً : فمن مرغوب فيه ، ومرغوب عنه ، ومتوسط بين ذلك . على أنه قل أن ينفق تأليف في حياة مؤلفه ، أو يروج تصنيف على القرب من زمان مصنفه » (٣) .

« لكني أحمد الله - تعالى - على رواج سوق تألفي ، ونفاق سلعته ، والمسارعة إلى استكتابه قبل انقضاء تأليفه ، حتى أن قلّمي التأليف والنسخ يتسابقان في ميدان الطرس إلى اكتابته ، ومرتبب نجاهه للاستنساخ يساهمهما في ارتقابه . فضلاً من الله ونعمة ، ﴿ ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ﴾ » (٤) .



(١) المصدر السابق ج ١٤ ص ٤٠٢

(٢) نفسه .

(٣) نفسه .

(٤) نفسه ج ١٤ ص ٤٠٣ .

الجانب التاريخي في صبح الأعشى

بان من العرض السابق لمحتوى الكتاب وتنظيمه ، أن « صبح الأعشى » - وإن أريد به أن يكون مدونة تعين « الكاتب » على صنعة الإنشاء المنوطة به - ليس سوى موسوعة كبيرة ، تحتوي على العديد من فروع المعرفة المتداولة في عصر مؤلفه ، الجامعة للأدب ، واللغة ، والفقه ، والحديث ، والاقتصاد ، والاجتماع ، والجغرافيا ، والأنساب ، والتاريخ . . . بما يجعل من صاحبه عالماً موسوعياً ، يدخل في مجال الأدباء ، واللغويين ، والفقهاء ، والمحدثين ، والجغرافيين ، والنسابة ، والمؤرخين ، وما إليهم ، ويصلح لأن يكون مجالاً للدراسة في سائر هذه الفروع من المعرفة .

أما جانب « التاريخ » في هذا المؤلف ، وصفة « المؤرخ » في صاحبه - وهما المعنيان بهذه الدراسة - فيظهران أوضح ما يكون بين ثنايا مقالات الكتاب ، فضلاً عن مقدمته وخاتمته ؛ بما يمكن دراسته من خلال محاور أربعة ، وهي :

أولاً - مصطلح التاريخ وتدوينه :

عالج « الفلشندي » هذا الموضوع في الباب الرابع من المقالة الثالثة ، المعنية بالتنبيه على « الأمور المشتركة بين أنواع المكاتبات والولايات » من خلال عناصر ستة ، يمكن إجمالها على النحو التالي :

أ - معنى التاريخ :

وفيه يشير إلى الاختلاف في كون اللفظة عربية أم فارسية ، وبالتالي إلى الاختلاف في تحديد معناها ؛ إذ الذين ذهبوا إلى كونها عربية الأصل أشاروا إلى أن معناها : « نهاية الشيء وآخره » ، أو « التأخير » ، بينما ذهب من رأى أنها ذات أصل فارسي ، هو « مائة روز » إلى أن معناها « حساب الشهور

بالأمر بعنه ابنه يزيد المعروف بالناقص ؛ سمي بذلك لتقصه الجند ما كان زادهم يزيد ^(١) .

(٦) ما يعرض لبعضهم من إهانة أو تعذيب :

كتحرقه في الفاهر والمستكفي ؛ « . . . ثم خلج وسملت عيناه » ^(٢) ، وقوله في الراضي ؛ « . . . وخلج وسملت عيناه » ^(٣) .

(٧) تقدير مدة الخلافة :

ونادراً ما يكون ؛ ويمثله قوله مترجماً المستنصر بالله أحمد ؛ « . . . فكانت خلافته دون السنة » ^(٤) .

(٨) الوفاة :

وفي هذا العنصر لا يكتفي « القلقشندي » بالتأريخ للوفاة ، وإنما يتبع ذلك - غالباً - ببيان العلة المنسوبة فيها ؛ ومكان الوفاة ، وموضع الدفن ؛ ومن ذلك قوله مترجماً عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؛ « . . . وتوفي يوم السبت ، سلخ ذي الحجة الحرام ، سنة ثلاث وعشرين ، بطعنة أبي لؤلؤة - غلام المغيرة بن شعبة - ودفن مع النبي - ﷺ - وأبي بكر رضي الله عنه » ^(٥) ، وقوله مترجماً عمر بن عبد العزيز ؛ « . . . وتوفي بخصاصة لخمس ، وقيل : لست بقين من رجب ، سنة إحدى ومائة » ^(٦) ، وقوله مترجماً مروان بن الحكم ؛ « . . . وتوفي بالطاعون بدمشق ، في شهر رمضان سنة خمس وستين » ^(٧) ، وقوله مترجماً أبا جعفر المنصور ؛ « . . . وتوفي بطريق مكة وهو محرم بالحج ، سنة ثمان وخمسين ومائة ، ودفن بالحجون » ^(٨) .

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٢٥٤ .

(٢) نفس ج ٣ ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(٣) نفس ج ٣ ص ٢٥٧ .

(٤) نفس ج ٣ ص ٢٦٠ .

(٥) نفس ج ٣ ص ٢٥١ .

(٦) نفس ج ٣ ص ٢٥٢ .

(٧) نفس ج ٣ ص ٢٥٢ .

(٨) نفس ج ٣ ص ٢٥٤ .

وهو لم يكتف من التأريخ للخلافة بهذا الجانب السياسي فحسب ، وإنما عمد - كذلك - إلى التأريخ لها بالجانب الحضاري منه ، مشيراً إلى مقرات (حواضر) الخلافة : المدينة ، ودمشق ، والأنبار ، وبغداد ، والمشهد النفيسي (بين مصر والقاهرة) ، وقد رزق حساً تاريخياً وإعياً - مع إسقاطه « سامراء » - فرق به بين المقر (أو الحاضرة) وبين ما ينزل به الخليفة لدواعي الحرب ، أو للتنزه والاصطياف ، على النحو المذكور من قوله في المدينة النبوية : « كانت مقر الخلفاء الراشدين إلى حين انقراضهم . . . وإنما كان مقام علي والحسن بالعراق زمن القتال بينهما وبين معاوية » (1) ، وقوله في بني أمية : « . . . وكانت دار إقامتهم دمشق ، وإن نزلوا غيرها فليس لإقامة » (2)

كما أشار إلى ما انطوت عليه الخلافة من الممالك - قديماً وحديثاً - وما كانت عليه من قوة الجاه والسلطان أو تقاصرهما ، وشعار الخلافة (الخاتم ، والبردة ، والقضيب) ، وثياب الخلفاء ، واللون في الأعلام والخلع ، وهيشة الخليفة في لبه عند الركوب أو تقليده السلطان السلطة ، وتولية الملوك عن الخلفاء ، أو تفويض الخلفاء الأمور العامة للسلطين ، والوظائف المعتمدة عندهم (أرباب السيوف ، وأرباب القلم) ، في حاضرة الخلافة أو بعيداً عنها (3) .

رابعاً - مصر الإسلامية :

حظي تاريخ مصر - قبل الإسلام وبعده - في « صحیح الأعشى » بكم وافر من المعلومات التاريخية ، الداخلة في المجالات : السياسية ، والإدارية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والفكرية ؛ المنشرة في مقالاته ، فضلاً عن مقدمته ونخاتمه .

فقد أشار « القلقشندي » - في الباب الرابع من مقدمة الكتاب - إلى نشأة

(1) المصدر السابق ج 3 ص 263 - 264 .

(2) نفسه ج 3 ص 264 .

(3) نفسه ج 3 ص 265 - 279 .

وتطور «ديوان الإنشاء» في مصر، كما قارن - في الباب الخامس منها - بين وظائفه قديماً، وما آل إليه أمرها في عصره^(١).

وتحدث - في الباب الثاني من المقالة الثانية - عن «إحياء الخلافة العباسية في مصر»، معدداً للخلفاء حتى وقته، مترجماً لهم، مشيراً إلى بيعائهم، وكيفية توليتهم أمور الخلافة، وتفويضهم أمور السلطان للسلطين^(٢).

وفي الباب الثالث من المقالة الثانية، يتحدث بإسهاب عن «الديار المصرية» ومضافاتها^(٣) - بما لا حاجة إلى إعادة تلخيصه وعرضه هنا مرة ثانية - مورداً قائمة مطولة بولاية مصر الإسلامية وحكامها، منذ الفتح وحتى وقته (سلطنة المؤيد شيخ المحمودي)، مقسماً لها إلى قسمين كبيرين، وزعوا في داخلها على الطبقات:

أ - القسم الأول (الولاية)، ويشتمل على ثلاث طبقات (عمال الخلفاء من الصحابة، عمال الخلفاء الأمويين، عمال الخلفاء العباسيين).

ب - القسم الثاني (من ولها ملكاً)، ويشتمل على أربع طبقات: (الطولونيين والإخشيديين، الفاطميين، الأيوبيين، سلاطين المماليك)^(٤).

كما أشار - في الباب الرابع من المقالة الخامسة - إلى الولايات الصادرة عن الخلفاء في مصر، وما يكتب فيها^(٥).

وعرف في المقالة السابعة بنظام الإقطاع، وعلاقته في مصر بديوان الجيش^(٦).

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٩٥ - ١١٠، ص ١٣٠ - ١٣٩.

(٢) نفسه ج ٣ ص ٢٦٠ - ٢٦٣، ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٣) نفسه ج ٣ ص ٢٧٨ - ٥٢٨، ج ٤ ص ٥ - ٧٢.

(٤) نفسه ج ٣ ص ٤١٩ - ٤٣٥.

(٥) نفسه ج ١٠ ص ٣٠٨ - ٤٦٨.

(٦) نفسه ج ١٣ ص ١١٧، ١٣١ - ١٣٨، ١٤٤ - ١٩٩.

وأوقفنا في المقالة العاشرة على بعض مظاهر الحركة الفكرية في مصر ، من خلال حديثه عن فنون الكتابة التي يتداولها الكتاب ، ويتنافسون في عملها ، مما ليس له تعلق بكتابة الدواوين السلطانية ^(١) ؛ إضافة إلى ما ورد - قبل - في الباب الثالث من المقالة الثانية - من المؤسسات الفكرية (الجوامع ، والمساجد ، والخوانق ، والربط ، والبيمارستانات ، والمدارس) المحتوية عليها القاهرة والقسطاط ^(٢) .

وفي خاتمة الكتاب ، يشير إلى نظام البريد في مصر ، ومراحله ، وما آل إليه في عصره ^(٣) ، وأبراج (مطارات) الحمام الرسائلي ، واستخدامه في مصر ^(٤) ، وهجن الثلج ومراكبه المعدة لحمله من الشام إلى الأبواب السلطانية في قلعة الجبل ^(٥) .

بل إن ما ورد في الكتاب من معلومات تاريخية وجغرافية عن الشام والحجاز ، والمعالم (الإسلامية والمسيحية) المحيطة بالديار المصرية ، إنما أتى « القلقشندي » به تمة لحديثه عن « مصر الإسلامية » ، لاشتراك الأولى معها في تكوين سلطنة المعالم ، ولوجود العديد من الصلات المتبادلة بينها وبين الثانية آنذاك .



(١) المصدر السابق ج ١٤ ص ١١٠ - ٣٦٥ .

(٢) نفسه ج ٣ ص ٣٣٧ - ٣٤٣ ، ٣٦٠ - ٣٦٧ .

(٣) نفسه ج ١٤ ص ٣٧٠ ، ٣٧٣ - ٣٨٨ .

(٤) نفسه ج ١٤ ص ٣٩٠ - ٣٩٤ .

(٥) نفسه ج ١٤ ص ٣٩٥ - ٣٩٧ .

المصادر

أولاً - أنواع المصادر :

اعتمد « القلقشندي » في بناء المادة التاريخية من مؤلفه « صحح الأعشى » على خمسة أنواع من المصادر ، هي :

أ - المشاهدة :

ويمثلها قوله في الحديث عن المعاملات :

« . . . قلت : ورأيت درهماً من هذه الدراهم الأحذية (التي ضربها الحجاج بن يوسف الثقفي) ، أرائيه بعض أعيان حلب ، وذكر لي أن فلاحاً أصاب ركازاً لطيفاً بها ، فأحضره إلى نائب حلب خوف عهده ، فاقسمه هو وأهل مجلسه ، وعوضه من كل درهم أضعافه ، فحصل لوالد ذلك الرئيس هذا الدرهم ، فوصل إليه بعده » (١) .

وقوله في بعض الظواهر الطبيعية :

« . . . قلت : وقد رأيت مثل هذه الآية العظيمة بمصر في سنة اثني عشرة وثمانمائة ، وهو أنه ظهرت حمرة عظيمة من جهة الغرب فوق حمرة النار ، وجاء من وراء تلك الحمرة برق ساطع ، فصار كلما لمع البرق داخل تلك الحمرة يخال الناظر أنها نار لا محالة ، حتى داخلني منه أنه عذاب قد صب على الناس ، ثم انتشع بعد العشاء بقليل ، فلذلك لم يتببه اه أهل مصر » (٢) .

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٤٢٤

(٢) نفسه ج ١ ص ٤٥٨ .

وقوله في برقة :

« ... قلت : والإمرة اليوم في برقة في عمر بن عريف ، وهو رجل دين ، وكان أبوه عريف ذا دين متين ، رأيت في الإسكندرية بعد الثمانين والسبعينات ، واجتمعت به فوجدت آثار الخير ظاهرة عليه » (١) .

ب - المساءلة :

ويمثلها قوله في انحراف محراب جامع عمرو بن العاص ، رحمه الله :
 « ... وقد سألت بعض علماء هذا الشأن عن ذلك ، فأخبرني عن الشيخ تقي الدين أبي طاهر - رأس علماء الميقات في زماننا - أنه كان يقول : من الدلالة على صحة عملنا في استخراج القبب وافقته لمحراب الجامع العتيق » (٢) .

ج - المشاهدة :

ويمثلها قوله :

« ... وأخبرني من حضر تقليد السلطان الملك الناصر فرج ابن الظاهر برقوق ، عن الإمام المتوكل على الله أبي الفتح محمد - المشار إليه فيما تقدم - أنه ... » (٣) .

وقوله :

« ... قلت : وقد أخبرني أمير المؤمنين المستعين (بالله أبو الفضل ، العباس) - المشار إليه - أن تسميته العباس كانت برؤيا رآها الشيخ بدر الدين البهنسي بمكة المشرفة » (٤) .

وقوله :

« ... قلت : وأخبرني بعض مباشريها (بحيرة نستروة) أنها في زماننا

(١) المصدر السابق ج ٤ ص ٧٢ .

(٢) نفسه ج ٣ ص ٢٤٠ .

(٣) نفسه ج ٣ ص ٢٧٧ .

(٤) نفسه ج ١ ص ٤٤٢ - ٤٤٣ .

قد تميز متحصلها عن ذلك نحو مثله للاجتهاد في الصيد ، وكثرة الضبط ،
وارتفاع السعر « (١) .

وقوله :

« ... قلت : وأخبرني بعض أهلها أن المكوك بنفس مدينة حلب معتبر
بسبع وبيات بالكيل المصري ، والذراع القماش ذراع وسدس بذراع القماش
القاهري ، ويزيد على ذراع دمشق بغيراطين ، وقياس دورها وأرضها بذراع
العمل المعروف بالديار المصرية » (٢) .

وقوله :

« ... قلت : والذي أخبرني به بعض قصاص صاحبها في سنة تسع
وتسعين وسبعمائة أن القائم بها - يومئذ - اسمه سليمان بن داود ، وذكر لي لقبه
الملوكي فنسبه ، وذكر أنه يقول الشعر ، وأحضر معه بيتاً مفرداً من نظمه ،
وهو :

وجارية تعير البدر نوراً ولولا نورها عاد الظلام
(الوافر)

فنظمت له أبياتاً ، ويعت بها إليه صجة قاصده ، أولها :

سليمان الزمان بحصن كيفاً له في الملك آثار كرام
زكا أصلاً فطاب الفرع منه وطاب الغصن إذ طاب الكمام
بنو أيوب أبسوا منه ذخراً ونعم الذخـر والقبيل الهمام
(الوافر)

وأثبت البيت الذي قاله في آخر هذه « (٣) .

وقوله :

« ... وأخبرني بعض أهل دمشق العارفين بأحوال المملكة
أن ... » (٤) .

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٣٠٤ .

(٢) نفسه ج ٤ ص ١١٨ .

(٣) نفسه ج ٤ ص ٣١٨ .

(٤) نفسه ج ٤ ص ١٨٩ .

د- الوثائق والخطوط :

احتوت مادة « صبح الأعشى » على العديد من نصوص المكاتبات الصادرة عن ديوان الإنشاء ، أو الواردة إليه ، كالأيمان ، والتذاكر ، والتفاويض ، والتقاليد ، والتهاني ، والتواقيع ، والسجلات ، والطرخانات ، وعقود الصلح ، والمعهود ، والبيعات ، والمثالات ، والمراسيم ، والمسامحات والمطالعات ، والمقاطعات ، والملطفات ، والمنشورات ، والمهادنات ؛ فضلاً عن الإجازات ، والعمرات ، والصدقات ^(١) . مما مثل به « الفلقشندي » لأساليب الكتابة الديوانية وفنونها المدروسة في مؤلفه ، بما يفيد في مجال الأبحاث التاريخية (منذ عهد النبي - ﷺ - وحتى عصره) ، سواء لجمعه لها عن كثير من المصادر في حيز واحد ، أو لندرة العديد منها وفقدان أصوله ، بحيث لا يناظره مؤلف آخر - سابق أو معاصر - في الاحتواء عليها أو التسجيل لها جملة ^(٢) .

هـ- المؤلفات السابقة :

كان لاختلاط التاريخ في « صبح الأعشى » بغيره من فنون المعرفة ، كالأنسب ، والجغرافيا ، والفلسفة ، والفقه ، واللغة ، أن تعددت مصادر « الفلقشندي » وتنوعت تنوعاً يعسر معه ضبطها أو إحصاؤها ، خاصة وأن طرق إسناد مؤرخنا إليها كانت متعددة ، وأن في هذا التعدد ما زاد هذه المهمة تعقيداً ، حيث أورد العديد من النقول عن هذه المصادر المكتوبة وقد صرح فيها باسم الكتاب ^(٣) دون إسناد إلى مؤلفه ، أو باسم المؤلف أو لقبه ^(٤) دو إفصاح

(١) راجع : محمد قنديل البجلي . فهرس صبح الأعشى ص ١ - ٧١ .

(٢) راجع : د . عبد القادر أحمد طليمات . وثائق الفلقشندي في صبح الأعشى (ضمن أبحاث ندوة أبي العباس الفلقشندي) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ ، ص ١١٩ - ١٢٤ .

(٣) كما في إسناده إلى « الأطول » ، « تاريخ النيل » ، « رأس مال التميم » ، « وه الهناء الدائم بمولد أبي القاسم » .

(٤) كالإسناد إلى « صلاح الدين محمد بن البرهان » ، « ابن القويح » ، « ابن المحلب » ، « السلاحي » .

عن مؤلفه ؛ كما أسند إلى المصدر المباشر^(١) حيناً ، وإلى مصدر المصدر^(٢) حيناً آخر ، مما لا سبيل إلى القطع في أكثرها بتحديد نوع صلة « الفلقتندي » بها - لتعدد موضوعاتها ، وفقدان أو عدم الكشف عن مظان الكثير منها - على أنه يمكن الإشارة إلى جلها إجمالاً ، وقد نظمت تاريخياً حسب سنوات وفيات مؤلفيها ، على النحو التالي^(٣) :

- السياسة لأرسطو (ت ٣٢٢ ق. م .).
- فضائل الفرس لأبي عبيد (ت ٢٠٩ هـ / ٨٢٤ م) .
- السيرة لابن هشام (ت ٢١٣ هـ . / ٨٢٤ م .) .
- القلم والدواة للمدائني (ت ٢٢٥ هـ . / ٨٤٠ م .) .
- رسالة في مدح مصر للجاحظ (ت ٢٥٥ هـ . / ٨٦٩ م .) .
- فتوح مصر وأخبارها لابن عبد الحكم (ت ٢٥٧ هـ . / ٨٧٠ م .) .
- أدب الكاتب ، والمعارف لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ . / ٨٨٩ م .) .
- المسالك والممالك لليقوي (ت ٢٨٤ هـ . / ٨٩٧ م .) .
- المسالك والممالك لابن خرداذبة (ت ٣٠٠ هـ . / ٩١٣ م .) .
- الزاهر في معاني الكلام الذي يستعمله الناس لابن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ . / ٩٤٠ م .) .
- العقد الفريد لابن عبد ربه (ت ٣٢٨ هـ . / ٩٤٠ م .) .
- أدب الكتاب للصولي (ت ٣٣٥ هـ . / ٩٤٧ م .) .
- الجمل في النحو ، وشرح مقدمة أدب الكاتب لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ . / ٩٤٩ م .) .
- صناعة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ . / ٩٥٠ م .) .
- التنبية والإشراف ، ومروج الذهب للمسعودي (ت ٣٤٥ هـ . / ٩٥٦ م .) .

(١) كالإسناد إلى « مسالك الأبحار » ، و« التعريف بالمصطلح الشريف » للعمري ، و« العبر » لابن خلدون .

(٢) كالإسناد إلى « هروثيوس » ، الذي لم يكن سوى مصدراً للتعبير .

(٣) راجع : محمد فتدليل القلي . فهارس كتاب صحب الأعمش ، فيما تعلق بمواضع الإسناد إلى هذه المصادر .

- الجند الغربي ، فضائل الصحابة ، والولاء للكندي (ت ٣٥٠ هـ .
٩٦١ م .) .
- ذخيرة الكاتب لابن حاجب النعمان (ت ٣٥١ هـ . / ٩٦٢ م .) .
- غرر البلاغة لأبي الحسن الصائمي (ت ٣٦٣ هـ . / ٩٧٤ م .) .
- صورة الأرض لابن حوقل (ت ٣٦٧ هـ . / ٩٧٧ م .) .
- التاريخ العزيز للمهلب (ت ٣٨٠ هـ . / ٩٩٠ م .) .
- التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢ هـ .
٩٩٣ م .) .
- رسم المعمور للخوارزمي (ت ٣٨٣ هـ . / ٩٩٣ م .) .
- الصحاح في اللغة للجوهري (ت ٣٩٣ هـ . / ١٠٠٣ م .) .
- الأوائل لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ . / ١٠٠٥ م .) .
- فضائل مصر لابن الكندي (كان حياً في النصف الثاني من القرن الرابع
الهجري) .
- أخبار مصر للمسيحي (ت ٤٢٠ هـ . / ١٠٢٩ م .) .
- الشفاء لابن سينا (ت ٤٢٨ هـ . / ١٠٣٧ م .) .
- لطائف المعارف للثعالبي (ت ٤٢٩ هـ . / ١٠٣٨ م .) .
- القانون المسعودي للبيروني (ت ٤٤٠ هـ . / ١٠٤٨ م .) .
- الأحكام السلطانية ، والحاوي الكبير في الفقه للماوردي
(ت ٤٥٠ هـ . / ١٠٥٨ م .) .
- عوارف المعارف في تاريخ الخلائف ، والمختار في ذكر الخطط والآثار
للقيصري (ت ٤٥٤ هـ . / ١٠٦٢ م .) .
- معجم ما استعجم للبكري (ت ٤٨٧ هـ . / ١٠٩٤ م .) .
- الرسالة المصرية لأمية بن أبي الصلت (ت ٥٢٩ هـ .
١١٣٥ م .) .
- الكشف للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ . / ١١٤٤ م .) .
- المعرب من الكلام الأعجمي لابن الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ .
١١٤٥ م .) .
- الملل والنحل للشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ . / ١١٥٣ م .) .

- نزهة المشتاق في اختراق الأفاق للإدرسي (ت ٥٦٠ هـ . / ١١٦٥ م .) .
- الأنساب للسمعاني (ت ٥٦٢ هـ . / ١١٦٦ م .) .
- تاريخ دمشق لابن عساكر (ت ٥٧١ هـ . / ١١٧٦ م .) .
- الروض الأنف للسهيلي (ت ٥٨١ هـ . / ١١٨٥ م .) .
- جواهر البحور وعجائب الدهور لابن وصيف شاه (ت ٥٩٩ هـ . / ١٢٠٣ م .) .
- قوانين الدواوين لابن مماتي (ت ٦٠٦ هـ . / ١٢٠٩ م .) .
- النهاية في غريب الحديث لأبي السعادات ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ . / ١٢١٠ م .) .
- التذكرة الحمدونية لابن حمدون (ت ٦٠٨ هـ . / ١٢١١ م .) .
- نزهة المقلتين في أخبار الدولتين (الفاطمية والصلاحية) لابن الطوير الفهري البقيسراني (ت ٦١٧ هـ . / ١٢٢٠ م .) .
- معالم الكتابة وفضائل الإصابة لابن شيث (ت ٦٢٥ هـ . / ١٢٢٨ م .) .
- المشترك وضعاً والمفترق صقماً لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ . / ١٢٢٩ م .) .
- التمييز والفصل لأبي المجد الموصلبي (ت ٦٢٩ هـ . / ١٢٣٢ م .) .
- تحفة العجائب وطرفة الغرائب ، والكامل في التاريخ ، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠ هـ . / ١٢٣٣ م .) .
- السدرة الثمينة في أخبار المدينة لابن النجار (ت ٦٤٣ هـ . / ١٢٤٥ م .) .
- سرور النفس للتيغاشي (ت ٦٥١ هـ . / ١٢٥٣ م .) .
- بغية الطلب في تاريخ حلب للكمال ابن العديم (ت ٦٦٠ هـ . / ١٢٦٢ م .) .
- الأنساب للحمدي (ت ٦٧٠ هـ . / ١٢٧٢ م .) .
- تهذيب الأسماء واللغات ، وشرح صحيح مسلم للنسوي (ت ٦٧٧ هـ . / ١٢٧٨ م .) .

- وفيات الأعيان لابن خلكان (ت ٦٨١ هـ / ١٢٨٢ م .) .
- حيا المعجل وجني النحل ، والمغرب في حلى المغرب لابن سعيد المغربي (ت ٦٨٥ هـ / ١٢٨٦ م .) .
- الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة لابن عبد الظاهر (ت ٦٩٢ هـ / ١٢٩٣ م .) .
- مفرج الكروب لابن واصل (ت ٦٩٧ هـ / ١٢٩٨ م .) .
- تذكرة ابن منظور الإفريقي (ابن المكرم) (ت ٧١١ هـ / ١٣١١ م .) .
- الروض المعطار في خبر الأقطار للحميري (ت ٧٢٧ هـ / ١٣٢٧ م .) .
- إيقاظ المتغفل واتعاط المتأمل لابن المشوح (ت ٧٣٠ هـ / ١٣٢٩ م .) .
- تقويم البلدان ، والمختصر في أخبار البشر لأبي الفداء (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣١ م .) .
- نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (ت ٧٣٣ هـ / ١٣٣٣ م .) .
- شرح التسهيل لأثير الدين أبي حيان (ت ٧٤٥ هـ / ١٣٤٤ م .) .
- إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد للأكفاني (ت ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م .) .
- التعريف بالمصطلح الشريف ، ومسالك الأبصار في ممالك الأمصار لابن فضل الله العمري (ت ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م .) .
- شرح المنهاج للتقي السبكي (ت ٧٥٦ هـ / ١٣٥٥ م .) .
- وروقات في الوراقة للجمال ابن هشام (ت ٧٦١ هـ / ١٣٦٠ م .) .
- المذمة في استعمال أهل الذمة^(١) لابن النقاش (ت ٧٦٣ هـ / ١٣٦١ م .) .

(١) رسالة تحتوي على فتوى بالمنع من استخدام أهل الذمة (اليهود والصابئة) أو الاستعانة بهم في الكتابة عند الأمراء وفي البلاد ، أو في جباية الأموال ، أسست على مؤلف يسبقها هو أحكام أهل الذمة لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ / ١٣٥٠ م .) ، وقد انقسمت إلى ثلاثة أقسام ، اشتمل أولها على الآيات القرآنية الواردة في المنع من استخدامهم أو ولايتهم ، وثانها على =

- تذكرة الصلاح الصفدي (ت ٧٦٤ هـ / ١٣٦٣ م .)
 - تاريخ الخلفاء لابن نباتة (ت ٧٦٨ هـ / ١٣٦٦ م .)
 - زيج علاء الدين ابن الشاطر (ت ٧٧٧ هـ / ١٣٧٥ م .)
 - تاريخ ابن أبي منصور (ت ٧٨٢ هـ / ١٣٨٠ م .)
 - تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف لابن ناظر الجيش (ت ٧٨٦ هـ / ١٣٨٤ م .)
 - تاريخ صفد للعثماني (كان حياً سنة ٧٨٠ هـ / ١٣٧٨ م .)
 - العبر وديوان المبتدأ والخبر لابن غلدون (ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٦ م .)
 - موارد البيان لعلي بن خلف الكاتب^(١) (ت ٩٩٠ م .)
 - المنهاج في علم (أو صنعة) الخراج للفاضل السعيد^(٢) (ت ٩٩٠ م .)
- ثانياً - الإسناد إلى المصادر :

توسعت طرق «الفلقشندي» في الإسناد إلى المصادر، على النحو التالي :

أ - الإسناد إلى المصدر، مصرحاً بعنوان الكتاب واسم مؤلفه :

ويمثله قوله :

«الأحاديث الدالة على ذلك، وثالثها على صور من مواقف الخلفاء والولاة منهم (سواء بالفتح من استخدامهم، أو بالتضييق عليهم، وإلزامهم بشروط عقد اللمعة)، كعمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، وأبي جعفر المنصور، والمهدي، والرشد، والمتوكل، والمعتز، والراضي، والأمر بأحكام الله الفاطمي، والصلاح محمد بن أبي بكر بن أيوب، والثالث محمد بن تلاون، والصلاح إسماعيل».

راجع: ابن النفاث. اللمعة في استعمال أهل اللغة (مخط. دار الكتب المصرية، ذات الرقم: ١٦٩٣ - رقمه شاسمي) ضمن مجموع، تحتوي على ٢٣ ق (٧٨ : ١٠٠)، ١٧ × ٢٢ سم.

ويلاحظ أن «الفلقشندي» قد اعتمدها في بناء مادة الفصل الثالث من الباب الثالث من المقالة التاسعة (صبح الأعراس ج ١٢ ص ٣٦٦ - ٣٨٧)، ناقلاً عنها دون عزو إليها.

- (١) هو أبو الحسن، علي بن خلف بن عبد الوهاب الكاتب.
- راجع: حاجي خليفة. كشف الظنون ج ٢ ص ١٨٨٨.
- (٢) هو أبو الحسن، علي بن عثمان بن يوسف، القرشي، المغزومي.
- راجع: البغدادي. إيضاح المكنون ج ٢ ص ٥٨٨.

« . . . وقد ذكر القاضي في تاريخ الخلائف ما يقتضي أن الخلفاء لم تنزل تتخذ الحجاب من لادن الصديق - رضي الله عنه - فمن بعده ، خلا الحسن بن علي ، فإنه لم يكن له حجاب » (١) .

وقوله :

« . . . وذكر المقر الشهابي ابن فضل الله في التعريف أن الإمرة بالوجه القبلي في زمانه - وهو سلطنة الناصر محمد بن قلاوون وما يليها - كانت لناصر الدين عمر بن فضل » (٢) .

وقوله :

« . . . قال ابن حجاب النعمان في ذخيرة الكتاب : والنيز ما يخاطب به الرجل الرجل من ذكر عبويه وما ستره عنده أحب إليه من كشفه ، وليس من باب الشتم والغذف » (٣) .

ب - الإستناد إلى المصدر ، مصرحاً بعنوان الكتاب دون اسم مؤلفه :

ويمثله قوله :

« . . . قال في رسم المعمور : طولها أربع وخمسون درجة وأربعون دقيقة » (٤) .

وقوله :

« . . . قال في الأطوال : طولها إحدى وخمسون درجة وأربع وخمسون دقيقة ، وعرضها ثلاثون درجة وثمان وخمسون دقيقة ، وقد تقدم القول على أصول عمارتها في الكلام على قواعد الديار المصرية قبل الإسلام » (٥) .

وقوله :

« . . . قال صاحب رأس مال التديم . . . » (٦) .

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٢٧٢ .

(٢) نفسه ج ٤ ص ٦٨ .

(٣) نفسه ج ٥ ص ٤٣٨ .

(٤) نفسه ج ٣ ص ٣٢٦ .

(٥) نفسه ج ٣ ص ٤٠٣ .

(٦) نفسه ج ١ ص ٤٤٣ .

ويبدو أن هذه المصادر وأمثالها مما لم يصرح « القلقشندي » بأسماء مؤلفيها في أي من صفحات الكتاب ، كانت مجهولة المؤلف في زمنه ، وهو ما يفهم من قوله في بعضها :

« . . . واعلم أن أطوال البلدان وعروضها قد وقع في الكتب المصنفة فيها ، ككتاب الأطوال المنسوب للفرس ، ورسم المعمور المترجم للمأمون من اليونانية ؛ والزيجات ، وغير ذلك اختلاف كثير وتباين فاحش » (١) .

وإن كان « القلقشندي » قد اتبع الطريقة عينها في الإسناد إلى بعض المصادر المعلومة المؤلف لديه ، اكتفاء بالتصريح في غير هذه المواضع بعنواناتها ، مقترنة بأسماء مؤلفيها ، كتحقيق قوله :

« . . . قطعياً : بفتح القاف وسكون الطاء المهملة وفتح الياء المثناة تحت وألف في الآخر ؛ كذا وقع في التعريف ، ومسالك الأبصار ، وفي تقويم البلدان : إبدال الألف في آخره بهاء » (٢) .

جـ - الإسناد إلى المصدر ، مصرحاً باسم المؤلف دون عنوان الكتاب :
ويمثله قوله :

« . . . قال القاضي : وذكر غير ابن لهيعة أن مسلمة بن مخلد الأنصاري مات بها ، وهو أميرها » (٣) .
وقوله :

« . . . واعلم أن جدار الكعبة كان عزيز الرؤية ، حتى كانت الكسوة تتراكم عليها ولا يجردها عنها شيء ، حتى أن الأزرقى حكى عن جده أنه تبجح برؤية جدارها حين جردت في سنة ثلاث وستين ومائتين ، وأنه رأى جدار الباب المسدود الذي كان عمله ابن الزبير في ظهرها وسده الحجاج ، وشبه لون جدارها بالعبير الأشهب » (٤) .

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٢٤٩ .

(٢) نفسه ج ٣ ص ٤٠١ .

(٣) نفسه ج ٣ ص ٢٨١ .

(٤) نفسه ج ٤ ص ٢٤٨ .

وقوله :

« . . . ومنها المحمودية ؛ قال القاضي محيي الدين ابن عبد الظاهر :
ولعلها منسوبة إلى الطائفة المعروفة بالمحمودية ، القادمة في أيام العزيز بالله
الفاطمي إلى مصر » (١) .

د- الإستناد إلى مبهم :

كنحو قوله :

« . . . أما تقليده السلطان السلطنة ، فالذي رأته في بعض التواريخ في
عهد الإمام الحاكم بأمر الله أبي العباس أحمد بن أبي الربيع سليمان ، إلى
الملك المنصور أبي بكر بن الملك الناصر محمد بن قلاوون ، بعد مبايعة الحاكم
- المذكور- عند موت أبيه في سنة اثنتين وأربعين وسبعمئة - أنه . . . » (٢) .

هـ- الإستناد إلى المصدر البعيد ، إهمالاً للمصدر القريب المأخوذ لديه

عنه :

ويمثله قوله :

« . . . قال ابن العميد : لم يزل تدبير المشايخ الذين رتبوهم (رتبهم)
القياصرة قبل ظهور النصرانية فيهم) نافذاً فيهم ، إلى أن كان آخرهم
أغانبوش ، فدبرهم أربع سنين ، وتسمى قيصر ، وهو أول من تسمى بذلك من
ملوكهم ، ثم صار سمة لمن بعده . وسيأتي الكلام على معنى هذه اللفظة .

ثم ملك بعده يوليوس قيصر ثلاث سنين .

ثم ملك بعده أوغسطس قيصر بن مونوخس ، وهروشيوس بسميه أكتيبيان
قيصر ، وهو الثاني من القياصرة ، وهو الذي سلب ملك كلابطرا آخر ملوك
اليونان المقدم ذكرها ، واستولى على مصر والإسكندرية وسائر ممالك اليونان
الروم .

ويقال : إنه كان آخر قواد الشيخ مدير رومة ، وإنه توجه بالعساكر لفتح
الأندلس . ففتحها ثم عاد إلى رومة فملكها وطرد الشيخ عنها ، ووافقه الناس على

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٣٥٣ .

(٢) نسخة ٣ ص ٢٧٦ .

ذلك ؛ ثم قتل نائبه بناحية المشرق ، واستولى عليها لائتي عشرة سنة من ملكه ، لتعام خمسة آلاف وخمسمائة سنة شمسية للعالم » (١) .

والمنسوب في هذا الشاهد إلى « ابن العميد » و « هروشيوس » ليس « للقلقشندي » من اطلاق عليه في مظانه المباشرة ، وإنما هو مما نقله عن « العبر » لابن خلدون ، وهو فيه على النحو التالي :

« . . . وأما ابن العميد مؤرخ النصرارى ، فذكر عن مبدأ هؤلاء القياصرة أن أمر رومة كان راجعاً إلى الشيوخ الذين يدبرون أمرهم ، وكانوا ثلاثمائة وعشرين رجلاً ، لأنهم كانوا جلفوا أن لا يولوا عليهم ملكاً ، فكان تدبيرهم يرجع إلى هؤلاء ، وكانوا يقدمون واحداً منهم ويسمونه الشيخ ، وانتهى تدبيرهم في ذلك الزمان إلى أغاثيوس ، فدبرهم أربع سنين ، وهو الذي سمي قيصر ، لأن أمه ماتت وهو جنين في بطنها ، فبغروا بطنها وأخرجوه ، ولما كبر انتهت إليه رئاسة هؤلاء الشيوخ برومة أربع سنين ، ثم ولى من بعده يوليوس قيصر ثلاث سنين ، ثم ولى من بعده أوغسطس قيصر بن مرنوخس . قال : ويقال : إن أوغسطس قيصر كان أحد قواد الشيخ مديرو رومة ، وتوجه بالعساكر لفتح المغرب والأندلس ، ففتحهما ، وعاد إلى رومة ، فملك عليهم ، وطرد الشيخ من رياسته بها وتديبره ، ووافقتة الناس على ذلك ، وكان للشيخ نائب بناحية المشرق يقال له : فمقيوس ، فلما بلغه ذلك زحف بعساكره إلى رومة ، فخرج إليه أوغسطس فهزمه ، وقتله ، واستولى على ناحية المشرق ، وسير عساكره إلى فتح مصر مع قائدين من قواده ، وهما أنطونيوس ومرداب ملك الأرمن بدمشق ، فتوجه إلى مصر ، وبها - يومئذ - كلابرة الملكة من بقية البطالسة ملوك يونان بالإسكندرية ومصر ، فحصنت بلادها ، وبنيت بعدوتي النيل حائطين مبنوئهما من الثوبة إلى الإسكندرية غرباً وإلى الفرما شرقاً ، وهو حائط العجوز ، لهذا العهد ، ثم داخلت القائد أنطونيوس وخادعته بالتزويج فتزوجها ، وقتل رفيقه مررداد ، وعصى على أوغسطس ، فزحف إليه وقتله ، وملك مصر ، وقتل كلابرة وولديها ، وكانا يسميان الشمس والقمر ، وملك مصر والإسكندرية ،

(١) المصدر السابق ج ٥ ص ٣٨٤ .

وذلك لاثنتي عشرة سنة من ملكه ، قال : ولأثنتين وأربعين سنة من ملك أوغشطش ولد المسيح بعد مولد يحيى بثلاثة أشهر ، وذلك لتمام خمسة آلاف وخمسمائة سنة من سني العالم ، ولأثنتين وثلاثين من ملك هيرودس بالقدس ، يقول : لخمس وثلاثين من مملكته ، والكل متفقون على أنها لثنتين وأربعين من ملك أوغشطش . قال : وسياقة التاريخ تقتضي أنها خمسة آلاف وخمسمائة شمسية من مبدأ العالم ، لأن من آدم إلى نوح ألفاً وستمائة ، ومن نوح إلى الطوفان ستمائة ، ومن الطوفان إلى إبراهيم ألفاً وأثنتين وسبعين سنة ، ومن إبراهيم إلى موسى أربعمائة وخمسة وعشرين ومن موسى إلى داود - عليهما السلام - سبعمائة وستين ، ومن داود إلى الإسكندر سبعمائة وستين سنة ، ومن الإسكندر إلى مولد المسيح ثلاثمائة وتسع عشرة سنة .

هكذا ذكر ابن العميد ، وأنها تواريخ النصراني ، وفيها نظر ، ويظهر من كلامه أن يقصر الذي سماه أوغشطش وذكر أن المسيح ولد لأثنتين وأربعين من ملكه هو الذي سماه هيروشيوس يقصر اكتييان وجعل مهلكة لخمس ألف ومائتين من مبدأ الخليقة ، وعند ابن العميد أن ملكه لخمس ألف وخمسمائة وخمس عشرة ، والله أعلم بالحق من ذلك ^(١) .

بل إن كل ما نسب لـ « الفلقشندي » في « صبح الأعشى » إلى « هروشيوس » و « ابن العميد » ، مما نقله مباشرة عن « العبر » لابن خلدون :

و- إغفال الأستاذ إلى المصدر :

حيث وجد « الفلقشندي » غير مصرح في مواضع كثيرة من « صبح الأعشى » بالنقل عن مصادره ، وإن كان النقل لديه لي كثير منها نقلاً متتابعاً ، ومن ذلك نقله عن « المذمة في استعمال أهل الذمة » لابن النقاش - نقلاً متتابعاً - في الفصل الثالث من الباب الثالث من المقالة التاسعة ، المعنون بـ « ما يكتب في متعلقات أهل الذمة عند خروجهم عن لوازم عقد الذمة » ^(٢) ، مغفلاً التصريح بمؤلفه .

(١) ابن خلدون : التاريخ ج ٢ ص ١٩٩ - ٢٠٠

(٢) الفلقشندي . صبح الأعشى ج ١٣ ص ٣٦٦ - ٣٨٧

يظهر ذلك قوله :

... وفي أيام لامر بحكام الله الفاطمي بالديار المصرية ، امتدت أيدي النصارى ، وبسطوا أيديهم بالخيانة ، وتفتنوا في أذى المسلمين وإيصال المضرة إليهم . واستعمل منهم كاتب يعرف بالراهب ، ولقب بالأب القديس ، الروحاني النفيس ، أبي الآباء ، وسيد الرؤساء ، مقدم دين النصرانية ، وسيد البتركية ، صفى الرب ومختاره ، وثالث عشر الحواريين . فصادر ألعين عامة من بالديار المصرية : من كاتب وحاكم وجندي وعامل وتاجر ، وامتدت يده إلى الناس على اختلاف طبقاتهم ؛ فخوفه بعض مشايخ الكتاب من خالقه وبياعته ومحاسبه ، وحذره من سوء عواقب أفعاله ؛ وأشار عليه بترك ما يكون سبباً لهلاكه . وكان جماعة من كتاب مصر وقبطها في مجلسه ، فقال مخاطباً له ومسمماً للجماعة : نحن ملاك هذه الديار حرثاً وخراجاً ، ملكها المسلمون منا ، وتغلبوا عليها وخصبوها ، واستملكوها من أيدينا ؛ فنحن مهما فعلنا بالمسلمين فهو قبالة ما فعلوا بنا ، ولا يكون له نسبة إلى من قتل من رؤسائنا وملوكنا في أيام الفتح ؛ فجميع ما نأخذ من أموال المسلمين وأموال ملوكهم وخلفائهم حل لنا ، وهو بعض ما نستحقه عليهم ؛ فإذا حملنا لهم مالاً كانت المنة لنا عليهم ، وأنشد :

بنت كرم يتموها أمها وأهانوها فديست بالقدم
ثم عادوا وحكموها بينهم ويلهم من فعل مظلوم حكم
(الرمل)

فاستحسن الحاضرون من النصارى والمنافقين ما سمعوه منه واستعادوه وعضوا عليه بالتواجد ، حتى قيل : إن الذي احتاط عليه قلم اللعين من أملاك المسلمين مائتا ألف وائتان وسبعون ألفاً ، ومائتا دار وحانوت وأرض بأعمال الدولة ، إلى أن أعادها إلى أصحابها أبو علي ابن الأفضل ؛ ومن الأموال ما لا يحصيه إلا الله تعالى .

ثم انتبه من رقدته ، وأفاق من سكرته ، وأدركته الحمية الإسلامية ، والغيرة المحمدية ؛ فغضب لله غضبة ناصر للدين ، وثار للمسلمين ؛ فألبس أهل الذمة الغيار ، وأنزلهم بالمنزلة التي أمر الله أن ينزلوا بها من الذل

والصغار ؛ وأمر أن لا يولوا شيئاً من أعمال الإسلام ، وأن ينشأ في ذلك كتاب يقف عليه الخاص والعام ؛ وهذه نسخته . . . » (١) .

ويقابله في « المذمة » قول « ابن النقاش » :

« . . . وكذلك في أيام الأمر بأمر الله ، امتدت أيدي النصارى ووسطوا أيديهم بالخيانة ، وتفتنوا في أذى المسلمين ، وإيصال المضرة إليهم ، واستعمل منهم كاتب يعرف بالراهب ، وهب ، القديس ، الروحاني ، النفيس ، أب الآباء ، وسيد الرؤساء ، مقدم دين النصرانية ، وسيد البتركية ، صفى الرب ومختاره ، ثالث عشر الحواريين ، فصادر اللعين عامة من بالديار المصرية من كاتب وحاكم وجندي وعامل وتاجر ، وامتدت يده إلى الناس على اختلاف طبقاتهم ، فخوفه بعض مشايخ الكتاب من خالفه وباعشه ومحاسبه ، وحلوه من سوء عواقب أفعاله ، وأشار عليه بترك ما يكون سبباً لهلاكه ؛ وكان جماعة من كتاب مصر وقبضها في مجلسه ، فقال مخاطباً له ومسمعاً للجماعة : نحن ملاك هذه الديار ، حرثاً وخراجاً ، ملكها المسلمون منا ، وتغلّبوا عليها ، وغضبوها ، واستملكوها من أيدينا ، فنحن مهما فعلنا بالمسلمين فهو قبالة ما فعلوا بنا ، ولا يكون له نسبة إلى من قتل من رؤسائنا وملوكنا في أيام الفتح ، فجميع ما نأخذ من أموال المسلمين وأموال ملوكهم وخلفائهم حل لنا ، وبعض ما نستحقه عليهم ، فإذا حملنا إليهم مالاً كانت العنة لنا عليهم ، وأنشد :

بنت كسرم غضبوها أمها وأهانوها فديست بالقدم
ثم عادوا حكموها فيهم فلنساهايك بخصم قد حكم
(الرمل)

فاستحسن الحاضرون من النصارى والمنافقين ما سمعوه منه ، واستفادوه ، وعضوا عليه بالنواجذ ، حتى قيل : إن الذي احتاط عليه قلم اللعين من أملاك المسلمين مائتا ألف واثنتان وسبعون ألف ومائتي دار وحانوت وأرض بأعمال الدولة ، إلى أن أعادها إلى أصحابها أبو علي بن الأفضل ؛ ومن الأموال ما لا يحصيه إلا الله - تعالى - ثم انتبه الأمر من رقدته ، وأفاق من سكرته ، وأدركته الحماية الإسلامية ، والخيرة المحمدية ، فغضب الله غضبة ناصر الدين ،

(١) المصدر السابق ج ١٣ ص ٣٦٩ - ٣٧٠

وتأثر للمسلمين ، فألبس أهل الذمة الغيار ، وأنزلهم بالمنزلة التي أمر الله أن ينزلوا بها من الذل والصغار ، وأمر أن لا يولوا شيئاً من أعمال الإسلام ، وأن ينشأ في ذلك كتاباً يقف عليه الخاص والعام ، وكتب عنه ، ونسخته^(١) .

وهكذا ، فقد أخذ « الفلقشندي » في هذا الموضوع عن « ابن النقاش » دون عزو إلى مؤلفه « المذمة في استخدام أهل الذمة » ، مع تنبه إلى تصويب ما أتى في عبارة مصدره من أخطاء ، كما في إبداله قول مصدره : « الأمر بأمر الله » ، بالقول : « الأمر بأحكام الله » ، وكذا الاختلاف في رواية الشاهد الشعري ، وهو من مأنور الكلام ، وسوائر الأمثال .

ثالثاً - طرق النقل :

راوح « الفلقشندي » في « صبح الأعشى » بين النقل الحرفي عن مصدره ، والنقل عنها متصرفاً في نسقيها الترتيبي والتعبيري ، أو في أحدهما ؛ ويمثل الاتجاه الأول قوله فيما يكتب في « الدفن » عن الملوك :

« قال في التثقيف ؛ ولم أكن وأبيت شيئاً من هذا ولا وجدته مسطوراً إلا في كتابه التعريف .

قال : والذي اعتقده أنه لم يكتب به قط ، وإنما الرجل بسعة فضله وفضيلته ، أراد أن يرتب هذه النسخة لإحتمال أن يؤمر بكتابة شيء من هذا المعنى ، فلا يهتدي الكاتب إلى ما يكتبه .

ثم قال : على أنه كرر فيها ذكر السلطان مرتين ، والثالثة قال : رسم بالأمر الشريف ، فهي على غير نحو من النظام المعهود والمصطلح المعروف ، بحكم أن فيها - أيضاً - توسعاً كثيراً في العبارة والألفاظ التي تؤدي كلها معنى واحداً .

قال : وكان الأولى بنا اختصار ذلك وعدم كتابته ، لكننا أردنا التنبية على ما أشار إليه ، لكيون هذا الكتاب مستوعباً لجميع ما ذكر ، مما يستعمل ومما لا يستعمل^(٢) .

(١) ابن النقاش . المذمة في استخدام أهل الذمة ق ٩١ .

(٢) الفلقشندي . صبح الأعشى ج ١٣ ص ٢٥٤ .

ويقابله لدى « ابن ناظر الجيش » قوله في « التثيف » :
 « ... قلت : لم أكن رأيت شيئاً كتب من هذا ولا وجدته مسطوراً إلا في كتابه المذكور ، والذي أعتقد أنه لم يكتب به - قط - وإنما الرجل لسعة فضله وفضيلته أراد أن يرتب هذه النسخة الاحتمال أن يؤمر بكتابة شيء في هذا المعنى فلا يهتدي الكاتب إلى ما يكتبه ، على أنه كرر فيها ذكر السلطان مرتين ، والثالثة قال : رسم بالأمر الشريف ، فهي على غير نحو من النظام المعهود والمصطلح المعروف ، وفيها - أيضاً - توسع كثير في العبارة والألفاظ التي تؤدي كلها إلى معنى واحد ، وكان الأولى بنا اختصار ذلك وعدم كتابته ، ولكننا أردنا التنبيه على ما أشار إليه ليكون هذا الكتاب مستوعباً لجميع ما ذكر مما يستعمل وما لا يستعمل » (١) .

بينما يمثل الاتجاه الثاني قوله في « عمل بعلبك » :
 « ... وظهرها عين ماء متسعة الدائر ، ماؤها في غاية الصفاء بين مروج وبساتين ، يمتد منها نهر يتكسر على الحصباء في خلال تلك المروج إلى أن يدخل المدينة ، ويتقسم في بيوتها وجهاتها ؛ وعلى البعد منها عين أخرى تعرف بعين اللجوج ، في طرف بساتينها ، منها فرع إلى الجانب الشمالي من المدينة ، ويصب في قناة هناك ويدخل منه إلى القلعة ، ويخرجها جبل لبنان المعروف بعش الأولياء » (٢) .

ويقابله قول « ابن فضل الله العمري » في « المسالك » :
 « ... وبعلمك في ظاهرها عين ماء سارحة ، متسعة الدائرة ، مشهورة بالزينة ، ماؤها في غاية الصفاء ، عليها بهجة الحسن ، بين مسرح أخضر وبستان مؤنق ، وعليها مسجد ، واستجد إلى جانبها مسجد جامع ، كمل به طرازها المنحوب ، وجمالها المبدع ، يمد منها نهر يتكسر على الحصباء في خلال تلك المروج كتصل سيف بسن فوق مسن إلى أن يدخل المدينة ، ويتقسم منه في بيوتها وجهاتها ، ويسمى ماء رأس العين .

ولبعلمك عين أخرى أبعد من هذه الأولى مدنى ، يقال لها : عين

(١) ابن ناظر الجيش . تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢) الغفشندي . صحح الأمشق ج ٤ ص ١١٠ .

للجوج ، في طرف بساتينها البعيدة ، خفيفة الماء ، هاضمة ، لا يشرب أكابر بعلبك ، وأهل النعمة بها إلا من مائها . ويتصل منها فرع إلى الجانب الشمالي من بعلبك ، ويصب منه في قناة هناك ويدخل إلى القلعة منه ، وهو من الماء المستطاب ، الموصوف في البلاد ^(١) .

وهكذا ، فإن « القلقشندي » قد تصرف في متقوله عن مصدره ، معدلاً في نسقه الترتيبي والتعبيري ، دون إفصاح عن مصدره .

ومن أمثلة هذا الاتجاه - كذلك - قوله في « تدمر » :
« ... قال في الروض المعطار : وهي في الأصل مدينة قديمة ، بنتها الجن لسليمان - عليه السلام - ولها حصون لا ترام .

قال : وسميت تدمر بتدمر بنت حسان بن أذينة ، وفيها قبرها ، وإنما سكنها سليمان - عليه السلام - بعدها » ^(٢) .

ويقابله لدى « الحميري » في « الروض المعطار » قوله :
« ... أولية ، يقال : إن الجن بنتها لسليمان - عليه السلام - وإلى ذلك يشير قول النابغة :

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشى من الأقوام من أحد
إلا سليمان إذ قال الإله له قم في البرية فاحدها عن الفند
وخيس الجنّ إني قد أذنت لهم ينسون تدمر بالصفاح والعمد
(البسيط)

ومن حلب إليها خمسة أيام ، وكذلك من دمشق إليها ، وكذا من الرقة إليها ، وكذا من الرحبة إليها . ولها حصون لا ترام ، يسكنها فلال الناس واليهود وأباق العبيد ، وإليها يقصد كل قاطع سبيل وحامل نهب ؛ ومتاجرة أهل تدمر فيه ، وجبل لبنان بالقرب من هذا الموضع .

وكانت الزباء الملكة تصيف بتدمر وتربيع بالنजार ، وسميت بتدمر بنت

(١) ابن فضل الله . مسالك الأبحار (دولة المماليك الأولى) ص ١٩٢ - ١٩٣ .

(٢) القلقشندي . صحح الأمشق ج ٤ ص ١١٤ .

حسان بن أذينة ، وهي بنتها ، وفيها قبرها ، وإنما سكنها سليمان بعدها ^(١) .

ومن أمثلة هذا الاتجاه - كذلك - قوله في المحرقات :

« . . . قال في التعريف : وهي مواضع مما يلي بلادنا من حد الشرق ، داخلية في تلك المملكة - يعني مملكة بني هولاكو من التتار - يجهز إليها رجال فتحرق زرعها ، كأرض البقعة والثرثار والقينة وباشرة والهناتخ ومشهد ابن عمر والمويلح وبلاد نينوى من بر الموصل التي يقال : إن يونس - عليه السلام - بعث إلى أهلها ، والوادي والميدان والباب والصومعة والمرج المعروف ببني زيد والمرج المحترق ومنازل الأويراتيه ، وهي أطراف هذه المواضع إلى جبل الأكراد ، وبلاد سنجار المنطق والمنظرة والمزبدة ، وتحت الجبال عند التليلات ، وكذلك التارات ، وأعلي جبل سنجار وما إلى ذلك .

وذلك أنه كان من عادة التتر أنهم لا يكلفون علوفة لخيولهم ، بل يكلونها إلى ما تبت الأرض ، فإذا كانت تلك الأرض مخصصة سلكبوها ، وإذا كانت مجدبة تجنبوها ، وكانت أرض هذه البلاد المتقدمة الذكر أرضاً مخصصة ، تقوم بكفاية خيل القوم إذا قصدوا بلادنا ، فإذا أحرقوا زرعها ونباتها ضعفوا عن قصد بلادنا ، وحصل بذلك جميع الرفق ، والدفع عن مباحنة الأطراف ومهاجمة الثغور .

وكان طريقهم في إحراقها أن يجهزوا إليهم الرجال ومعهم الثعالب الوحشية وكلاب الصيد ، فيكمنون عند أمناه النصح في كهوف الجبال ويطون الأودية ، ويرتقبون يوماً تكون ريحه عاصفة وهوأه زعرع ، تعلق النار موثقة في أذنان تلك الثعالب والكلاب ، ثم تطلق الثعالب ، والكلاب في أثرها وقد جوعت ، لتجد الثعالب في العدو ، والكلاب في العطب ، فتحرق ما مرت به من الزرع والنبات ، وتعلق الريح النار منه فيما جاوزه ، مع ما يليقه الرجالة بأيديهم في الليالي المظلمة ، وعشاء الأيام المعتمة .

وكان يتفق في نظير هذا الإحراق من خزائن دمشق جمل من الأموال .

قال : وكان الاهتمام بذلك في أول الأمر ، قبل أن يقطنوا بقصد

(١) الحميري . الروض الماطر ص ١٣١ .

التحريق ، ثم نبههم على ذلك أهل المداجاة ، فصاروا يربطون عليها الطرق ويمسكون منها بالأطراف ، وقتل عديد من الرجال بسببها ، وأحرقوهم بأشد من نارها» (١) .

ويقابله لدى « ابن فضل الله » في « التعريف » قوله :

« . . . وأما المحرقات ، فقد كان الاهتمام بها أول شيء ، وهي مواضع مما يلي بلادنا من حد الشرق ، داخلة في تلك المملكة ، كان يجهز رجال لتحريق زرعها ونباتها ، وهي أراض مخصبة كانت تقوم بكفاية خيل القوم مرعى إذا قصدوا البلاد ، فكانت تحرق أضعافاً لهم وإعداداً لحركاتهم إذ كانوا من عادتهم لا يتكفون علوفة لخيولهم بل يكلونها إلى ما تنبت الأرض فإذا كانت أرضاً مخصبة سلكوها ، وإذا كانت مجدبة تجنّبوها ، وكانوا لا يفتنون لتقصدها حريقها ، ثم فطنهم أهل المداجاة ، فصاروا يربطون عليها الطرق ويمسكون منها بالأطراف ، وقتل عديد بسببها وأحرقوا بأشد من نارها ، وكان يتفق في هذه المحرقات في كل سنة من الخزانة بدمشق جعل من الأموال ويجهز فيها أجناد الرجال .

وكان شأنهم في الإحراق استصحاب الثعالب الوحشية والكلاب المنفرة ثم يكمن المجهزون لذلك عند أمناء النصح ، وفي كهوف الجبال ويطون الأودية وتمضي الأيام حتى يكون يوم ريحه عاصف وهواؤه زعزع ، تعلق النار موثوقة في أذنان الثعالب والكلاب ، ثم تطلق الثعالب والكلاب في أثرها ، وقد جوعت ، فتجد الثعالب في الهرب والكلاب في الطلب ، فتحرق ما مرت به ، وتعلق الريح النار منه فيما جاوره . هذا إلى ما كانت تلقيه الرجال بأيديهم في الليالي المظلمة وعشايا الأيام المعتمة .

وكان أصحابنا يجلبون في هذا رقفاً ودفعاً عن مباغنة الأطراف ومهاجمة الثغور .

وهذه مواضع المحرقات : وهي ببلاد البقعة : أرض البقعة ، والثرثار والقينة ، وباشرة ، والهتاخ ، ومشهد ابن عمر ، والمويلح ، وبلاد نينوى وهي

(١) الفقهني . صبح لأمسح ج ١٤ ص ٤٠١-٤٠٢ .

من الموصل الآن - ونيشوى كانت ذات الذكر القديم ، ويقال : إنها البلد المرسل إليه يونس عليه السلام - والمحرقات بها : بئرطة والقنيطرة - وقد كان علي باشا ابن ججك حين دانت له الدولة قد عزم على أن يبني بها مدينة جليلة تكون مقراً للسلطان ، إشاراً لعدم مفارقة الأوطان ، فعاجله ما حم له من حمامه ، وفرغ الدنيا من أيامه - وتعام المحرقات : الوادي والميدان والبست - وأظنه يعرف بعرب طيء - والصويمعة والمرج المعروف بيني زيد والمرج المحترق ومنازل الأويراتية . وهي أطراف في هذه المواضع إلى جبل الأكراد - وكل هذه الأرض مجال خيلهم ، وقرارة سبلهم ، وبلاد سنجار : المنطق والمنظر والمزبد ، وتحت الجبال عند التليلات ^(١) .

تلك أمثلة ثلاثة ، تشير إلى تصرف « الفلقشندي » في منقوله عن مصادره - حذفاً أو إضافة - فضلاً عن التعديل في النسقين الترتيبي - تقديماً وتأخيراً - والتعويري المصاحبين لها .



(١) ابن فضل الله المعري . التعريف بالمصطلح الشريف من ٢٠١ - ٢٠٢ .

التقد التاريخي

المطلع على ما دونه « الفلفشندي » في « صبح الأعشى » يرى أنه مؤرخ على درجة كبيرة من الوعي لما يشته في مؤلفه عن مصادره ، وأنه قد رزق حساً تاريخياً مرهفاً ، كانت له انعكاساته النقدية في ثنايا ما عالجه فيه من موضوعات ، بحيث يمكن تصنيفها على النحو التالي :

أ - الكشف عن العامل الرئيس في توجيه الحوادث :

ويمثله قوله معللاً لتحول الخلافة إلى نظام الملك الوريثي على عهد معاوية بن أبي سفيان « ومن أتى بعده :

« اعلم أن الخلافة لايتداء الأمر كانت جارية على ما ألف من سيرة النبي ﷺ - من خشونة العيش ، والقرب من الناس ، وإطراح الخيلاء ، وأحوال الملوك ، مع ما فتح الله - تعالى - على خلفاء السلف من الأقاليم ، وجبي إليهم من الأموال التي لم يفز عظماء الملوك بجزء من أجزائها ، وناهيك أنهم فتحوا عدة من الممالك العظيمة التي كانت يضرب بها المثل في عظم قدرها ، وارتفاع شأن ملوكها ، من معاليك المشرق والمغرب . حتى ذكر عظماء الملوك عند بعض السلف ، فقال : إنما الملك الذي يأكل الشعير ويمس على رجليه بالليل ماشياً ، وقد فتحت له مشارق الأرض ومغاربها ؛ يريد عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

ولم يزل الأمر على ذلك إلى أن سلم الحسن - رضي الله عنه - الأمر لمعاوية ؛ وإلى ذلك الإشارة بقوله ﷺ : الخلافة في أمي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك ؛ فكان آخر الثلاثين خلافة الحسن .

فلما سلم الحسن - رضي الله عنه - لمعاوية بعد وقوع الاختلاف وتباين الآراء ، اقتضى الحال في زمانه إقامة شعار الملك ، وإظهار أبهة الخلافة ،

فأخذ في ترتيب أمور الخلافة على نظام الملك ، لما في ذلك من إرهاب العدو وإخافته . بل كان ذلك شأنه وهو أمير على الشام قبل أن يلي الخلافة ؛ حتى حكى صاحب العقد وغيره أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قدم الشام في خلافته ، وهو راكب على حمار ، ومعه عبد الرحمن بن عوف ، ومعاوية أمير على الشام ، فخرج معاوية لملاقاته في موكب عظيم ، فلقبه في طريقه في خوف من القوم فلم يشعر به وتعداه طالباً له ؛ ثم عرف ذلك فيما بعد ، فرجع وسلم على أمير المؤمنين عمر ، ومشى إلى جانبه ، فلم يلتفت إليه وطال به ذلك ، فقال له عبد الرحمن بن عوف : أتعبت الرجل يا أمير المؤمنين ، فالتفت إليه حينئذ وقال : أنت صاحب الموكب - الآن - مع ما يبلغني من وقوف ذوي الحاجات بسابك ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، إنا بأرض فيها جواسيس العدو ، فأحتاج أن أظهر لهم من أبهة الملك والسلطان ما يفرغهم ، فإن أمرتني به التمرت ، وإن نهيتني عنه انتهيت . فقال : إن كان ما قلت حقاً ، فإنه لرأي أديب ، وإن كان غير حق ، فإنه لخدعة أريب ، لا أمرك ولا أنهاك . فقال عبد الرحمن : لحسن يا أمير المؤمنين ، ما صدر به هذا الفتى عما أوردته فيه ، فقال : لحسن مصادره وموارده جشمناء ما جشمناء .

فلما صارت الخلافة إليه ، زاد في حسن الترتيب ، وإظهار الأبهة ، وأخذ الخلقاء بعده في مضاعفة ذلك والاحتفال به ، حتى أمست الخلافة في أغنى ما يكون من ترتيب الملك ، وفاقته في ذلك الأكاسرة والقياصرة ، بل اضمحل في جانب الخلافة سائر الممالك العظام ، وانطوى في ضمنها ممالك المشارق والمغرب ، خصوصاً في أوائل الدولة العباسية في زمن الرشيد ومن والاه ^(١) .

وهكذا ، فإن « الفلقشندي » قد أدرك أن التحول في نظام الخلافة من حال إلى حال يرجع بالدرجة الأولى إلى « مقتضى الحال » ، وهو ما لم يدركه غيره من المؤرخين ، الذين عابوا على معاوية ذلك ، واعتبروه من بوادر الفساد الطاريء على الدولة الإسلامية ، معللين ذلك برغبته في تصليب الملك في بيته ، بتولية ابنه يزيد ، والمبايعة له - قسراً - في حياته .

(١) الفلقشندي . صبح الأعشى ج ٣ ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

ب - مناقشة المصادر المكتوبة ، تصويماً لأخطائها :

كما أنه لم يكف بالنقل عن مصادره ، وإنما عمد مع ذلك إلى مناقشة هذه المصادر فيما أمدته به من معلومات .

ومن أمثلة ذلك تعقيبه على « المسعودي » فيما أورده بشأن أخذ قاع النيل وقياسه :

« . . . وفي سنين كثيرة كان القاع فيها دون الذراعين ، وجاوز الوفاء إلى ثماني عشرة ذراعاً فما دونها ؛ ولا عبرة بقول المسعودي في مروج الذهب : إن أقل ما يكون القاع ثلاثة أذرع ، وإنه في مثل تلك السنة يكون متقاصراً ؛ فقد تقدم ما يخالف ذلك ﴿ وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة ﴾ (٦٨ : القصص) » (١) .

وقوله موهماً « أبا الفداء » فيما أورده بشأن « بحيرة بوفير » :
 « . . . قلت : وقد وقع للسلطان عماد الدين صاحب حماه - رحمه الله - وهم ، فجعل هذه البحيرة هي بحيرة نستروة الآتي ذكرها » (٢) .

وقوله معقياً على « أثير الدين أبي حيان » :
 « . . . قال الشيخ أثير الدين : ومفتتح الشهر أول يوم منه . ومقتضى كلامه أنه يؤرخ بالمفتتح في اليوم الأول من الشهر دون الليلة ، وفيه نظر ، بل الظاهر جواز استعماله فيهما ، بل الليلة بالمفتتح أولى لسبقها اليوم - كما تقدم - اللهم إلا أن يسرأى فيه موافقة المفتتح لليوم في التذكير دون الليلة لتأنيثها » (٣) .

وقوله معقياً على « أبي هلال العسكري » :
 « . . . أول من أخرج الغناء العربي جرادة جارية ابن جدعان ، فيما قاله العسكري ؛ وفيه نظر ، فإن الغناء معهود من عهد عاد ، حتى كان من جملة مغنياتهم الجرادتان اللتان يضرب بهما المثل ، فيقال : غتته الجرادتان » (٤) .

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٢) نفسه ج ٣ ص ٣٠٣ .

(٣) نفسه ج ٦ ص ٢٤٥ .

(٤) نفسه ج ١ ص ٤٣٤ .

وقوله في معرض الحديث عن أعمال الوجه البحري :
 « ... قلت : وقد وقع للمقر الشهابي ابن فضل الله في التعريف في
 بلاده وأعماله من الوهم ما لا يليق بمصري ، على ما سيأتي بيانه في موضعه إن
 شاء الله تعالى » (١) .

وقوله فيما شاع من أن كل سادس يقوم بأمر الدين منذ أول الإسلام لا بد
 أن يخلع ، معقياً على « الصلاح الصفدي » :

« ... قال الصلاح الصفدي : ثم القادر والقائم والمقتدي والمستظهر
 والمسترشد والراشد فخلع ؛ ثم المقتضي والمستجد والمستضيء والناصر
 والظاهر والمستعصم فخلع وقتل أيام هولاء ، عند استيلائه على بغداد .

قلت : هذا غلط فاحش من الصلاح الصفدي ، لا يليق بمثله ، فإنه
 أسقط قبل المستعصم - المستنصر ، وهو السادس » (٢) .

ج - تصويب بعض الأخطاء الشائعة في عصره :

ويعتله قوله : في معرض الحديث عن « المنوفية » :

« ... وربما غلط فيها بعض الناس ، فظن أنها منف - المتقدمة الذكر
 في الكلام على قواعد مصر القديمة - وبينهما بعد كثير ، إذ منف المتقدمة الذكر
 جنوبي القسطنطينية على اثني عشر ميلاً منه كما تقدم ذكره ، وهذه شمالي
 القسطنطينية والقاهرة في أسفل الأرض » (٣) .

د - الكشف عن عاطفته :

وهي عاطفة قوية ، مجلة للوطن ، والسلطنة ، والخلافة ، والدين ؛ مقدرة
 لما للثقة في الله من أثر في إزاحة الغمة ، وتحسين الأحوال .

ومن ذلك قوله متقدماً ما أورده « اليعقوبي » بشأن مصر :

« ... قال ابن الأثير في عجائب المخلوقات : وهي إقليم العجائب ،
 ومعدن الغرائب ؛ كان أهلها أهل ملك عظيم ، وعز قديم ؛ وإقليمها أحسن الأقاليم

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٣٩٨ .

(٢) نفسه ج ١ ص ٤٤٣ .

(٣) نفسه ج ٣ ص ٤٠٥ .

منظراً ، وأوسعها خيراً ؛ وفيها من الكنوز ما لا يدخله الإحصاء ، حتى يقال : إنه ما فيها موضع إلا وفيه كثر .

قلت : أما ما ذكره أحمد بن يعقوب الكاتب في كتابه في المسالك والممالك من ذمه مصر بقوله : هي بين بحر رطب عفن كثير البخارات الرديئة ، يولد الأدواء ويفسد الغذاء ، وبين جبل وبر يابس صلد ، لشدة يسه لا تثبت فيه خضراء ، ولا تنفجر فيه عين ماء ؛ فكلام متعصب خرق الإجماع ، وأتى من سخف القول بما تنفر عنه القلوب وتمجج الأسماع ؛ وكفى به نقيصة أن ذم النيل الذي شهد العقل والتقل بتفضيله ، وغض من المقطم الذي وردت الآثار بشريفه ^(١) .

وقوله مجلاً لملوك مصر من الترك (سلاطين المماليك) في معرض حديثه عن ولها ملكاً :

« . . . الطبقة الرابعة ؛ ملوك الترك ، خلد الله - تعالى - دولتهم . . . » ^(٢) .

وقوله مستعرضاً مقرات (حواضر) الخلافة :

« . . . أما الآن ، فاستقرت دار الخلافة بخط المشهد النقيسي بين مصر والقاهرة ، ولا أخلى الله هذه المملكة من آثار النبوة » ^(٣) .

وقوله معقياً على جملة من الأسعار التي ذكرها « ابن فضل الله العمري » في مسالك الأبحار :

« . . . قلت : وهذه الأسعار التي ذكرها قد أدركنا غالبها وبقيت إلى ما بعد الثماتين والسبعمئة ، فغلت الأسعار ، وتزايدت في كل صنف من ذلك وغيره ، وصار المثل إلى ثلاثة أمثاله وأربعة أمثاله ؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله ذي العنن الجسيمة القادرة على إعادة ذلك على ما كان عليه أو دونه ﴿ وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا ﴾ (٢٨ : الشورى) » ^(٤) .

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٢٨٢ .

(٢) نفس ج ٣ ص ٤٣٠ .

(٣) نفس ج ٣ ص ٢٦٥ .

(٤) نفس ج ٣ ص ٤٤٤ .

وقوله ماقناً المغالاة في مدح بعضهم :

« . . . ومن الذي وقعت فيه المغالاة قول بعضهم :

هذا أمير المؤمنين بمجلس أبصرت فيه السوحى والتنزيلا
وإذا تمشل راكباً في موكب عابنت تحت ركابه جبريلا
(الكامل)

قلت : وهذه المغالاة من المغالاة الفاحشة التي لا يجوز الإقدام عليها
لسني ولا متشيع ، وإنما هي إقحام الشعر البوائق « (١) .

هـ - تغليب مصدر على آخر ، استناداً إلى عنصرى المعاصرة
والمشاركة :

ويمثله قوله في الليث بن سعد ، وقد نسبه إلى « قلفشنة » :

« . . . وإليها ينسب الليث بن سعد الإمام الكبير ، وقد ذكر ابن يونس في
تاريخه أنه ولد بها . قال : وأهل بيته يذكرون أن أصله من فاس ، وليس لما
يقولونه ثبات عندنا . . . وترجم له ابن خلكان بالأصبهاني ، ثم قال في آخر
ترجمته : ويقال إنه من قلفشنة .

قلت : وما قاله ابن يونس أثبت ، ويجب الرجوع إليه لأمرين :

أحدهما أنه مصري ، وأهل البلد أخير بحال أهل بلدهم من غيرهم .

الثاني أنه قريب من زمن الليث ، فهو به أدري ، إذ يجوز أن يكون أصله
من أصبهان ، ثم نزل أباًؤه قلفشنة - المذكورة - وولد بها وسكنها ، فنسب
إليها ، كما وقع في كثير من النسب .

وإعادة داره بها بعد هدمها ثلاث مرات على ما تقدم ذكره في كلام
القضاعي دليل اعتنائه بشأنها وميله إليها ، وحينئذ فلا منافاة بين النسبتين « (٢) .

و - عدم الثبات وحتمية التطور :

كما أن مؤرخنا قد أدرك عدم ثبات « النظم والرسوم » و « الأحوال

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٤٩٣ .

(٢) نفسه ج ٣ ص ٤٠٠ .

الاقتصادية « وما إليها على حالة واحدة ، وتنبه إلى حتمية تطورها أو تعديلها بتغاير الدول ، وتطور الأحوال ، ولذا قرن الكثير من المعلومات المستمدة من مصادره بما يفيد ذلك .

ومن ذلك قوله في « الباق » ، معرّفًا بأنواع الأرض المزروعة في مصر :
 « ... قال ابن مماتي : وهو أثر القرط والقطاني والمقائىء . قال : وهو خير الأرضين وأغلاها قيمة وأوقاها سعراً وقطعية ، لأنها تصلح لزراعة القمح والكتان .

قلت : والمعروف في زماننا أن الباق أثر القرط والفلول خاصة ، أما المقائىء فإن أثرها يسمى البرش » (١) .

وقوله في معدن النطرون :

« ... قال في قوانين الدواوين : وهو في طور محدود ، لا يتصرف فيه غير المستخدمين من جهة الديوان ، والنفقة على كل قنطار منه درهمان ، وتُمن كل قنطار منه بمصر والإسكندرية لضيق الحاجة إليه سبعون درهماً .

قال : والعادة المستقرة أنه متى أنفق من الديوان في العربان عن أجرة حمولة عشرة آلاف قنطار ، ألزموا بحمل خمسة عشر ألف قنطار ، حساباً عن كل قنطار ونصف .

ثم قال : وأكثره مصروف في نفقة الغزاة .

قلت : أما في زماننا ، فقد تضاعفت قيمة النطرون وغلا سعره لاحتجار السلطان له ، وأفرط حتى خرج عن الحد ، حتى أنه ربما بلغ القنطار منه مبلغ ثلاثمائة درهم أو نحوها . وقد كان على النطرون مرتبون من كتاب دست وكتاب درج وأطباء وكحالين وغيرهم وجماعة من أرباب الصدقات يستأدون ذلك ، ويتفقون على حملته إلى ساحل النيل بالبلدة المعروفة بالطرانة المتقدمة الذكر ، ويسعونه على من يرغب فيه ليتوجه به في المراكب إلى الوجه القبلي ، ولم يكن لأحد أن يبيع شيئاً بالوجه البحري جملة ، ثم بطل ذلك في أواخر الدولة الظاهرية برقوق ، وصار النطرون بجملته خالصاً للسلطان جارياً في

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٤٤٦ .

الديوان المفرد تحت نظر أستاذار ، يحمل إلى الإسكندرية والقاهرة فيخزن في شون ثم يباع منها ، وعليه مباشرون يحضرون الواصل والمبيع ، ويعملون الحسابات بذلك ، وتميز بذلك متحصله للغاية القصوى » (١) .

وقوله في الجوالي :

« قال في قوانين الدواوين : إن الجزية كانت في زمانه على ثلاث طبقات : عليا ، وهي أربعة دنانير وسدس عن كل رأس في كل سنة ، ووسطى ، وهي ديناران وقيراطان ، وسفلى ، وهي دينار واحد وثلاث وربع دينار وجبتان من دينار ، وإنه أضيف إلى جزية كل شخص درهمان وربع عن رسم الشاد والمباشرين . ثم قال : وقد كانت العادة جارية باستخراجها في أول المحرم من كل سنة ، ثم صارت تستخرج في أيام ذي الحجة .

قلت : أما الآن ، فقد نقصت حتى صار أعلاها خمسة وعشرين درهماً ، وأدناها عشرة دراهم ، ولكنها صارت تستأدى معجلة في شهر رمضان ، ثم ما يتحصل منها يحمل منه قدر معين في كل سنة ليبت المال ويساقى ذلك عليه مرتبون من القضاة وأهل العلم والديانة يوزع عليهم على قدر المتحصل .

وأما ما هو خارج عن حاضرة الديار المصرية من سائر بلدانها ، فإن جزية أهل الذمة في كل بلد تكون لمقطع تلك البلد من أمير أو غيره ، تجري مجرى مال ذلك الإقطاع ، وإن كانت تلك البلد جارية في بعض الدواوين السلطانية ، كان ما يتحصل من الجزية من أهل الذمة بها جارياً في ذلك الديوان » (٢) .

وقوله في المكوس :

« . . . وقد ذكر في قوانين الدواوين أن وأصل عيذاب كان استقر فيه الزكاة .

وأما الذي عليه الحال في زماننا ، فإنه يؤخذ من بضائع التجار العشر مع لواحق أخرى تكاد أن تكون نحو المرتب السلطاني أيضاً » (٣) .

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٤٥٦ - ٤٥٧ .

(٢) تمه ج ٣ ص ٤٥٨ - ٤٥٩ .

(٣) تمه ج ٣ ص ٤٦٦ .

هذا نلدر يسير من الأمثلة ، إلى جانب الكثير الوافر المبثوث في « صبح
الأعشى » ، مما يبرز أهمية هذا الجانب التاريخي من جوانب الكتاب ، ويجعل
منه مصدراً رئيساً فيما كان يظن به أنه ثانوي ، مستمد من المصادر السابقة ، لما
اقترن بمنقلبه عنها من إيضاح ، أو إفصاح عن تعديل ، أو تغاير وتبديل في
مألف عصرها وعصره .



المصـل الثالث

مآثر الإنافة في معالم الخلافة (١)

مؤلف يدور موضوعه حول « الخلافة الإسلامية » ، ألفه « القلقشندي » فيما بين سنتي ثمان عشرة وثمانمائة (٢) وتسع عشرة وثمانمائة (٣) للهجرة ، بعد أن فرغ من تأليف كتابيه « صبح الأعشى في صناعة الإنشا » و « نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب » (٤) . مرتباً له على مقدمة وسبعة أبواب وخاتمة . مع تصديره بدراسة تمهيدية ، أشار فيها إلى أهمية « الخلافة » ، إذ « هي حظيرة الإسلام ، ومحيط دائرته ، ومرجع رعاياه ، ومرجع سائمته ، بها يحفظ الدين ويحمى ، وتضان بيضة الإسلام وتسكن الدهمما ، وتقام الحدود ، وتمنع المحارم عن الانتهاك ، وتحفظ الفروج ، تفصان الأنساب عن الاختلاط والاشتبك ، وتحصن الثغور فلا تطرق ، ويذاد عن الحرم فلا تقصر جنة جماها ، ولا

(١) اعتمدت هذه الدراسة على نشرة الأستاذ عبد الستار فراج ، الصادرة عن الكويت ، وزارة الإرشاد والإنشاء ، ١٩٦٤ م . ضمن سلسلة « التراث العربي » . مع مراجعة مخط . حسين شلبي ، رقم ٢٠ - تاريخ ، والتي لم يطلع عليها محقق الكتاب .

(٢) يستفاد ذلك مما جاء في الفصل الثاني من الباب الثالث ، من قوله :
« ... ثم ولي بعد وفاته ابنه أبو فارس عزوز ، وهو القائم بها إلى زماننا في ستة ثمان عشرة وثمانمائة » .

(٣) القلقشندي . مآثر الإنافة ج ٢ ص ٢٥٥ .

(٤) يستفاد ذلك من قوله (نفسه ج ٢ ص ١١١) في ترجمة « المعتمد بالله ، داود » :
« ... الحوادث والمجريات في أيامه ، إلى حين تأليف هذا الكتاب في بداية سنة تسع عشرة وثمانمائة » .

(٥) حيث أشار إلى أولهما في ج ١ ص ٢٧٢ ، ج ٣ ص ٩٨ ، ١٨٣ ، ٢٨٩ وإلى ثانيهما في ج ١ ص ٣٩ .

ترشق» (١) ، ممتدحاً الخلافة العباسية - وقد استقرت في مصر - فهي «واسطة عقدها (أي عقد الخلافة) ، وخلاصة سبكها ، وخالص نقدها ، وغاية طلبها ، وضالة نشدها.» (٢) ، وكذا خليفة وقته «المعتضد بالله ، داود» - المهدي إليه هذا الكتاب - الذي «أنست مآثره المعتضدية ما عرف للمعتضد الأول من المآثر ، وأريت على الأوائل مناقبه الجليلة حتى قبل : كم ترك الأول للاحر ، وأشعرت بالفتح كنيته الشريفة ، فحفقت بالنصر راياته السود ، وأذنت بالفضل خلافته المعظمة ، ولا ينكر فضل الخلافة لداود» (٣) مفصلاً عن اسم الكتاب : «وسميته : مآثر الإنافة في معالم الخلافة» (٤) ، مشيراً إلى منهجه التنظيمي فيه ، بما يعد فهرستا وافياً بموضوعاته .

يلي ذلك «المقدمة» ، وقد وزعت مادتها على فصلين متتابعين ، خص أولهما بنقاط أربع ، وهي :

«معنى الخلافة ، ومن ينطبق عليه اسم الخليفة ، ومن تكون عنه الخلافة ، وكيفية النسبة إلى الخليفة» (٥) .

مشيراً إلى أن الخلافة «في الأصل مصدر خلف» (٦) ، ثم أطلقت في العرف العام على الزعامة العظمى ، وهي الولاية العامة على كافة الأمة ، والقيام بأمورها ، والنهوض بأعبائها» (٧) . وأن «الذي عليه العرف المشاع من صدر الإسلام وهلم جرا إطلاق اسم الخليفة على كل من قام بأمر المسلمين القيام العام . . . إما بيعة من أهل الحل والعقد ، وإما بعهد ممن قبله» (٨) ، وأن العلماء على ثلاثة مذاهب ، فيمن تكون عنه الخلافة :

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٢ .

(٢) نفسه ج ١ ص ٢ - ٣ .

(٣) نفسه ج ١ ص ٣ - ٤ .

(٤) نفسه ج ١ ص ٤ .

(٥) نفسه ج ١ ص ٨ .

(٦) نفسه .

(٧) نفسه ج ١ ص ٨ - ٩ .

(٨) نفسه ج ١ ص ١٣ .

أولها « أنها » تكون عن الله - تعالى - فيقال في الخليفة : خليفة الله^(١) وهذا جائز في حق آدم وداود - عليهما السلام - دون غيرهما ، وإن وأجاز الزمخشري في تفسيره^(٢) ذلك في سائر الأنبياء عليهم السلام^(٣) .
ثانيها « أنها » تكون عن رسول الله - ﷺ - فيقال فيه : خليفة رسول الله - ﷺ - لأنه خلفه في أمته^(٤) .

ثالثها « أنها » تكون عن الخليفة قبل ذلك الخليفة ، فيقال : فلان خليفة فلان ، واحداً بعد واحد ، حتى ينتهي إلى أبي بكر - رضي الله عنه - فيقال فيه : خليفة رسول الله - ﷺ -^(٥) .

عامداً بعد ذلك إلى تغليب « العامة » في قولهم : « درهم خليفتي »^(٦) ، معتمداً في تغليبهم على ما قرره النحويون في « قاعدة النسب » ، من حذف « الياء وتاء التانيث » من « المنسوب » ، ليكون « خلفي » .

بينما خصص ثانيهما لما يقع على الخليفة من الكنية والألقاب ، مشيراً إلى أن « الكنى » لم تزل « جارية على الخلفاء من بدء الخلافة وهلم جرا ، جرياً في ذلك على عادة العرب في الاهتمام بشأن الكنية والاعتناء بأمرها ، والتعظيم بوصفها . . . بل ربما لزم الكنية أحدهم حتى لم تكف تفارقه »^(٧) . منبهاً إلى أنه « إذا كان للرجل ولد واحد كني به بلا نزاع ، فإن كان له ولدان فأكثر كني بأكثرهم »^(٨) . وإن جاز التكني بغير الولد ، كما في الصغير ومن لم يولد له^(٩) ، أو التكني بكنيتين فأكثر^(١٠) .

(١) المصدر السابق ج ١ ص ١٤ .

(٢) ذلك مأخوذة من قول الزمخشري (الكشاف ج ١ ص ٢٧١) عند تفسير قوله تعالى : ﴿وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة﴾ (٣٠ : البقرة) :

(٣) القفطشندي . مآثر الإنافة ج ١ ص ١٦ .

(٤) نفسه .

(٥) نفسه ج ١ ص ١٧ .

(٦) نفسه .

(٧) نفسه ج ١ ص ١٧ - ١٨ .

(٨) نفسه ج ١ ص ١٨ .

(٩) نفسه ج ١ ص ١٩ .

(١٠) نفسه ج ١ ص ٢٠ .

أما الألقاب الواقعة على « الخليفة » فأربعة : « أمير المؤمنين »^(١) و « عبد الله »^(٢) - وأول من تلقب بهما « عمر بن الخطاب » ، ثم لزما من ولي بعده ، وإن زيد في ثانيهما في عهد الفاطميين والعباسيين في مصر : « ووليه »^(٣) - و « الإمام »^(٤) - وقد استحدث زمن العباسيين في العراق - و « لقب الخلافة الخاص بها »^(٥) ، كالمنصور والهادي - وقد كان الخلفاء الراشدون بمعزل عنه^(٦) - وأضيف « اسم الله تعالى » إليه في عهد « المعتصم بالله » ، فجرى ذلك بعده .

والمستخلص من استقراء التاريخ أنه لم يتلقب خليفة بلقب خليفة قبله ، « بل يقتضب لكل خليفة لقب يخصه ، إلى أن صارت الخلافة إلى الديار المصرية ، بعد أنقراضها من بغداد . . . فترادفوا على ألقاب من سلف من الخلفاء »^(٧) .

أما أبواب الكتاب ، فيمكن إجمال مادتها على النحو التالي :

الباب الأول ، وقد وزع على ستة فصول ، قرر في أولها « وجوب عقد الإمامة لمن يقوم بها »^(٨) ، وإن اختلف في أصل وجوبها ، بين ثبات بالعقل ووجوب بالشروع . وأحصى في ثانيا شروط « الإمامة » عند الشافعية في أربعة عشر شرطاً ، وهي : الذكورة^(٩) والبلوغ^(١٠) والعقل^(١١) والبصر^(١٢)

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٣٦ .

(٢) نفسه ج ١ ص ٢٠ .

(٣) نفسه ج ١ ص ٢٠ - ٢١ .

(٤) نفسه ج ٦ ص ٢١ .

(٥) نفسه .

(٦) نفسه ج ١ ص ٢٢ .

(٧) نفسه ج ١ ص ٢٣ .

(٨) نفسه ج ١ ص ٢٩ .

(٩) نفسه ج ١ ص ٣١ .

(١٠) نفسه ج ١ ص ٣٢ .

(١١) نفسه .

(١٢) نفسه ج ١ ص ٣٣ .

والسمع^(١) والنطق^(٢) وسلامة الأعضاء من نقص يمنع استيفاء الحركة وسرعة النهوض^(٣) والحرية^(٤) والإسلام^(٥) والعدالة^(٦) والشجاعة والنجدة^(٧) والعلم المؤدى إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام^(٨) وصحة الرأي والتدبير^(٩) والنسب^(١٠)، بأن يكون من قريش^(١١)، فإن تعذر فمن غيرها وإن كان من العجم^(١٢). وأشار في ثالثها إلى «الطرق التي تتعقد بها الخلافة»^(١٣)، وهي أربعة، تنحصر في «البيعة»^(١٤)، و«العهد»^(١٥)، و«الفهرس والاستيلاء»^(١٦). وهذه الطرق المقررة لديه تترتب عليها جملة من الأحكام. وعدّ في رابعها عشرة أشياء تلزم «ال خليفة» للرعية، وهي: حفظ الدين، علم أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة^(١٧)، وحماية بيضة الإسلام والذب عن الحرم^(١٨)، وتحصين الثغور بالمدد ووفور العدد^(١٩)، وجهاد الكفرة والمعاتدين للإسلام^(٢٠)، وتنفيذ الأحكام وقطع الخصومات^(٢١)، وإقامة

(١) المصدر السابق .

(٢) نفسه ج ١ ص ٣٤ .

(٣) نفسه .

(٤) نفسه ج ١ ص ٣٥ .

(٥) نفسه .

(٦) نفسه ج ١ ص ٣٦ .

(٧) نفسه .

(٨) نفسه ج ١ ص ٣٧ .

(٩) نفسه .

(١٠) نفسه .

(١١) نفسه .

(١٢) نفسه ج ١ ص ٣٨ .

(١٣) نفسه ج ١ ص ٣٩ .

(١٤) نفسه .

(١٥) نفسه ج ١ ص ٤٨ .

(١٦) نفسه ج ١ ص ٥٨ .

(١٧) نفسه ج ١ ص ٥٩ .

(١٨) نفسه .

(١٩) نفسه .

(٢٠) نفسه ج ١ ص ٦٠ .

(٢١) نفسه .

الحدود^(١) ، واختيار الأمانة والأكفاء وتقليد الولايات للثقات النصحاء^(٢) ، وصيانة أموال الفيء والصدقات والمخارج على أوجه الشرع - نصاً أو اجتهاداً - من غير حيف ولا عسف^(٣) ، وتقدير العطاء من غير سرف ولا تقتير وفي وقته المعلوم^(٤) ، ومشاركة الأمور العامة بنفسه ، غير معتمد على ولايته وعماله^(٥) ، متعاً من خيانة الأمين وغش الناصح . بينما أشار في خامسها إلى ما يلزم الرعية « للخليفة » ، حاصراً له في أمرين ، وهما : « الطاعة »^(٦) ، و « المعاضدة والمناصرة في أمور الدين وجهاد العدو »^(٧) . وفي سادسها يتقرر ما ينعزل به « الخليفة » بخلمه نفسه^(٨) ، أو بخلم أهل الحل والعقد له^(٩) لزوال عقله^(١٠) ، أو ذهاب حواسه المؤثرة في الرأي أو العمل^(١١) ، أو فقده للأعضاء المحل فقدها بالعمل أو النهوض^(١٢) ، أو بطلان تصرفه للاستيلاء عليه وحجره^(١٣) . ويتقرر - كذلك - ما ينعزل به « ولي العهد » من خلال مناقشة أقوال الفقهاء في مسألتي العزل الصادرة من جهة « العاهد »^(١٤) ، والعزل الصادرة من جهة « ولي العهد »^(١٥) . وأحصى في سابعها الوظائف الصادرة عن « الخليفة » - إلى أن فوض الخلفاء العباسيون في مصر أمرها إلى السلاطين - في

(١) المصدر السابق

(٢) نفسه .

(٣) نفسه .

(٤) نفسه .

(٥) نفسه ج ١ ص ٦٠ - ٦١ .

(٦) نفسه ج ١ ص ٦٢ .

(٧) نفسه ج ١ ص ٦٣ .

(٨) نفسه ج ١ ص ٦٥ .

(٩) نفسه ج ١ ص ٦٦ .

(١٠) نفسه .

(١١) نفسه ج ١ ص ٦٧ .

(١٢) نفسه ج ١ ص ٦٩ .

(١٣) نفسه ج ١ ص ٧٠ .

(١٤) نفسه ج ١ ص ٧٣ .

(١٥) نفسه ج ١ ص ٧٤ .

عشر ، وهي : « الوزارة »^(١) - بنوعها : التضييق والتنفيذ - و« الإمارة »^(٢) - بنوعينها : الامتياز والامتلاء - و« الإمارة على القتال »^(٣) ، و« القضاء »^(٤) ، و« ولاية المظالم »^(٥) ، و« النجابة على ذوي الأنساب »^(٦) ، و« النظر على إقامة الصلوات الخمس ، والجمعة ، والصلوات المنسوبة »^(٧) ، و« الإمارة على الحج »^(٨) ، و« جباية الصدقات »^(٩) ، و« النظر على الحنبة »^(١٠) .

الباب الثاني ، ويعد أوسع أبواب الكتاب مساحة ، وأغزرها مادة كما أن مادته - في معظمها - ألصق بموضوع « التاريخ » من غيرها ، وينقسم إلى ثلاثة فصول ، خص أولها بالتاريخ للخلفاء ودولهم ، مترجماً من خلاله لسبعة وستين (٦٧) خليفة ، هم خلفاء الإسلام إلى وقته ، وقد وزعت ترجماتهم على أربع طبقات ، بيانها كالآتي :

عدد الخلفاء فيها	الدولة المحتوية عليها	الطبقة
٥	الخلفاء الراشدون	الأولى
١٤	خلفاء بني أمية	الثانية
٣٧	خلفاء بني العباس (في العراق)	الثالثة
١١	خلفاء بني العباس (في مصر)	الرابعة

(١) المصدر السابق

(٢) نفسه ج ١ ص ٧٥ .

(٣) نفسه ج ١ ص ٧٦ .

(٤) نفسه ج ١ ص ٧٧ .

(٥) نفسه ج ١ ص ٧٨ .

(٦) نفسه ج ١ ص ٧٩ .

(٧) نفسه .

(٨) نفسه .

(٩) نفسه .

(١٠) نفسه .

معقباً على ترجمة كل منهم بحوادث دولة الخلافة ، وولايات الأمصار في وقته ، متخذاً لكلٍ عنوانات مستقلة ، بمعنى أنه يتصدر ترجمة الخليفة ما يفيد معرفة ترتيبه في طبقته ، كتحقيق قوله : « الأول منهم » أو « الثاني من الخلفاء الراشدين » . . . وهكذا ، متبعاً الترجمة بحوادث عنونت بعنواين متتابعين ، وهما : « الحوادث والماجريات في خلافته » ، و « ولايات الأمصار في خلافته » ، مؤرخاً في الأولى لأحداث دولة الخلافة ، وفي الثانية لأحداث الولايات والأمصار الداخلة في نطاق حكم الخليفة المترجم له ، أو الخارجة عنه . وهو بهذا يكون قد أرخ لدول الخلفاء وللخلفاء أنفسهم .

ولا يخفى ما في هذا النسق التنظيمي من وضوح يحمل على الاستيعاب في يسر مع تزامم العناصر المؤرخ لها وتنوع مادتها ، من غير تقطيع لأواصر الدول ، لانتظام الطبقات لهذه الأقسام ، وترتيب هذه الطبقات داخل فصل واحد ، فضلاً عن الربط بين مادتها ومادة الكتاب بجملة من الإحالات .

ويلحظ أن العناصر المعنى بها في ترجمات الخلفاء ستة عشر عنصراً ،

وهي :

الاسم ^(١) ، واللقب ، والكنية ، واسم الشهرة ، وتاريخ المولد ، والوفاة ، وما يتبعها من تجهيز ودفن ، والصفات الرئيسة (خُلُقِيَّةٌ وَخُلُقِيَّةٌ) ، وتقدير عمر المترجم له حال الولاية ، أو العزل ، أو الوفاة ، ومدة خلافته ، ومهاراته ، ونقش خاتمه ^(٢) ، وعماله ، وأهم أعماله ، وأولاده ، أو عقبه .

أما الحوادث ، فلم يعن إلا بتسجيل أهمها ، وإن كانت الأهمية لا تخضع لديه لمعيار النوع أو المكان ، ويمكن إجمال أهم عناصرها في :

(١) حيث توجهت عبارة « الفلقشندي » إلى تتبع سلسلة النسب من جهة الأب ، وقد اقترن باسم الأم في ترجمات كثيرة .

راجع : المصدر السابق ج ١ ص ٨٧ ، ٩٣ ، ١١٠ ، ١١٥ .

(٢) أطلع « الفلقشندي » عن التصريح بهذا العنصر ابتداءً بترجمة « المطيع لله العباسي » ، قائلاً : « . . . ولم ألق على نقش خاتمه هو ولا من بعده من الخلفاء » .

المصدر السابق ج ١ ص ٣٠٣ .

الفتوحات الإسلامية^(١) ، وردع الخارجين على الدولة^(٢) ، وما قد يظهر في دولة الخلافة من الفتن أو المحن^(٣) ، أو يستجد من الفرق^(٤) ، أو يتزل بها من الكوارث والتكبات ، المتسببة عن الطواعين^(٥) أو الحرائق^(٦) ونقصان النيل^(٧) ، وما يلحق بذلك من قحط وجماعات^(٨) ، أو غلاء في أسعار بعض المأكولات^(٩) .

كما اهتم بالتأريخ لبعض الظواهر الطبيعية ، كنزول برد^(١٠) ، أو انقضاص كوكب^(١١) ، أو حدوث ريح وظلمة^(١٢) ، أو زلزلة^(١٣) .

وأرخ - كذلك - لما استجد من عمارة ، سواء بإقامة بعض المنشآت الدينية^(١٤) أو ترميمها ، أو التخطيط لمدن جديدة وإقامتها^(١٥) .

وهو مع هذا لم يهمل التأريخ لكثير من «الأوائل» المنسوبة إلى الخلفاء المترجمين لديه^(١٦) ، أو لسقوط بعض الدول^(١٧) ، أو لوقفة بعض أعلام الفكر الإسلامي^(١٨) .

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٨٥ .

(٢) نفسه ج ١ ص ١١٧ ، ١٢٩ .

(٣) نفسه ج ١ ص ٢٢٠ (حيث صحت خلق القرآن) .

(٤) نفسه ج ١ ص ١٧٨ - ١٧٩ (حيث أرخ للراوندية) ، ص ٢٨٩ (حيث أرخ للحلوية) ، ص ٢٥٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٣٠٩ ، ٣٣٣ (حيث أرخ للفراسقة) .

(٥) نفسه ج ١ ص ٩١ - ٩٢ ، ١١٢ - ١١٣ .

(٦) نفسه ج ١ ص ٢١٣ .

(٧) نفسه ج ١ ص ٢٧١ .

(٨) نفسه ج ١ ص ٩١ .

(٩) نفسه ج ١ ص ٣٠٥ .

(١٠) نفسه ج ١ ص ٣٢١ .

(١١) نفسه ج ١ ص ٢٩٠ .

(١٢) نفسه ج ١ ص ٢٦٦ .

(١٣) نفسه ج ١ ص ٣٠٥ .

(١٤) نفسه ج ١ ص ١٤٣ ، ١٧٨ .

(١٥) نفسه ج ١ ص ١٧٩ ، ٢٢١ .

(١٦) نفسه ج ١ ص ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٩ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢٤٧ ، ٢٥١ ، ٢٨٢ ، ٣٢١ .

(١٧) نفسه ج ١ ص ٢٨٤ ، ٣٣٨ (حيث أرخ للبوذية) ، ص ٣٣٠ (حيث أرخ للسامانية) ، ص ٣٤٨ (حيث أرخ للسلاجوية) .

(١٨) نفسه ج ١ ص ٩٦ ، ١١٣ ، ١٣٧ ، ١٧٩ ، ١٩١ .

أما « ولايات الأمصار » ، فإنه لا يتحصل من مادتها « تواريخ محلية » مكتملة ، لوجود فجوات فيها ، أفصح « الفلقشندي » عن عدم معرفته بعناصرها ^(١) .

بينما عالج الفصل الثاني خمسة موضوعات ، وهي :

• التعريف بمقرات (حواضر) الخلافة ، وهي أربع : المدينة النبوية ^(٢) ، والشام ^(٣) ، والعراق ^(٤) ، ومصر ^(٥) .

• ما انطوت عليه « الخلافة » من الممالك ، مشيراً إلى أن حكم الخلافة الإسلامية - إلى أن تغلب المتغلبون واستولوا عليها - كان محتداً فيما بين المشارق والمغرب ، « فكان يجري تحت إمرتهم من أقاليم المشرق : عراق العجم وأذربيجان والأهواز وكرمان وسجستان وفارس والسند والهند وما وراء النهر وخراسان وطبرستان وغير ذلك . ومن بلاد المغرب : إفريقية والغرب الأوسط والغرب الأقصى والأندلس في بعض الأزمنة . ومن أواسط الأقاليم : الديار المصرية والبلاد الشامية . والثغور والعواصم وبلاد الروم وما في معنى ذلك » ^(٦) .

• ترتيب الخلافة ورسومها ، مشيراً إلى بساطة أمور الدولة في عهدي الرسول - ﷺ - والخلفاء الراشدين ، وظهور « أبهة الخلافة وترتيب أمورها على نظام الملك » في عهدي الدولتين « الأموية » و « العباسية » ، بحيث « تزايد الأمر في ذلك حتى اضمحل في جانب الخلافة سائر الممالك العظيمة ، وانطوى في ضمنها ممالك المشارق والمغرب ، وفاقت بأبهرتها الأكاسرة

(١) من ذلك قوله (المصدر السابق ج ١ ص ٢٣٤) : « ... ولم أر من كان على الشام في أيامه » ، وقوله (نفسه ج ١ ص ٢٤٧) : « ... ولم أعلم ما بعد ذلك إلى حين زوال ولاية القائم » .

(٢) نفسه ج ١ ص ٢٢١ .

(٣) نفسه ج ١ ص ٢٢٢ .

(٤) نفسه .

(٥) نفسه ج ١ ص ٢٢٣ .

(٦) نفسه ج ١ ص ٢٢٤ .

والقياسرة» (١) ، معللاً ذلك بالرغبة في «إرهاب العدو وإخافته» (٢) . ذاكراً من رسوماها :

الجلوس على سرير الخلافة في المواكب (٣) ، والصلاة في الجامع داخل مقصورة في الجمعة والعيدين (٤) ، وضرب الدنانير والدرهم ونقش اسم الخليفة عليها (٥) ، ونقش اسم الخليفة على ما ينسج من الكسوة (كسوة الكعبة) والطراز (٦) ، وخطابة الخليفة بنفسه في مكان إقامته ، وخطابة الإيثار في الأعمال التي يلونها عن الخلفاء (٧) ، والدعاء للخليفة على المنابر (٨) ، وتفرد الخلفاء بالكتابة على ولايات الوظائف إلى أن فوضوا ذلك - خلا ولايات الملوك - للملوك والسلاطين (٩) .

• شعار الخلافة ، وينحصر في «الخاتم» (١٠) و«البردة» (١١) و«القضيب» (١٢) ، وثياب الخلافة (١٣) ، ولون الأعلام والمخلع ونحوها (١٤) .

• كيفية تولية الملوك من قبل الخلفاء ، سواء كان المتولى بحضرة الخلافة ، حيث «يجلس الخليفة بمجلسه العام على كرسي عالٍ ، ويحضر السلطان الذي تولى فيجلس على كرسي لطيف أمام كرسي الخليفة ، ويحضر أميان المملكة ورؤسازها ، ويخاطب الخليفة السلطان بالولاية على لسان

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٢٢٥

(٢) نفسه .

(٣) نفسه ج ١ ص ٢٢٨ .

(٤) نفسه ج ١ ص ٢٢٩ .

(٥) نفسه .

(٦) نفسه ج ١ ص ٢٣٠ .

(٧) نفسه ج ١ ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٨) نفسه ج ١ ص ٢٣١ .

(٩) نفسه ج ١ ص ٢٣٢ .

(١٠) نفسه ج ٢ ص ٢٣٢ .

(١١) نفسه ج ٢ ص ٢٣٣ .

(١٢) نفسه ج ٢ ص ٢٣٤ .

(١٣) نفسه ج ٢ ص ٢٣٥ .

(١٤) نفسه .

الوزير ، ثم يخلع على السلطان خلعة الخلافة ، ويحمل على مراكب من اصطبلات الخليفة ، ويذهب السلطان إلى داره ، فيرسل السلطان التمام السنية ^(١) من دنانير وقماش ^(٢) ، أو في ممالك الأطراف ، حيث يجهر « الخليفة » له صحبة رسول من جهته « التقليد » بالسلطنة و « التشريف » ، وهو « جبة أطلس أسود بطراز مذهب ، وطوق من ذهب يجعل في عنقه ، وسواران من ذهب يجعلان في يديه ، وسيف قرابه ملبس بالذهب ، و فرس بمركب من ذهب ، وعلم أسود مكتوب عليه بالبياض اسم الخليفة ، ينشر على رأسه ^(٣) . وربما جهز مع ذلك خلعة لولده أو قريبه أو وزيره ، بحسب ما يقتضيه الحال حينئذ ^(٤) . فإذا ما وصل التشريف والتقليد إلى السلطان يلبس « الخلعة والعمامة » ويتقلد السيف ، ويركب الفرس و يسير في موكب حتى يصل إلى مقر ملكه ^(٥) .

أما الفصل الثالث ، فقد أشار من خلاله إلى « مدعي الخلافة » في بعض الأقاليم ، وهم :

- الأمويون في الأندلس ، ابتداءً بعد الرحمن الناصر ، إلى حين انقطاع دولتهم ^(٦) .

- العبيديون (الفاطميون) في مصر ^(٧) .

- الحفصيون - من بقايا الموحيدين - في أفريقيا ^(٨) .

مفتدأ دعواهم « الخلافة » ، بأنه لا يصح نصب خليفتين وإن تباعد إقليماهما ^(٩) ، فضلا عن الطعن في نسي « العبيدين » و « الحفصيين » ^(١٠) .

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٢) نفسه ج ٢ ص ٢٤٤ .

(٣) نفسه ج ٢ ص ٢٣٩ .

(٤) نفسه .

(٥) نفسه ج ٢ ص ٢٤٠ .

(٦) نفسه ج ٢ ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

(٧) نفسه ج ٢ ص ٢٤٨ - ٢٥١ .

(٨) نفسه ج ٢ ص ٢٥١ - ٢٥٥ .

(٩) نفسه ج ٢ ص ٢٥٥ .

(١٠) نفسه ج ٢ ص ٢٥٦ - ٢٥٩ .

الباب الثالث ، في ذكر ما يكتب للخلفاء من البيعات والمعهود ، وهو موزع على فصلين ، خص أولهما بالبيعات^(١) ، وثانيهما بالمعهود^(٢) .

الباب الرابع ، وينقسم إلى فصلين ، أولهما فيما يكتب عن الخلفاء من المعهود للملوك^(٣) ، وثانيهما فيما يكتب عنهم لمن دون الملوك من أرباب الوظائف والولايات^(٤) .

الباب الخامس ، وينقسم إلى ثلاثة فصول ، أولها فيما يكتب عن الخلفاء من الإقطاعات^(٥) ، وثانيها فيما يكتب عنهم في تحوِيل السنين الخراجية^(٦) ، وثالثها فيما يكتب عنهم في إلزام أهل الذمة ما يلزمهم بشرطة عقد الذمة ، وأخذهم بذلك^(٧) .

الباب السادس ، وينقسم إلى فصلين ، أولهما في الكتب الصادرة عن الخلفاء وولاية العهد^(٨) ، وثانيهما في الكتب الصادرة عن الملوك والوزراء إلى الخلفاء وولاية العهد^(٩) .

وفي هذين الفصلين توجهت عناية « الفلّسطيني » إلى الأسلوب ، حيث وصفت طريقة الكتابة ، واصطلاحات الكتاب في افتتاح كتبهم ، ممثلاً لهذه الطرق بما اطلع عليه من وثائق في مصادره ، أو بما أنشأه هو تدريباً لقريحته على أسلوب القدماء ، مشيراً إلى قطع الورق والقلم المستخدمين في ذلك .

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٢) نفسه ج ٢ ص ٣١٨ .

(٣) نفسه ج ٣ ص ١ .

(٤) نفسه ج ٣ ص ١٢٨ .

(٥) نفسه ج ٣ ص ٢١٠ .

(٦) نفسه ج ٣ ص ٢٢١ .

ويلحظ أن المقصود بالسنه الخراجية ، هو : الكتابة بنقل السنه الشمسية إلى السنه الهلالية بالاسم دون الحقيقة ، توفيقاً بينهما ، إذ أن كل ثلاثمائة سنة شمسية تعادل ثلاثمائة وتسع سنين هلالية .

نفسه ج ٣ ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٧) نفسه ج ٣ ص ٢٢٨ .

(٨) نفسه ج ٣ ص ٢٣٦ .

(٩) نفسه ج ٣ ص ٢٧٧ .

الباب السابع ، ويحتوي على ثلاثة موضوعات ، وهي :

أ - جملة من « الأوائل » المنسوبة إلى الخلفاء ، وهي مما انتشر أغلبه في عناصر حوادث الباب الثاني .

ب - غرائب متعلقة بولاية الخلفاء ، أشار فيها إلى من ولي الخلافة في حياة أبيه ^(١) ، ومن وليها وله أخ أسن منه ^(٢) ، ومن وليها خلفاً للإخوة ^(٣) ، ومن وليها صيباً ^(٤) ، أو مستأ ^(٥) ، خاتماً ذلك باتفاقية عجيبة في خلع الخلفاء ، مفادها أن السادس في كل دولة ، منذ قيام الخلافة إلى وقته مخلوع ^(٦) .

ج - ملح ونوادر متعلقة بالخلفاء ، الغالبية العظمى منها مؤسسة على الأرقام ، كتحقيق قوله : « ثمانية كانوا موجودين في زمن واحد ، ولي كل منهم الخلافة » ^(٧) ، « خليفة أبو عشرة ، وأخو عشرة ، وعم عشرة » ^(٨) ، « امرأة لها اثنا عشر محرماً ، كل منهم خليفة » ^(٩) ، « امرأة تزوجها ثلاثة خلفاء » ^(١٠) ، « خليفة جرت أموره كلها على ثمانية » ^(١١) . . . وهكذا .

أما ما يخرج عن الأرقام ، فممنه قوله : « خليفة ركب البريد » ^(١٢) ، « خليفة قبل يد خليفة ، ثم قبل ذلك الخليفة يده » ^(١٣) ، « امرأة زوجها خليفة ، وابنتها خليفة ، وزوج ابنتها خليفة » ^(١٤) .

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٣٤٨ .

(٢) نفسه ج ٣ ص ٣٤٩ .

(٣) نفسه ج ٣ ص ٣٥٠ .

(٤) نفسه ج ٣ ص ٣٥١ .

(٥) نفسه .

(٦) نفسه ج ٣ ص ٣٥٤ - ٣٥٢ .

(٧) نفسه ج ٣ ص ٣٥٤ .

(٨) نفسه ج ٣ ص ٣٥٥ .

(٩) نفسه ج ٣ ص ٣٦٢ .

(١٠) نفسه .

(١١) نفسه ج ٣ ص ٣٥٨ .

(١٢) نفسه ج ٣ ص ٣٥٦ .

(١٣) نفسه ج ٣ ص ٣٥٧ .

(١٤) نفسه ج ٣ ص ٣٦٠ .

مختتماً ذلك بقائمة من الألقاب التي تصلح للخلفاء ، ولم تستخدم بعد ،
وهي مما جاء في « نقط العروس » ^(١) لابن حزم الأندلسي .
أما الخاتمة ، فقد ترجم فيها لخليفة وقته « المعتضد بالله ، داود » من
لال فصلين ، أثبت في أولهما نسبه إلى « آدم » - عليه السلام - بينما جعل
ثانيهما في امتداحه والدعاء له .



(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٣٧٣ - ٣٧٤

المصادر

أولاً - أنواع المصادر :

اعتمد « القلقشندي » في بناء مادة كتابه « مآثر الإنافة » أربعة أنواع من المصادر ، وهي :

أ - المشاهدة :

وتتمثل في أحداث الفترة المعاصرة ، من الباب الثاني من الكتاب ، والتي لم يسند فيها إلى المصادر .

ب - المشافهة :

ويمثلها قوله :

« . . . وأخبرني من حضر تقليد الإمام المتوكل على الله أبي عبد الله محمد - السلطان الملك الناصر فرج ابن الظاهر برقوق - بعد وفاة والده الظاهر - أن الخليفة حضر هو وشيخ الإسلام سراج الدين البلقيني والقضاة الأربعة وأهل العلم وأمراء الدولة إلى مقعد بالإسقطلات السلطانية ، وجلس الخليفة في صدر المكان على مقعد مفروش له ، ثم أتى السلطان وهو يومئذ حدث السن ، فجلس بين يديه ، فسأله شيخ الإسلام عن بلوغه الحلم فأجاب بأن نعم ، فخطب الخليفة خطبة ، ثم خاطب السلطان بتقويض الأمر إليه - على نحو ما تقدم ذكره - ثم أتى الخليفة بخلعة سوداء وعمامة سوداء مرقومة الطرف بالبياض فألبسهما للسلطان ، وليس الخليفة - أيضاً - خلعة سوداء وعمامة سوداء مرقومة ، ثم جلس الخليفة في مكانه الذي كان جالساً فيه على المقعد وتصب للسلطان كرسي إلى جانب المقعد الذي عليه الخليفة فجلس عليه ، وجلس الأمراء والقضاة حوله على قدر منازلهم » (١) .

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٤٢ - ٢٤٤ .

جـ - الوثائق :

ويمثلها الكثير من نماذج البيعات والمهود ، الصادرة عن الخلفاء ، كنحو بيعة « المعتضد بالله أبي الفتح ، داود » - الموضوع له الكتاب^(١) - وعهد المستنفي بالله أبي الربيع ، سليمان « لولده » المستوفى بالله ، بركة^(٢) .

د - المؤلفات السابقة :

وهي وافرة ومتنوعة ، بين تاريخية ، وفقهية ، وحديثية ، وأدبية ، ولغوية ، يمكن إجمالها على النحو التالي :

- السيرة^(٣) لابن هشام (ت ٢١٣ هـ . / ٨٢٨ م .) .
- القلم والدواة^(٤) للمدائني (ت ٢٢٥ هـ . / ٨٢٨ م .) .
- نظم القرآن^(٥) للجاحظ (ت ٢٥٥ هـ . / ٨٦٩ م .) .
- المعارف^(٦) لابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ . / ٨٨٩ م .) .
- الكنى والألقاب^(٧) للدولابي (ت ٣٢٠ هـ . / ٩٣٢ م .) .
- العقد الفريد^(٨) لابن عبد ربه (ت ٣٢٨ هـ . / ٩٤٠ م .) .
- أدب الكتاب ، والأوراق^(٩) للصولي (ت ٣٣٥ هـ . / ٩٤٧ م .) .
- الخراج وصناعة الكتابة^(١٠) لقدامة بن جعفر (ت ٣٣٧ هـ . / ٩٤٨ م .) .
- شرح مقدمة أدب الكاتب^(١١) لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ . / ٩٤٩ م .) .

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٣١٦ - ٣١٧ .

(٢) نفس ج ٢ ص ٣٣٧ - ٣٣٩ .

(٣) نفس ج ٢ ص ٢ ، ٣٧٦ .

(٤) نفس ج ٢ ص ٣١٧ .

(٥) نفس ج ١ ص ١٢٩ .

(٦) نفس ج ٢ ص ٣٢٠ .

(٧) نفس ج ١ ص ٨٩ ، ١١٠ ، ١١١ .

(٨) نفس ج ٣ ص ١٨٠ .

(٩) نفس ج ٢ ص ٣٥٢ ، ٣٧١ .

(١٠) نفس ج ٣ ص ٢٨٢ .

(١١) نفس ج ١ ص ٢١٨ .

- صناعة الكتاب^(١) لأبي جعفر النحاس (٣٣٨ هـ / ٩٥٠ م .).
- الولاة^(٢) للكندي (ت ٣٥٠ هـ / ٩٦١ م .).
- ذخيرة الكاتب^(٣) لابن حاجب النعمان (ت ٣٥١ هـ / ٩٦٢ م .).
- غرر البلاغة^(٤) لأبي الحسن الصائمي (ت ٣٦٣ هـ / ٩٧٤ م .).
- الصحاح في اللغة^(٥) للمجوهري (ت ٣٩٣ هـ / ١٠٠٣ م .).
- الأوائل^(٦) لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ / ١٠٠٥ م .).
- لطائف الكتاب للعتبي^(٧) (ت ٤٢٧ هـ / ١٠٣٧ م .).
- الشفاء^(٨) لابن سينا (ت ٤٢٨ هـ / ١٠٣٧ م .).
- لطائف المعارف^(٩) للثعالبي (ت ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م .).
- درر السمط في خبر السبط^(١٠) لابن الأبار الأشبيلي (ت ٤٣٣ هـ / ١٠٤١ م .).
- الأحكام السلطانية^(١١) ، والحاوي الكبير في الفقه^(١٢) للماوردي (ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م .).
- عوارف المعارف في تاريخ الخلائف^(١٣) ، والمختار في ذكر الخطط

-
- (١) المصدر السابق ج ١ ص ١٠-١١، ١٢، ١٦، ٢٦، ج ٣ ص ٢٧٤، ٢٨٣، ٣٣١.
 - (٢) نفسه ج ١ ص ١٢٩.
 - (٣) نفسه ج ٣ ص ٢٧٥، ٣٣٦.
 - (٤) نفسه ج ٢ ص ٢٦٢.
 - (٥) نفسه ج ١ ص ٩.
 - (٦) نفسه ج ١ ص ٢٧، ١٢٩، ج ٢ ص ٢٣١، ٢٣٦، ج ٣ ص ٢٤٤، ٣٦٨.
 - (٧) نفسه ج ١ ص ٣٢٧.
 - (٨) نفسه ج ١ ص ٣٤٢.
 - (٩) نفسه ج ٣ ص ٣٤١، ٣٦٣، ٣٧٠.
 - (١٠) نفسه ج ١ ص ١١٩.
 - (١١) نفسه ج ١ ص ١٠، ١٤، ١٦، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٨، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ج ٢ ص ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٤.
 - (١٢) نفسه ج ٢ ص ٢٣٦.
 - (١٣) نفسه ج ١ ص ٢٢، ١٠٢، ١٤٧، ١٦٦، ١٧١، ١٧٥، ١٩٩، ٢٢٧، ٢٤٧، ج ٢ ص ٢٢٧.

- والآثار^(١) للقضاعي (ت ٤٥٤ هـ / ١٠٦٢ م) .
- لفظ العروس^(٢) لابن حزم (ت ٤٥٦ هـ / ١٠٦٤ م) .
- تمة الإبانة^(٣) (في فروع الفقه الشافعي) لأبي سعد المثلوي (ت ٤٧٨ هـ / ١٠٨٦ م) .
- التهذيب في فروع الفقه الشافعي^(٤) ، ومصايح السنة^(٥) للبخوي (ت ٥١٦ هـ / ١١٢٢ م) .
- تكملة تاريخ الطبري^(٦) لأبي الحسن الهمداني (ت ٥٢١ هـ / ١١٢٧ م) .
- الكشاف^(٧) للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ / ١١٤٤ م) .
- تاريخ دمشق^(٨) لابن عساكر (ت ٥٧١ هـ / ١١٧٦ م) .
- الجوهر المكنون في القبائل والبطون^(٩) للشريف الجواني (ت ٥٨٨ هـ / ١١٩٢ م) .
- النهاية في غريب الحديث^(١٠) لأبي السعادات ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ / ١٢١٠ م) .
- شرح المحرر في فروع الفقه الشافعي^(١١) للرافعي القزويني (ت ٦٢٣ هـ / ١٢٢٦ م) .
- معالم الكتابة وفضائل الإصابة^(١٢) لابن شيث (ت ٦٢٥ هـ / ١٢٢٨ م) .

-
- (١) المصدر السابق ج ١ ص ١٢٠ ، ١٥٣ .
- (٢) نفسه ج ١ ص ٢٢ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٣ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ١٨٤ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٤٦ ، ج ٣ ص ٢٧٣ .
- (٣) نفسه ج ١ ص ٣٤ ، ٣٨ ، ٥٠ ، ٦٦ .
- (٤) نفسه ج ١ ص ٣٨ .
- (٥) نفسه ج ١ ص ١٠ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .
- (٦) نفسه ج ٢ ص ٢٣٢ .
- (٧) نفسه ج ١ ص ١٦ .
- (٨) نفسه ج ٣ ص ٢١٠ .
- (٩) نفسه ج ١ ص ٢٢٨ .
- (١٠) نفسه ج ١ ص ٩ ، ١٤ ، ج ٢ ص ٢٣٣ .
- (١١) نفسه ج ١ ص ٣٤ ، ٢٨ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٢ .
- (١٢) نفسه ج ٣ ص ٣١٥ .

- الكامل في التاريخ^(١) لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠ هـ / ١٢٣٣ م .) .
 - المشمل السائر في أدب الكاتب والشاعر^(٢) لضياء الدين ابن الأثير
 (ت ٦٣٧ هـ / ١٢٣٩ م .) .
 - الدر المنقط في تبين الغلط^(٣) للصغاني (ت ٦٥٠ هـ / ١٢٥٢ م .) .
 - الأذكار^(٤) ، والروضة^(٥) للنووي (ت ٦٧٧ هـ / ١٢٧٨ م .) .
 - المغرب في حلى المغرب^(٦) لابن سعيد المغربي (ت ٦٨٥ هـ /
 ١٢٨٦ م .) .
 - الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة^(٧) لابن عبد الظاهر
 (ت ٦٩٢ هـ / ١٢٩٣ م .) .
 - مناهج الفكر ومباهج العبر^(٨) للوطواط (ت ٧١٨ هـ / ١٣١٨ م .) .
 - المختصر في أخبار البشر^(٩) لأبي الفداء (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣١ م .) .
 - التعريف بالمصطلح الشريف^(١٠) ، ومسالك الأبصار في ممالك الأمصار^(١١)
 لابن فضل الله العمري (ت ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م .) .
 - المدعة في استعمال أهل الذمة^(١٢) لأبي أماعة ابن النقاش (ت ٧٦٣ هـ /
 ١٣٦١ م .) .

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٢٦ ، ٢٢٨ .

(٢) نفسه ج ٣ ص ٩٨ .

(٣) نفسه ج ٣ ص ٢٧٦ .

(٤) نفسه ج ١ ص ١٥ ، ١٨ ، ١٩ .

(٥) نفسه ج ١ ص ١٧ ، ٣١ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٣ .

(٦) نفسه ج ١ ص ٢٢٧ ، ج ٢ ص ١٩٨ ، ٢٣٦ .

(٧) نفسه ج ١ ص ١١٩ - ١٢٠ ، ٢٧١ .

(٨) نفسه ج ١ ص ٣٥ .

(٩) نفسه ج ١ ص ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٧١ ، ٣١٢ ، ج ٢ ص ٤٧ ، ٥٦ ، ١١٧ ، ٢٤٥ ، ٢٥٧ .

(١٠) نفسه ج ٣ ص ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٧٠ .

(١١) نفسه ج ١ ص ١٤٠ .

(١٢) نقل عنه والفلقندي؛ في الفصل الثالث من الباب الخامس ، وفيما كان يكتب عن الخلفاء في

إلزام أهل الذمة ما يلزمهم بشرطة عقد الذمة ، وأخذهم بذلك ؛ دون عزو إليه .

نفسه ج ٣ ص ٢٢٨ - ٢٣٥ .

- تذكرة الصلاح الصفدي^(١) (ت ٧٦٤ هـ / ١٣٦٣ م . .) .
 - تفتيخ التعريف بالمصطلح الشريف^(٢) لابن ناظر الجيش (ت ٧٨٦ هـ . / ١٣٨٤ م .) .
 - العبر وديوان المبتدأ والخبر^(٣) لابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ . / ١٤٠٦ م .) .
 - تاريخ البوري^(٤) (ت ٢٢) .
 - موارد البيان^(٥) لعلي بن خلف الكاتب (ت ٢٢) .
 - المنهاج في علم (أو صنعة) الخراج^(٦) للقاضي السعيد (ت ٢٢) .
 - فضلاً عن « تاريخ (أو سير) النيل »^(٧) ، و « رأس مال التديم »^(٨) ، وهما مما لم يصرح « الفلقشندي » باسم مؤلفه .
- ثانياً - الإسناد إلى المصادر :

اتبع « الفلقشندي » في « مآثر الإنافة » الطرق عينها المسند بها إلى المصادر في « صحح الأعشى » ، بما يشير إلى ثبات المنهج لديه ، وهي :

أ - الإسناد إلى المصدر ، مصرحاً بعنوان الكتاب واسم مؤلفه :
ويمثله قوله :

« ... والثاني - وبه جزم الماوردي في الأحكام السلطانية - أنه ينزل به ، كما لا يصح عقد إمامته مع التسق ابتداء حتى لو عادت عدالته لم يعد إلى الإمامة إلا بعقد جديد »^(٩) .

وقوله :

« ... ومن عجيب ما وقع في خلافته (خلافة القائم بأمر الله) ، ما حكاه

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٣٥٣

(٢) نفسه ج ٣ ص ٣٣٢ .

(٣) نفسه ج ١ ص ٢٥٥ ، ج ٢ ص ٢٥٩ .

(٤) نفسه ج ٣ ص ١٠٠ .

(٥) نفسه ج ٣ ص ١٩٣ .

(٦) نفسه ج ٣ ص ٢٢٨ .

(٧) نفسه ج ١ ص ٢١٥ ، ٢٧٨ ، ج ٢ ص ١٧ .

(٨) نفسه ج ٣ ص ٢٥٣ .

(٩) نفسه ج ١ ص ٧٢ .

الشيخ أبو علي ابن سينا في كتابه الشفاء ، أنه في سنة ثمان وعشرين وأربعمائة وقع بجرجان صاعقة ، فنشبت في الأرض ، ثم نبت نبوة الكرة التي ترمي بها الحائط ، ثم عادت فنشبت في الأرض ، وسمع الناس لذلك صوتاً عظيماً هائلاً ، ففقدوا أمره ، فظفروا به في صورة حديد ملتئم من أجزاء جاوشية مستديرة ، قد التصق بعضها ببعض ، يزن مائة وخمسين منا ، فحمل إلى جرجان ، فالتمس منه محمود بن سيكتكين صاحب خراسان - يومئذ - إنفاذه إليه إن أمكن أو قطعة منه ، فتعذر نقله لثقله ، فحاولوا كسر قطعة منه ، فلم تعمل فيه الآلات ، فأعملت الحيلة في فصل جزء منه ، فأنفذ إليه ، فرام أن يطبع منه سيفاً فتعذر عليه ^(١) .

ب - الإستاد إلى المصدر ، مصرحاً بعنوان الكتاب دون اسم مؤلفه :

ويمثله قوله :

« ... وفي سنة سبع وسبعين ومائتين غار نيل مصر ، ووقع الغلاء حتى بلغ الكر بها خمسمائة دينار ، كما ذكر صاحب تاريخ النيل » ^(٢) .

وقوله :

« ... قال صاحب راس مال التديم : ثم القائم ، ثم الراضي ، ثم المقتضي ، ثم المستكفي ، ثم المطيع ، ثم الطائع ، فخلع » ^(٣) .

ج - الإستاد إلى المصدر ، مصرحاً بأسم المؤلف دون عنوان الكتاب :

ويمثله قوله :

« ... بويح (معاوية بن أبي سفيان) بالخلافة البيعة العامة حين سلم إليه الحسن الأمر بالكوفة ، في الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول سنة إحدى وأربعين من الهجرة ، وقال الدولابي : في ذي الحجة بييت المقدس سنة أربعين ، وكان قد بويح قبل ذلك يوم اجتماع الحكمين بصفين » ^(٤)

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٣٤٢ - ٣٤٣

(٢) نفسه ج ١ ص ٢٦٥ .

(٣) نفسه ج ٣ ص ٣٥٣ .

(٤) نفسه ج ١ ص ١١٠ .

وقوله :

« ... قال الصولي : حدثني الحسين بن يحيى الكاتب ، قال : لما ولي المعتز لم يمتعز إلا مدة حتى أحضر الناس وأخرج المؤيد فقبل : أشهدوا أنه دعي فأجاب ، وليس به أثر ، ثم مضت أشهر ، فأحضر الناس وأخرج المستعين ، فقال : إن منيته أنت عليه وها هو لا أثر فيه ، فاشهدوا . ثم مضت مدية واستخلف المهدي ، فأخرج المعتز ميتاً ، وقيل : اشهدوا أنه قد مات حتف أنفه ولا أثر به ، ثم لم تكمل السنة حتى استخلف المعتز فأخرج المهدي ميتاً ، وقيل : اشهدوا أنه مات حتف أنفه من جراحته ، فتعجب الناس من تلاحقهم في مدة يسيرة » (١) .

د - الإسناد إلى مبهم :

ويمثله قوله :

« ... ورأيت في بعض التواريخ أن الإمام الحاكم بأمر الله أبا العباس ، أحمد ابن المستكفي بالله أبي الربيع سليمان ... » (٢) .

هـ - إغفال الإسناد إلى المصدر :

حيث وجد « الفلقشندي » - كذلك - غير مصرح في مواضع كثيرة من « مآثر الإنافة » بالنقل عن مصادره ، وإن كان النقل لديه في بعضها نقلًا متتابعاً ، ومن ذلك نقله - نقلًا متتابعاً - عن « المذمة في استخدام أهل الذمة » لابن النقاش في الفصل الثالث من الباب الخامس ، فيما كان يكتب عن الخلفاء في إلزام أهل الذمة ما يلزمهم بشرطة عقد الذمة ، وأخذهم بذلك ؛ دون عزو إلى مصادره (٣) .

يبين عن ذلك قوله :

« ... وأول ما كتبت بذلك (إلزام أهل الذمة ما يلزمهم بشرطة عقد الذمة وأخذهم بذلك) في خلافة المتوكل على الله ابن المعتصم ابن هارون

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٣٧١ .

(٢) نفسه ج ٢ ص ٢٤٢ .

(٣) نفسه ج ٢ ص ٢٢٨ - ٢٣٥ .

الرشيد ؛ وذلك أنه حجج ، فسمع رجلاً يدعو عليه ، فهم بقتله ، فقال له الرجل : والله يا أمير المؤمنين ما قلت ما قلت إلا وقد أيقنت بالقتل ، فاسمع مقالتي ثم مُرِّ بقتلي . فقال : قل ، فشكا إليه استئطالة كتاب أهل الذمة على المسلمين في كلام طويل ، فخرج أمر أمير المؤمنين المتوكل بأن يلبس النصارى واليهود ثياب العسلى ، وأن لا يمكنوا من لبس البياض كي لا يتشبهوا بالمسلمين ، وأن تكون ركبهم خشباً ، وأن تهدم بيعتهم المستجدة ، وأن تطبق عليهم الجزية ، ولا يفسح لهم في دخول حمامات المسلمين ، وأن تفرد لهم حمامات خدمتها من أهل الذمة ، وأن لا يستخدموا مسلماً في حوائجهم ، وأفردهم بمن يحسب عليهم ، وأمر أن يكتب بذلك كله كتاباً ، فكتب ، وهذه نسخته . . . (١) .

ويقابله في « الملمة » قول ابن النقاش :

« . . . وكثر تظلم الناس من كتاب أهل الذمة ، وتتابعت الإغاثات ، وحج المتوكل تلك (السنة) ، فرأى رجلاً يطوف بالبيت ويدعو على المتوكل ، فأخذه الحرس وجاءوا به سريعاً ، فأمر بمعاقبته ، فقال له : والله يا أمير المؤمنين ، ما قلت ما قلته إلا وقد أيقنت بالقتل ، فاسمع كلامي ومر بقتلي . فقال : قل ؛ فقال : سأطلق لساني بما يرضي الله ورسوله ويغضبك ، إن أمير المؤمنين قد اكتنفت دولته كتاب من الذمة ، أحسنوا الاختيار لأنفسهم ، وأسأمووا الاختيار للمسلمين ، وابتاعوا دنياهم بأخرة أمير المؤمنين ، خفتهم ولم تخف الله ، وأنت مسؤول عما اجترحو ، وليسوا مسؤولين عما اجترحت ، فلا تصلح دنياهم بفساد آخرتك ، فإن أخسر الناس صفقة يوم القيام من أصلح دنيا غيره بفساد آخرته ، واذكر ليلة تتمخض صبيحتها عن يوم القيامة ، وأول ليلة يخلو العمء في قبره بعمله . فبكى المتوكل إلى أن أغشى عليه ، وطلب الرجل فلم يوجد ، فخرج أمره بكبس النصارى واليهود بياض العلي ، وأن لا يمكنوا من لبس البياض لئلا يتشبهوا بالمسلمين ، ولتكن ركبهم خشباً ، وأن تهدم بيعتهم المستجدة ، وأن تطبق عليهم الجزية ، ولا يفسح لهم في دخول حمامات المسلمين ، وأن يفرد لهم حمامات خدمتها ذمة ، ولا يستخدموا مسلماً في

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

حوادثهم لنفوسهم ، وأفرد لهم من يحاسب عليهم ، وكتب كتاباً نسخته :
... (١)

و- الخطأ في الإستناد إلى المصادر :

على أنه يمكن الوقوف على بعض مواضع أخطأ « الفلستيني » في
الانتساب فيها إلى المصادر ؛ ومنها قوله :

« ... وقد حكى ابن الأثير في تاريخه أنه لما وصلت رسل ملك الروم
إلى بغداد في سنة خمس وثلاثمائة ، في خلافة المقتدر ، رتب من العسكر في
دار الخلافة مائة وستون ألفاً ، ما بين راكب وراجل ، ووقف بين يدي الخليفة
سبعمائة حاجب وسبعة آلاف خدام خصي ، أربعة آلاف بيض وثلاثة آلاف
سود ، ووقف الغلمان الحجرية - الذين هم بمثابة مماليك الطباقي الآن - بأتم
الزينة والمناطق المحلاة ، وزينت دار الخلافة بأنواع الأسلحة وغرائب الزينة ،
وغشيت جدرانها بالستور ، وفرشت أرضها بالسط ، وكان عدة البسط اثنين
وعشرين ألف بساط ، وعدة الستور المعلقة ثمانية وثلاثين ألف ستر ، منها اثنا
عشر ألف ستر من الديباج المذهب ، وكان من جملة الزينة شجرة من الذهب ،
الفضة بأغصانها وأوراقها ، وطيور الذهب والفضة على أغصانها ، وأغصانها
تتمايل بحركات مصنوعة ، والطيور تصفر بحركات مرتبة ، وألقيت المراكب
والدباب في دجلة بأحسن زينة ، وكان هناك مائة سبع مع مائة سبع ، إلى غير
ذلك من الأحوال الملوكية التي يطول شرحها » (٢)

وما أسند - هنا - إلى « ابن الأثير » ليس في « الكامل » ، إذ الوارد فيه
إخباراً عن هذه الحادثة قوله :

« ... في هذه السنة (٣٠٥ هـ) ، في المحرم ، وصل رسولان من
ملك الروم إلى المقتدر يطلبان المهادنة والفداء ، فأكرمهما إكراماً كثيراً ، وأدخلها
على الوزير وهو في أكمل أبهة ، وقد صف الأجناد بالسلاح والزينة التامة ، وأدى
الرسالة إليه ؛ ثم إنهما دخلا على المقتدر ، وقد جلس لهما ، واصطف الأجناد

(١) ابن الفاش . المذمة في استخدام أهل الذمة ق ٨٨ - ٨٩ .

(٢) الفلستيني . مآثر الإنافة ج ٢ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ ، وصح الأعيان ج ٣ ص ٢٦٨ .

بالسلاح والزينة التامة ، وأديا الرسالة ، فأجابهما المقتدر إلى ما طلب ملك الروم من الغداء ، وسير مؤنسأ الخادم ليحضر الغداء وجعله أميراً على كل بلد يدخله يتصرف فيه على ما يريد إلى أن يخرج عنه ، وسير معه جمعاً من الجنود ، وأطلق لهم أرزاقاً واسعة ، وأنفذ معه مائة ألف وعشرين ألف دينار لغداء أساري المسلمين ، وسار مؤنس والرسل ، وكان الغداء على يد مؤنس (١) .

وهكذا تتباين رواية « القلقشندي » المسندة إلى « ابن الأثير » - في هذا الموضوع - ورواية « الكامل » ، التي لم ترد فيها كل هذه التفاصيل ، وإن كانت رواية « القلقشندي » تنفق إلى حد كبير ورواية كل من « ابن الجوزي » (٢) و « ابن كثير » (٣) بصدد ذلك .

أما أولهما ، فقد أورد هذا الخبر على النحو التالي :

« ... ثم دخلت سنة خمس وثلاثمائة ؛ فعن الحوادث فيها أنه قدم رسول ملك الروم في الغداء والهدنة ، وكان الرسول غلاماً حدث السن ومعه شيخ وعشرون غلاماً ، فأقيمت له الأنزال الواسعة ، ثم أحضروا بعد أيام دار السلطان وأدخلوا وقد عيى لهم العسكر وصف بالأسلحة التامة ، وكانوا مائة وستين ألفاً ما بين فارس وراجل وكانوا من أعلى باب الشماسية إلى الدار ، وبعدهم الغلمان الحجرية والمخدم والخواص بالبزة الظاهرة والمناطق المحلاة ، وكانوا سبعة آلاف خادم ، منهم أربعة آلاف بيض وثلاثة آلاف سود ، وكان الحجاب سبعمائة حاجب ، وفي ذجلة الطيارات والزبازب والسميريات بأفضل زينة ، وسار الرسول فمر على دار نصر القشوري الحاجب ، فرأى منظراً عظيماً ، فظنه الخليفة ، فداخلته له هيبة ، حتى قيل له : إنه الحاجب ، وحمل إلي دار الوزير ، فرأى أكثر مما رأى ، ولم يشك أنه الخليفة ، فقيل له : هذا الوزير ؛ وزينت دار الخليفة ، فطيف بالرسول فيها ، فشاهد ما هاله ، وكانت الستور ثمانية وثلاثين ألف ستر ، والديباج المدهب منها اثنا عشر ألفاً

(١) ابن الأثير . الكامل في التاريخ ج ٨ ص ١٠٧ .

(٢) ابن الجوزي . المعظم ج ٦ ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(٣) ابن كثير . البداية والنهاية ج ١١ ص ١٢٧ - ١٢٨ .

وعصماتة ، وكانت البسط اثنتين وعشرين ألفاً ، وكان في الدار من الوحش قطعان تأنس بالناس وتأكل من أيديهم ، وكان هناك مائة سبع كل سبع بيد سباع ، ثم أخرج إلى دار الشجرة ، وكانت شجرة في وسط بركة فيها ماء صافٍ والشجرة ثمانية عشر غصناً ، لكل غصن منها شاخحات كثيرة ، عليها الطيور والعصافير من كل نوع - مذهبة ومفضضة - وأكثر قصبان الشجرة فضة ، وبعضها مذهب ، وهي تتمايل ، ولها ورق مختلف الألوان ، وكل شيء من هذه الطيور يصفر ، ثم أدخل إلى الفردوس ، وكان فيه من الفرش والآلات ما لا يحصى ، وفي دهاليزه عشرة آلاف جوشن مذهبة معلقة ، ويطول شرح ما شاهد الرسول من المعجائب إلى أن وصل إلى المقتدر وهو جالس على سرير أبونوس قد فرش بالديبقي المعطرز ، وعن يمينه السرير تسعة عقود معلقة ، وعن يساره تسعة أخرى من أنحر الجواهر ، يعلو ضوؤها على ضوء النهار . . . ثم أخرجنا وطيف بهما في الدار حتى أخرجنا إلى دجلة ، وقد أقيمت على الشطوط الفيلة مزينة والزرافة والسباع والغهود ^(١) .

بينما نقل « ابن كثير » مادة هذا الخبر - تلخيصاً - في « البداية والنهاية » عن « ابن الجوزي » .

وهكذا ، فإن هذه الرواية المسندة إلى « ابن الأثير » لدى « الفلقشندي » مما لم يطلع مؤرخنا في « الكامل » عليه ، لعدم ورودها فيه ، وبالتالي فإن الاستناد إليه قد جاء مفارقاً للصواب .

ثالثاً - طرق النقل :

راوح « الفلقشندي » في « مآثر الإنافة » - كذلك - بين النقل الحرفي عن مصادره ، والنقل عنها متصرفاً في نسقها الترتيبي والتعبيري ، أو في أحدهما ؛ ويمثل الاتجاه الأول قوله مترجماً « الناصر لدين الله العباسي » :

« . . . قال السلطان عماد الدين صاحب حماه في تاريخه : كان قبيح السيرة في رعيتيه ، ظالماً لهم ، خرب في أيامه العراق ، وتفرق أهله في البلاد ، وكان يتشيع ، وكان منصرفاً الهمة إلى رمي البندق والطيور المناسب ، وألباس

(١) ابن الجوزي . المتظلم ج ٦ ص ١١٣ - ١١٤ .

سراويلات الفتوة ، ومنع رمي البنلق إلا أن ينسب إليه ، فأجابته الناس إلى ذلك ^(١) .

ويقابله لدى أبي الفداء قوله في « المختصر » :
 « . . . وكان قبيح السيرة في رعيته ، ظالمًا لهم ، خرب في أيامه العراق ، وتفرق أهله في البلاد ، وكان يتشيع ، وكان منصرف الهمة إلى رمي البنلق ، والطيور المناسيب ، ويلبس سراويلات الفتوة ، ومنع رمي البنلق إلا من ينسب إليه ، فأجابته الناس إلى ذلك » ^(٢) .

بينما يمثل الاتجاه الثاني قوله في وجوب عقد الإمامة لمن يقوم بها :
 « . . . قال الماوردي : ولا خلاف بين أهل العلم أنها فرض كفاية كالجهاد ونحوه ، إذا قام بها من هو أهل لها سقط فرضها عن كافة الناس ، وإن لم يتم بها أحد أئم من الناس فريقان ؛ أحدهما أهل الحل والعقد حتى يختاروا للأمة إمامًا يقوم بأمرهم ، والثاني أهل الإمامة حتى ينتصب للإمامة أحدهما .
 قال : ولا إثم ولا حرج على من عدا هذين الفريقين من سائر الأمة في تأخير إقامة الإمامة » ^(٣) .

ويقابله لدى « الماوردي » قوله :
 « . . . فإذا ثبت وجوب الإمامة ففرضها على الكفاية كالجهاد وطلب العلم ، فإذا قام بها من هو من أهلها سقط ، ففرضها على الكفاية . وإن لم يتم بها أحد خرج من الناس فريقان : أحدهما أهل الاختيار حتى يختاروا إمامًا للأمة ، والثاني أهل الإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة . وليس على من عدا هذين الفريقين من الأمة في تأخير الإمامة حرج ولا مآثم ، وإذا تميز هذان الفريقان من الأمة في فرض الإمامة وجب أن يعتبر كل فريق منهما بالشروط المعمرة فيه » ^(٤) .

وهكذا ، تظهر المقابلة بين النصين عمد مؤرخنا إلى التصرف في التسق

(١) الفلغشتدي مآثر الإنافة ج ٢ ص ٥٦ .

(٢) أبو الفداء المختصر في أخبار البشر ج ٣ ص ١٣٦ .

(٣) الفلغشتدي مآثر الإنافة ج ١ ص ٣٠ - ٣١ .

(٤) الماوردي الأحكام السلطانية ص ٦٠ - ٦١ .

التعبيري المصاحب لعنقله عن مصدره ، وإن أبقى على النسق الترتيبي المصاحب له .

ومن أمثله - كذلك - قوله في صحة عقد البيعة :

« . . . قال الماوردي : استحب لأهل الحل والعقد أن يعقدوها لأسئهما ، فإن عقدها للأختر جاز ، فإن كان أحدهما أعلم والأخر أشجع روعي في الاختيار ما يوجبه حكم الوقت ، فإن دعت الحاجة إلى رعاية الشجاعة ، كظهور البغاة وأهل الفساد ، كان الأشجع أحق ، وإن دعت إلى زيادة العلم ، كسكون الفتن وظهور البدع ، كان الأعلم أحق ، ولو تنازع اثنان مستجمعان للأهلية في الإمامة ، فقد ذهب بعض العلماء إلى أن ذلك يقدر فيهما جميعاً حتى يعدل عنهما إلى غيرهما . والذي عليه الجمهور أن ذلك لا يقدر ، لأن طلب الخلافة ليس مكروهاً ، وهل يقرع بينهما عند التساوي أو يقدم أهل الحل والعقد من شاءوا منهما ؟ فيه خلاف » (١) .

ويقابله لدى الماوردي قوله :

« . . . فلو تكافأ في شروط الإمامة اثنان قدم لها اختياراً أسئهما ، وإن لم تكن زيادة السن مع كمال البلوغ شرطاً ، فإن بويح أصغرهما سناً جاز ، ولو كان أحدهما أعلم والأخر أشجع روعي في الاختيار ما يوجبه حكم الوقت ، فإن كانت الحاجة إلى فضل الشجاعة أدعى لانتشار الثغور وظهور البغاة كان الأشجع أحق ، وإن كانت الحاجة إلى فضل العلم أدعى لسكون الدهماء وظهور أهل البدع كان الأعلم أحق ، فإن وقف الاختيار على واحد من اثنين فتنازعا فقد قال بعض الخلفاء : يكون قدحاً لمنعهما منها ويعدل إلى غيرهما . والذي عليه جمهور العلماء والفقهاء أن التنازع فيها لا يكون قدحاً مائتاً ، وليس طلب الإمامة مكروهاً ، فقد تنازع فيها أهل الشورى فما رد عنها طالب ولا منع منها راغب .

واختلف الفقهاء فيما يقطع به تنازعهما مع تكافؤ أحوالهما ، فقالت طائفة : يقرع بينهما ويقدم من قرع منهما ؛ وقال آخرون : بل يكون أهل الاختيار بالخيار في بيعة أيهما شاءوا من غير قرعة ، فلو تعين لأهل الاختيار

(١) الفلقسدي . مآثر الإنقاذ ١ ص ٤١-٤٢ .

واحد هو أفضل الجماعة فبايعوه على الإمامة وحدث بعده من هو أفضل منه انعقدت بيعتهم إمامة الأول ولم يجز العدول عنه إلى من هو أفضل منه (١)

وهكذا ، فإن المقابلة بين هذين النصين تشير إلى أن « الغلغشتندي » كان ناقلاً - في هذا الموضوع - عن مصدره بالفكرة .

واللائق للانتباه أن « الغلغشتندي » لم يلتزم - كذلك - في إثبات صيغ العديد من المكاتبات بالتطابق اللفظي مع مصادرها ، إذ كان دائب التبديل لكثير من ألفاظها ، أو التقديم والتأخير في تراكيب عباراتها ، ومن ذلك قوله :

« . . . والأصل في ذلك أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين ولي أبا موسى الأشعري القضاء كتب له كتاباً افتتحه بأما بعد . وهذه نسخته على ما أورده صاحب العقد :

أما بعد ، فإن القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة ، فافهم إذا أدلى إليك ، وأتفل إذا تبين لك ، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له .

أس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك ، حتى لا يطعم شريف في حيفك ، ولا يياس ضعيف من عورتك ، البينة على من ادعى واليمين على من أنكر ، والصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً ، لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس فراجعت فيه اليوم عقلك وهديت فيه لرشدك ، أن ترجع إلى الحق ، فإن الحق قديم ، ومراجعة الحق خير من التماسي في الباطل .

الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك ، مما ليس في كتاب ولا سنة ، ثم اصرف الأشباه والأمثال ، وقس الأمور عند ذلك بنظائرها ، واعمد إلى أقربها إلى الله وأشبهها بالحق ، واجمل لمن ادعى حقاً غائباً أو بيئة أمدأ ينتهي إليه ، فإن أخضر بيئة أخذت له بحقه ، وإلا استحللت القضية عليه ، فإنه أنفى للشك ، وأجلى للعمى .

المسلمون عدول بعضهم على بعض ، إلا مجلوداً حداً أو مجرباً عليه

(١) الماوردي . الأحكام السلطانية ص ٧ - ٨ .

شهادة زور ، ظنيتاً في ولاء أو نسب ، فإن الله يتولى السرائر ، ويدبر بالبينات والأيمان

إياك والقلق والضجر والتأذي بالخصوم ، والتنكر عند الخصومات ، فإن الحق في مواطن الحق يعظم الله به الأجر ، ويحسن عليه الذخر والجزاء ، فمن صحت نيته ، وأقبل على نفسه ، كفاه الله ما بينه وبين الناس ، ومن تخلق للناس بما يعلم الله أنه ليس من نفسه شانه الله ، فما ظنك بثواب الله في عاجل رزقه وخزائنه رحمته ، والسلام ^(١) .

ويقابله في مصدره قوله :

« . . . وكتب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إلى أبي موسى الأشعري ، رواها ابن عيينة :

أما بعد ، فإن القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة ، فافهم إذا أدلى إليك الخصم ، فإنه لا يفتح تكلم بحق لا نفاذ له . آس بين الناس في مجلسك ووجهك ، حتى لا يطمع شريف في حيفك ، ولا يخاف ضعيف من جورك . اليئة على من ادعى ، واليعين على من أنكر ، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً . ولا يمتنع قضاء قضيته بالأمس ثم راجعت فيه نفسك ، وهديت فيه لرشدك أن ترجع عنه ، فإن الحق قديم ، والرجوع إليه خير من التمادي على الباطل . الفهم الفهم فيما يتلجلج في صدرك مما لم يخلق به كتاب الله ولا سنة نبيه ﷺ ، واعرف الأمثال والأشياء وقس الأمور عند ذلك ، ثم اعمد إلى أحبها عند الله ورسوله وأشبهها بالحق ، واجعل لامدعي أمداً ينتهي إليه ، فإن أحضر بيته أخذت له بحقه ؛ وإلا وجهت عليه القضاء ، فإن ذلك أجلى للعمى وأبلغ في العسر . والمسلمون عندول بعضهم على بعض ، إلا مجلوداً في حد أو مجرباً عليه شهادة زور ، أو ظنيتاً في ولاء أو قرابة أو نسب ، فإن الله - عز وجل - تولى منكم السرائر ودرا عنكم بالبينات . ثم إياك والتأذي بالناس والتنكر للخصوم في مواطن الحق التي يوجب الله - عز وجل - بها الأجر ، ويحسن بها الذخر ، فإنه من تخلص نيته فيما بينه وبين الله ولو على

(١) العلقشدي . مآثر الإنالاج ٣ ص ١٨٠ - ١٨٢

نفسه يكفيه الله ما بينه وبين الناس ، ومن تزين للناس بما يعلم الله خلافه منه هتك الله ستره (١) .

وبالمقابلة بين النصين يتضح أن هناك تبايناً واضحاً في صيغة كل منهما ، يمكن إجمال الإشارة إليه على النحو التالي :

مآثر الإنافة	العقد الفريد
فافهم إذا أدلى إليك ، وانفسد إذا تبين لك ، فإنه لا يفتح تكلم بحق لا نفاذ له .	فافهم إذا أدلى إليك الخصم
أس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك	أس بين الناس في مجلسك ووجهك
ولا يياس ضعيف من عونك	ولا يمتنع قضاء قضيته بالأمس . ثم راجعت فيه نفسك . . . أن ترجع عنه .
لا يمتنع قضاء قضيته بالأمس فراجعت فيه اليوم عقلك . . . أن ترجع إلى الحق .	ثم راجعت فيه نفسك . . . أن ترجع عنه .
ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل .	والرجوع إليه خير من التماذي على الباطل .
تلجج	يتلجج
مما ليس في كتاب ولا سنة	مما لم يبلغك به كتاب الله ولا سنة نبيه ﷺ .
ثم اعرف الأشباه والأمثال وقس الأمور عند ذلك بنظائرها واعمد إلى أقربها إلى الله وأشبهها بالحق	واعرف الأمثال والأشباه وقس الأمور عند ذلك ثم اعمد إلى أحبها عند الله ورسوله وأشبهها بالحق .
واجعل لمن ادعى حقاً غائباً أو بينة أمدأ ينتهي إليه	واجعل للمدعي أمدأ ينتهي إليه

(١) ابن عبد ربه . العقد الفريد ج ١ ص ٨٧-٨٨ .

مآثر الإنافة	العقد الفريد
<p>ولا استحللت القضية عليه، فإنه أنفى للشك وأجلى للعمى إلا مجلوداً حذاً ظنناً في ولاء أو نسب، فإن الله يتولى السراير ويدبر بالبينات والأيمان إياك والقلق والضجر والتأذي بالخصوم والتنكر عند الخصومات، فإن الحق في مواطن الحق يعظم الله به الأجر ويحسن عليه اللخر والجزاء، فمن صحت نيته وأقبل على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس ومن تخلق أنه ليس من نفسه شأنه الله، فما ظنك بشواب الله في عاجل رزقه وخزائنه رحمته، والسلام.</p>	<p>ولا وجهت عليه القضاء، فإن ذلك أجلى العمى وأبلغ في العذر إلا مجلوداً في حد أو ظنناً في ولاء أو قرابة أو نسب فإن الله - عز وجل - يتولى منكم السراير ودرأ عنكم بالبينات ثم إياك والتأذي بالناس والتنكر للخصوم في مواطن الحقوق التي يوجب الله - عز وجل - بها الأجر ويحسن بها اللخر، فإنه من تخلص نيته فيما بينه وبين الله ولو على نفسه يكفيه الله ما بينه وبين الناس ومن تزين خلقه منه هتك الله ستره</p>

ويبدو أن ٦٠ لذا التباين بين الروایتين لا يرجع إلى غفلة صاحبها تصحيف أو تحريف من مؤرخنا لمنقوله عن مصدره، كما أنه لا يرجع بالضرورة إلى اعتماد « الفلقشندي » في روايته لهذه المكاتبة على رواية للمصدر تخالف ما تحت أيدينا من مادته، وإنما هو راجع بالضرورة إلى اطلاعه على صيغة هذه المكاتبة في مصادر متعددة^(١)، مما جعله يعني بإثبات النص من حيث الافتتاح، مع العمد إلى تعديل الأسلوب وفقاً لما اطلع عليه في هذه المصادر؛ ويدعم ذلك:

(١) راجع: الجاحظ. البيان والتبيين ج ٢ ص ٤٨ - ٥٠، المعبر. الكامل ج ١ ص ١٩ - ٢٠، التويري. نهاية الأرب ج ٦ ص ٢٥٧.

أولاً - أن هذه المكاتب قد استشهد بها لغاية ، مدركة في قوله :
 « الأسلوب الثاني : أن يفتح ما يكتب بلفظ أما بعد ، ثم الذي
 كان في الزمن القديم أن يكتب : أما بعد ، فإن كذا . ويؤتى على
 مقصد الولاية إلى آخره » (١) .

ثانياً - إن مؤرخنا قد صرح بالاطلاع على صيغة هذه المكاتب - كذلك - في
 مصادر متعددة ، وقارن بين مادتها جميعاً ، فأدرك ما اعتراضها من تغيير
 في بعض الألفاظ أو تقديم وتأخير في تراكيب عباراتها ، على النحو
 المدرك من قوله :

« . . . قلت : ووقع في بعض المصنفات ابتداء هذا العهد
 بقوله : من عمر بن الخطاب إلى عبد الله بن قيس ، سلام عليك ، أما
 بعد . وهو الذي استند إليه من كتب في بعض المذاهب السابقة في
 عهود الملوك عن الخلفاء : من عبد الله فلان إلى فلان .

ووقع في مسند البزار أن أوله : اعلم أن القضاء فريضة محكمة
 مع تغيير بعض الألفاظ ، وتقديم بعض وتأخير بعض » (٢) .

وهكذا ، فإن ما يرد في « متأثر الإنشافة » و« صبح الأعشى » (٣) من
 مكاتبات لا يعد في معظمه مادة أولية يعتمد عليها الباحث في الدراسة أو التوثيق
 لما يكتب فيه - مع بقاء مصادره والتعرف عليها - لعمد مؤرخنا إلى التعديل في
 مادتها ، وعدم التزامه بمطابقة منقوله فيها عن مصادره .



(١) القفلسني . متأثر الإنشافة ج ٣ ص ١٨٠ .

(٢) نفسه ج ٣ ص ١٨٢ .

(٣) القفلسني . صبح الأعشى ج ١٠ ص ١٩٣ - ١٩٤ .

النقد التاريخي

« القلقشندي » في « مآثر الإنافة » شأنه في « صبح الأعشى » صاحب
 حس تاريخي مرهف ، له انعكاساته النقدية على ما عالجه في « المآثر » من
 موضوعات ، بحيث يمكن تصنيفها على النحو التالي :

أ - نقد المصادر تقوياً لمادتها :

ويمثله قوله ناقداً لابن فضل الله العمري ، من خلال حديثه عن الصيغ
 المستخدمة في كتابة عهود الملوك :

« . . . على أن المقر الشهابي ابن فضل الله قد أنكر على الصاحب
 فخر الدين ابن لقمان حيث افتتح العهد الذي كتب به للظاهر بيبرس بالحمد
 وقال : ليس ابن لقمان بحجة . ثم قال : على أن القاضي محيي الدين قد تبعه
 فيما كتب به للمنصور قلاوون . »

ولا وجه لإنكاره على ابن لقمان ، فقد كتب بمثل ذلك من ديوان الخلافة
 ببغداد عن الإمام المستنصر بالله ابن الظاهر بأمر الله ابن الناصر لدين الله
 العباسي للسلطان الملك الكامل نصير الدين محمد ابن العادل أبي بكر ، من
 إنشاء الوزير أبي الأزهر أحمد بن الناقد بخط العدل ناصر بن رشيد الخرنومي ،
 في شهر رجب الفرد سنة ثلاثين وستمائة ، إلا أنه جرى فيه على الأسلوب
 القديم من قولهم في أوامر الخلافة : أمره بكذا ، وأمره بكذا .
 وهذه نسخته فيما ذكره البوري في تاريخه . . . » (١) .

وقوله في ترجمة « عمر بن عبد العزيز » معقباً على « أبي الفداء ابن
 شاهنشاه » :

(١) القلقشندي . مآثر الإنافة ج ٣ ص ٩٩ - ١٠٠ .

«... قال : وكان موته بالسم من بني أمية ، علماً منهم أنه إن امتدت إيامه أخرج الأمر عنهم ، وأنه لا يمهد بعده إلا لمن يصلح للأمر فعاجلوه .

قلت : وفيما قاله نظر ، فإن عهد سليمان بن عبد الملك كان متضمناً العهد بعد عمر بن عبد العزيز ليزيد بن عبد الملك ، فلم يكن لعمر أن يمهد لغيره » (١) .

ب - التعليل والترجيح :

ويمثله قوله معللاً لعدم توسع المؤرخين في ترجمة «عبد الله بن المعتز» ، أو عده ضمن خلفاء بني العباس :

«... ومن حيث قصر مدته لم يورده المؤرخون في عداد الخلفاء ، بل جعل كالجملة المعترضة » (٢) .

وقوله معللاً لما شاع عن فقهاء زمنه من المحاباة «لصاحب الوقت» القائم بالأمر ، من خلال حديثه عن «بطلان تصرف الإمام للاستيلاء عليه وحجره» :

«... قلت : ويمقتضى ذلك وقع الفقهاء في زماننا هذا مع الملوك في الأمر المخطر ، حيث لم يفهموا عنهم مقاصد الشريعة ، وذلك أنهم إذا أثبتوا ولاية الأول بالاستيلاء بالقهر دعاهم ذلك إلى أن يقولوا إن الخارج عليه باغٍ واجب القتال ، فإذا غلب الثاني حكموا ببطلان ولاية الأول وصحة ولاية الثاني ، ودعاهم ذلك إلى عكس القضية الأولى ، فقالوا : إن الخارج عليه باغٍ واجب القتال ، فيظن أولئك أن حكمهم بذلك إنما هو محاباة لصاحب الوقت القائم بالأمر ، من غير فهم المقصد الذي ألجأهم لذلك » (٣) .

وقوله مرجحاً في معرض الحديث عن صحة الإمامة بالعهد :

«... واختلف في أنه هل يشترط في لزوم ذلك (العهد بالخلافة لمن ليس بولد ولا والد من غير استشارة أحد من أهل الحل والعقد) للأمة الرضى منهم بذلك أم لا ؟ على مذهبين :

(١) المصدر السابق ج ١ ص ١٤٦-١٤٣ .

(٢) نفسه ج ١ ص ٢٧٧ .

(٣) نفسه ج ١ ص ٧١ .

أحدهما - الاشتراط ، لأن الإمامة حق يتعلق بالامة ، فلم تلزمهم إلا برضى أهل
الحل والمعقد منهم .

والثاني - وهو الأصح - عدم الاشتراط ، لأن الإمام أحق بها ، فكان اختياره فيها
أَمْضى وأَنْفَذ ، ولذلك لم يتوقف عهد الصديق لعمر - رضي الله
عنهما - على رضى بقية الصحابة (١) .

ويلحق بذلك قوله في مشهد « الحسين بن علي » - رضي الله عنه - في

القاهرة :

« ... وقد اختلف في الموضوع الذي دفنت فيه هذه الرأس ، فقيل :
بالمدينة عند أمه فاطمة بنت رسول الله - ﷺ - وقيل : دفنت بباب الفارديس
بدمشق ، وقيل : دفنت بعسقلان .

وقد حكى القاضي محيي الدين ابن عبد الظاهر في خطط القاهرة أن
الصالح طلائع بن زريك وزير الفائز الفاطمي بني جامعه خارج بابي زويلة لتنقل
إليه هذه الرأس فيدفنها به ، ويجعله مشهداً لها ، فبلغ ذلك الفائز أحد خلفاء
الفاطميين ، فقال : الأحق أن تكون هذه الرأس عندنا داخل القصر ، فأخلى لها
قاعة من قاعات القصر ، ودفنها فيها ، وجعلها مشهداً ، وهو المشهد المعروف
- الآن - بمشهد الحسين .

ومما يؤيد صحة ذلك ما حكاه القاضي محيي الدين ابن عبد الظاهر
أيضاً : أن السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب ، حين استولى على قصر
الفاطميين أمسك خادماً من خدام القصر ، وعذبه بأن حلق رأسه ، وأكفأ عليها
طاساً ، وجعل فيه خنافس ، فأقام ثلاثة أيام لم يتأثر بذلك ، فدعاه السلطان
وسأله عن شأنه ، وهل معه طلسم وقاه ذلك ، فقال : لا أعلم شيئاً ، غير أنني
حملت رأس الحسين على رأسي حين أتى بها إلى المشهد ؛ فخلى سبيله
وأحسن إليه (٢) .

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٥٢ .

(٢) نفسه ج ١ ص ١١٩ - ١٢٠ .

ج - الاستحسان والقبح :

ويمثله قوله مستحسناً أمر « المعتضد بالله أبي العباس ، أحمد » افتتاح الخراج في شهر حزيران (يونيو) :

« ... ولما بويح أمر بافتتاح الخراج في شهر حزيران من شهور السريان ، عند كون الشمس في أواخر الجوزاء ، رفقاً بالناس حتى لا يؤخذ منهم الخراج قبل حصول غلالهم ، وسماه النيروز المعتضدي ، وكان ذلك من حسن سيرته ومحاسن تدييره وسياسته » (١) .

وقوله مستهجنأ تصرف « يزيد بن عبد الملك » بحجابه بعد وفاتها :
 « ... وهو صاحب حجابة وسلامة ، وهما جاريثان كان مشغوفاً بهما ، وماتت حجابة فمات بعدها بيسير ، قيل : بسبعة عشر يوماً ، أسفاً عليها ؛ وكان قد تركها أياماً لم يدفنها ، لعدم استطاعته فراقها ، فعوتب على ذلك فدفتها ، ويقال : إنه نبشها بعد الدفن حتى شاهدها .

قلت : وأين مقام هذا من مقام الذي كان يهوى سلامة جاريته الثانية - وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عمار - وذلك أنه مر يوماً بمنزل سيدها ، فسمع غناءها فهويها ، ثم هويتها هي - أيضاً - واجتمعوا بعد ذلك ، فقالت له سلامة : إني أحبك ، فقال : وأنا - أيضاً - أحبك ، فقالت : وأنا أشتهي أن أقبلك ، فقال : وأنا أيضاً ، قالت : فما يمنعك ؛ قال : تقوى الله ، ثم قام وانصرف وتركها » (٢) .

د - التعجب من التصرف في بعض الحوادث :

ومن ذلك قوله مترجماً « الواثق بالله ، هارون » :
 « ... ومن عجيب أمره أنه لما اشتد به المرض أحضر العنجمين ، فنظروا في مولده ، فقدروا له أن يعيش خمسين سنة مستأنفة بعد ذلك ، فلم يعش بعد قولهم غير عشرة أيام ؛ فسبحان المستأثر بعلم الغيب » (٣)

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٢) نفسه ج ١ ص ١١٥ - ١١٦ .

(٣) نفسه ج ١ ص ٢٢٥ .

هـ- الكشف عن عاطفته :

وهي عاطفة دينية قوية ، مجلة للخلافة العباسية ، وممجدة لها ، ناتجة على الخارجين عليها ، مافئة الظلمة الخارجين على الدين غير الملتزمين بأحكامه .

ومن شواهد ذلك قوله ممجداً الخلافة العباسية :

« . . . واعلم أن كثيراً ممن ادعى الخلافة في بعض الأقاليم ، كالخلفاء الفاطميين بالمغرب وبالديار المصرية ، وخلفاء بني أمية بالأندلس ، قد مشوا على نهج خلفاء بني العباس في الألقاب . . . ثم تبعهم على ذلك ملوك الطوائف من بني هود وغيرهم ، فتلقبوا بالألقاب الخلفاء ، وكذلك الموحدون ببلاد المغرب . . . قلت : وهؤلاء جميعهم على منوال بني العباس ناسجون ، وعلى آثارهم مقتفون .

وأين الثريا من يد المتناول » (١) .

(الطويل)

وقوله لاحقاً القرامطة :

« . . . وفي أيامه كان قد ابتدأ ظهور القرامطة ، وهم طائفة ملعونة ظهرت من سواد العراق ، ينسبون إلى رجل اسمه الفرج بن عثمان ، يلقب بقرموط . . . وكان اللعين . . . » (٢) .

وقوله في الحجاج بن يوسف الثقفي :

« . . . وفي أيامه (أيام الوليد بن عبد الملك) قتل الحجاج بن يوسف سعيد بن جبير التامبي - الإمام الكبير - فاختلط عقل الحجاج لوقته ، وبقي قليلاً ثم مات في رمضان سنة خمس وتسعين ، عن ثلاث وخمسين سنة ، وقيل : عن أربع وخمسين ، وكان مدة ولايته العراق عشرين سنة ، وكان عدة من قتله فيها صبراً مائة ألف وعشرين ألفاً ، ومات في مجسه خمسون ألف رجل ، وثلاثون ألف امرأة . وما ربك بغافل عما يفعل الظالمون » (٣) .

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٢٤ - ٢٦ .

(٢) نفسه ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٣) نفسه ج ١ ص ١٣٧ .

الفصل الرابع

بين مآثر الإنافة وصبح الأعشى

أراد « القلقشندي » بمؤلفه « صبح الأعشى » أن يكون مدونة تعين « كاتب الإنشاء » على صنعة المنوطة به ، فجعل منه موسوعة احتوت على العديد من فروع المعرفة المتداولة في عصره ؛ بينما اقتصر في « مآثر الإنافة » على التعريف بالخلافة وبيان معالمها ، منذ ظهورها - أشر وفاة النبي ﷺ - وحتى خليفته وقته « المعتضد بالله ، أبي الفتح ، داود » .

وطبيعي - والحال كذلك - أن تتداخل موضوعات الكتابين ، بحيث احتوى الكتاب الأول على أكثر موضوعات الكتاب الثاني ، فظهر « مآثر الإنافة » بجانب « صبح الأعشى » ثانوياً في مواضع ، بينما احتوى في مواضع أخرى على مادة متفردة في بابها ، أو متممة وشارحة لما اقتضب في « صبح الأعشى » .

أما موضوعات « مآثر الإنافة » التي انتقاها « القلقشندي » من « صبح الأعشى » ، بما لا يفيد جديداً مع وجود الأصل المتزعة منه ، فتمثل في :
الفصل الثاني من الباب الثاني^(١) ، والباب الثالث^(٢) ، والباب الرابع^(٣) ، والباب الخامس^(٤) ، والباب السادس^(٥) .

(١) القلقشندي . مآثر الإنافة ج ٢ ص ٢٢١ - ٢٤٤ (= صبح الأعشى ج ٣ ص ٢٦٣ - ٢٧٧) .

(٢) نفسه . ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٥٣ (= صبح الأعشى ج ٩ ص ٢٨٠ - ٣٣٢ ، ٣٥٨ - ٣٩٤) .

(٣) نفسه . ج ٣ ص ١ - ٢٠٩ (= صبح الأعشى ج ١٠ ص ٨ - ٢٩٩) .

(٤) نفسه . ج ٣ ص ٢١٠ - ٢٣٥ (= صبح الأعشى ج ١٣ ص ٥٤ - ٧٩ ، ١٢٣ - ١٥٦ ، ٣٦٦ - ٣٨٧) .

(٥) نفسه . ج ٣ ص ٢٣٦ - ٢٣٣ (= صبح الأعشى ج ٦ ص ٣٨١ - ٥٢٠ ، ج ٧ ص ١١٩ - ١٣٤) .

وأما الموضوعات التي وردت في «صبح الأعشى» مقتضية أو غير مستوفاة العناصر ، بينما أتت في «مآثر الإنافة» مبسوطة ومسهبة ، فتمثل في : المقدمة ^(١) ، والباب الأول ^(٢) . وقد كان جل اعتماد «القلقشندي» فيهما على «الأحكام السلطانية» للماوردي . والفصل الأول ^(٣) من الباب الثاني .

بينما أتت مادة الفصل الثالث ^(٤) من الباب الثاني (المعنى فيها بذكر المشاهير ممن ادعى الخلافة في بعض الأقاليم ، والتدليل على بطلان شبهة دعاويهم) ، والباب السابع ^(٥) (وقد أحصيت فيه جملة من الأوائل المنسوبة إلى الخلفاء ، والملح والأعاجيب المتعلقة بهم) لا غنى لأي منهما عن الآخر فيها ، حيث انفرد «صبح الأعشى» في أولهما بالتوسعة في الترجمات قياماً بما جاء في «مآثر الإنافة» ، بينما انفرد «مآثر الإنافة» بالتاريخ لنشأة الدول : الأموية (في الأندلس) ، والفاطمية في المغرب ومصر ، والحفصية في المغرب ، مع التدليل على بطلان دعوى القائم بها الخلافة ، وفي ثانيهما توسعة في ذكر الأوائل والملح والأعاجيب تتضمنها مادة «صبح الأعشى» ، لعدم اقتصارها على الخلفاء وحدهم ، على حين تأتي التوسعة في «مآثر الإنافة» فيما نسب إلى الخلفاء إعمالاً لغيرهم ، مما يجعل كلياً منهما متمماً للآخر في موضوعه .

أما الخاتمة ^(٦) . وقد ترجم فيها لخليفة وقته «المعتض بالله ، داود» ، معتدحاً وداعياً له ، فهي من الموضوعات التي انفرد بها مؤرخنا في «مآثر الإنافة» .

وفضلاً عن ذلك ، فإن مادة «مآثر الإنافة» تعين في الكشف عن بعض

(١) المصدر السابق . ج ١ ص ٨-٢٨ (= صبح الأعشى ج ٥ ص ٤٤٤-٤٤٧) .

(٢) نفسه . ج ١ ص ٢٨-٨٠ (= صبح الأعشى ج ٩ ص ٣٤٩-٣٥٧) .

(٣) نفسه . ج ١ ص ٨١-٣٥٥ ، ج ٢ ص ١-٢٢٠ (= صبح الأعشى ج ٣ ص ٢٥٠-٢٦٣) .

(٤) نفسه ج ٢ ص ٢٤٥-٢٥٩ (= صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٢٦-٤٢٧ ، ج ٥ ص ١٢٦-١٣٢ ، ٢٤٤-٢٤٦) .

(٥) نفسه . ج ٣ ص ٣٣٤-٣٧٢ (= صبح الأعشى ج ١ ص ٤١٣-٤٥٨) .

(٦) نفسه . ج ٣ ص ٣٧٥-٣٨١ .

المصادر المسكوت عنها في «صبح الأعشى» ، ومنها التصريح في «المآثر»
بنقل «الفلقشتني» عن «تاريخ البوري»^(١) لنسخة العهد الصادرة عن ديوان
الخلافة - في بغداد - للعادل أبي بكر بن أيوب ، بينما أُثبتت صيغة هذا العهد
في «صبح الأعشى»^(٢) ، دون إفصاح عن مصدره فيها .

كما أن المقابلة بين هذين المؤلفين تفيد في التوكيد على ثبات المنهج
التاريخي ورسوخه لدى مؤلفهما ، لتطابقه في كل ، على النحو المشار إليه من
خلال دراسة «المصادر» و«التقد التاريخي» فيهما .



(١) المصدر السابق ج ٣ ص ١٠٠ .

(٢) الفلقشتني . صبح الأعشى ج ١٠ ص ٩٩- ١١١ .

الخاتمة

شارك « الفلقشندي » في بيئته مشاركة جيدة ، مؤثراً فيها ومؤثراً بها ، سواء بما كان له من علاقات وصدقات ، وما أسبغ إليه من وظائف ومهام ، أو بما ترك من مؤلفات ، أظهرته عالماً موسوعياً ، ذا ميول غلبة نحو الأدب ، واللغة ، والفقه ، والحديث ، والجغرافيا ، والأنساب ، والتاريخ . ولذا فإن شخصيته تصلح لأن تكون مجالاً للعديد من الدراسات المتخصصة في مثل هذه الفروع من المعرفة .

أما مؤلفنا هذا ، فقد اقتصر على إبراز جانب المؤرخ في « الفلقشندي » بدراسة مؤلفيه « صبح الأعشى » و« مآثر الإنافة » ، حيث ظهرت صفة المؤرخ فيه كأوضح ما تكون من خلال محاور تاريخية أربعة ، تمثلت في :

- مصطلح التاريخ وتدوينه ، وقد عالج من خلاله عناصر هامة ، هي : معنى التاريخ ، ووجه الاحتياج إليه ، وأصول التواريخ ، وأصل وضع التاريخ الإسلامي ، وكيفية تقييد التاريخ في الكتابة بزمن معين ، ومعرفة بعض التواريخ من بعض .
- ما لا يسع الكتاب جهله من النبد التاريخية ، وقد تناول فيه العديد من الحوادث الموصوفة لديه بالأولية ، أو الندرة ، واللطافة ، والأعجوبة ، والغربة ، والعبرة .
- التاريخ الإسلامي العام (دولة الخلافة) ، وقد أرخ من خلاله للخلفاء ولدولهم ، على تتابهم منذ ظهور نظام الخلافة الإسلامية ، وحتى وقته .
- مصر الإسلامية ، فيما قبل الفتح العربي الإسلامي لها وبعده .

معتمداً في بناء مادة هذه المحاور التاريخية الأربعة على مصادر متنوعة ،
تمثلت في : المشاهدة والمساءلة ، والمشافهة ، والوثائق والخطوط ،
والمؤلفات المكتوبة - معاصرة وغير معاصرة - على اختلاف أنواعها ، وتعدد
اختصاصاتها . منوعاً في طرق الإسناد إليها ، أو النقل عنها ، على النحو
المثبت في موضعه من هذا المؤلف .

وهو في كل هذا لم يقف بنا عند تلك الموضوعات - أو المحاور - وقفة
الراوي أو الناقل ، ولكنه كان مؤرخاً على جانب كبير من الحدث التاريخي ،
والنقد الواعي ، المتمثل في : الكشف عن العامل الرئيس في توجيه
الحوادث ، ونقد المصادر ، وتقويم مادتها ، والتعليل والترجيح ، والاستحسان
والتبجيح ، والتعجب ، والتصويب للعديد من الأخطاء الشائعة في عصره ،
فضلاً عن إدراكه الجيد لعدم الثبات وحمية التطور ، وبش عاطفته فيما أمدنا به
من حوادث ، وهي عاطفة قوية ، مجلة للوطن ، والسلطة ، والخلافة
الإسلامية ، مقدرة لما للثقة في الله من أثر في إزاحة الغمة وتحسين الأحوال ؛
بما يضيف على صاحبها الكثير من التقدير والثناء ، ويجعله رائداً فذاً من رواد
الكتابة التاريخية في عصره .



ترجمة « الفلكسندي »

في درر العقود الفريدة للمقرئ

أحمد بن عبد الله بن أحمد ، شهاب الدين القرقيشي ، الشافعي .
 خدم صلاح الدين ابن عرام - نائب الإسكندرية - مدة ، ثم توصل في آخر
 أيام كاتب السر بدر الدين محمد بن فضل الله إلى أن كتب في توقيع الدرج بغير
 معلوم ، ثم ناب في الحكم بمركز من مراكز اليهود عن قاضي القضاة
 جلال الدين عبد الرحمن البلقيني مدة سنتين .

وكتب كتاباً كبيراً سماه : صبح الأعشى في قوانين الإنشاء .
 وكان فاضلاً ، يذاكر بالفقه والنحو والأدب ، ويقول الشعر .
 تردد إليّ مراراً ، وكتب عني ، وكان مكشراً مهذاراً .
 توفي يوم السبت ، عاشر جمادى الآخرة سنة إحدى وعشرين وثمانمائة ،
 عن خمس وستين سنة .

أفادنا أن من أخذ عوداً مستويّاً قده ، سالماً من الإعوجاج ، يكون طوله
 بقدر ما بين عيني الذي يعمل به إلى قدميه إذا انتصب قائماً ، ثم يستلقي على
 قفاه تجاه شيء قائم على الأرض ، كخلة أو منارة أو جبل ، يريد معرفة ارتفاعه
 في السماء ، ثم يضع ذلك العود بين رجليه وقد مدّهما حتى يستوي قيام العود
 من غير ميل ، وينظر بعينه إلى طرف العود من أعلاه ، ويتقدم أو يتأخر وهو
 مستلقي على قفاه ، حتى يصير طرف العود مساوياً لرأس القائم الذي يريد
 (معرفة) ارتفاعه في السماء ، فإذا صار طرف العود القائم بين قدميه مساوياً
 لطرف القائم على الأرض فليقم حيث يظن ، ثم يقيس من موضع رأسه وهو مستلقي
 إلى حيث أصل ذلك القائم ، فما بلغ من الأذرع وكسور الأذرع فهو طول ذلك
 القائم من أعلاه إلى أسفله .

المصادر والمراجع

أولاً - المصادر:

- ابن الأثير ، عز الدين علي بن محمد بن عبد الكريم :
- الكامل في التاريخ . بيروت ، صادر ، ١٩٧٩ .
- ابن إياس ، أبو بكر محمد بن أحمد :
- بدائع الزهور في وقائع الدهور . ت . محمد مصطفى . القاهرة ،
مختلفة .
- ابن أبيك الدواداري ، أبو بكر بن عبد الله :
- كنز الدرر وجامع الغرر . ت . صلاح الدين المنجد ، د . سعيد عبد الفتاح
عاشور ، ألرخ هارمان ، هانس روبرت رويبر . القاهرة ، المعهد
الألماني للآثار ، ٦٠ - ١٩٧٢ .
- ابن تغري بردى ، جمال الدين أبو المحاسن يوسف :
- الدليل الشافي على المنهل الصافي . ت . فهم محمد شلتوت . مكة ،
جامعة أم القرى ، بدون تاريخ .
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (ج ١) . ت . أحمد يوسف
نجاتي . القاهرة ، دار الكتب ، ١٩٥٦ .
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي . مخط . عارف حكمت ،
رقم : ٦٣٠ - تاريخ .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . القاهرة ، مختلفه
- الجاحظ . أبو عثمان عمر بن بحر :
- البيان والتبيين . ت . عبد السلام محمد هارون . القاهرة ، الخانجي ،
١٩٦٨ ، ط ٣ .

- ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي :
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم . الهند ، دائرة المعارف العثمانية ،
١٣٥٧ هـ . وما بعدها ، ط ١ .
- ابن حجر العسقلاني ، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد :
- إنباء الغمر بآباء العمر . ت . د . حسن حبشي . القاهرة ، المجلس
الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٩٦٩ وما بعدها .
- المجمع المؤسس بالمعجم المفهرس . مخط . إبراهيم باشا - الإسكندرية
برقم : ١٦ ، مخط . الأحمدية - حلب برقم ٣٤٥ .
- ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد :
- رسائل ابن حزم الأندلسي (ج ٢) . ت . د . إحسان عباس . بيروت ،
المؤسسة العصرية ، ١٩٨١ ، ط ١ .
- الحميري ، محمد بن عبد المنعم :
- الروض المعطار في خبر الأقطار . ت . د . إحسان عباس . بيروت ،
مكتبة لبنان ، ١٩٧٥ .
- الخطيب الجوهري ، علي بن داود :
- زهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان . ت . د . حسن حبشي .
القاهرة ، دار الكتب ، ٧٠ - ١٩٧٤ .
- ابن خطيب الناصرية علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن سعد :
- الدر المنتخب في تكملة تاريخ حلب . مخط . الأحمدية - حلب
برقم (٢٠٣٦) .
- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد :
- التاريخ . بيروت ، البيان ، بدون تاريخ (عن ط . بولاق ،
١٢٨٤ هـ) .
- ابن دقماق ، صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيمن :
- الجواهر الثمين في سير الملوك والسلاطين . ت . د . محمد كمال الدين
عز الدين . بيروت ، عالم الكتب ، ١٩٨٥ ، ط ١ .
- الذهبي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان :

- العبر في خبر من عبر . ت . صلاح الدين المنجد . الكويت ، الإعلام ، ٦٠-١٩٦٦ .
- الزمخشري ، أبو القاسم ، جارا الله محمد بن عمر :
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . القاهرة ، مصطفى الحلبي ، ١٩٧٢ .
- ابن زنبيل ، أحمد الرمال :
- آخرة المماليك . ت . عبد المنعم عامر . القاهرة ، القومية ، بدون تاريخ .
- السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن :
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع . بيروت ، الحياة (عن . ط . القاهرة ، القدسي) .
- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد :
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة . ت . محمد أبي الفضل إبراهيم . القاهرة ، الحلبي ، ١٩٦٧ ، ط ١ .
- عبد الباسط بن خليل الحنفي :
- نزهة الأساطين فيمن ولي مصر من الملوك والسلاطين . مخط . أحمد الثالث ، برقم : ٢٨٠٣ / ٢ .
- ابن عبد ربه ، أبو عمر أحمد بن محمد :
- العقد الفريد . ت . أحمد أمين وغيره . القاهرة ، اللجنة ، ١٩٦٣ .
- العيني ، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى :
- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان . ت . عبد الرزاق الطنطاوي القرموط . القاهرة .
- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (مج ١٩) . مخط أحمد الثالث - تركيا ، برقم : ٢٩١١ .
- أبو الفداء ، عماد الدين إسماعيل :
- المختصر في أخبار البشر . القاهرة ، الحسينية ، ١٣٢٥ هـ .
- ابن الفرات ، ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم :

- تاريخ ابن الفرات . ت . د . قسطنطين زريق وغيره (مج ٧ ، ٨ ، ٩) . بيروت ، الجامعة الأمريكية ، ٣٦ - ١٩٣٨ .
- ابن فضل الله العمري ، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحيى :
- التعريف بالمصطلح الشريف . القاهرة ، مطبعة العاصمة ، ١٣١٢ هـ .
- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (دولة المماليك الأولى) . ت . دورتيا كرافولسكي . بيروت ، المركز الإسلامي ، ١٩٨٦ ، ط ١ .
- ابن فهد المكي ، تقي الدين أبو الفضل محمد بن محمد :
- لحظ الألاحظ بذييل طبقات الحفاظ . الهند ، دائرة المعارف العثمانية ، بدون تاريخ .
- ابن قاضي شهبة ، تقي الدين أبو بكر محمد :
- التاريخ (ج ٣) . ت . عدنان درويش . دمشق ، المعهد الفرنسي ، ١٩٧٧ .
- الفلقشندي ، أحمد بن عبد الله :
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا . القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، بدون تاريخ (عن ط . دار الكتب) .
- ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المشمر . القاهرة ، دار الكتب ، ١٣٢٤ هـ .
- قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان . ت . إبراهيم الأبياري . القاهرة ، دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٣ .
- مآثر الإنافة في معالم الخلافة . ت . أحمد فراج . الكويت ، الإعلام ، ١٩٦٤ .
- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب . ت . إبراهيم الأبياري . القاهرة ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٥٩ .
- ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل :
- البداية والنهاية ، بيروت ، المعارف ، ١٩٦٦ ، ط ١ .
- العاوردي ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب :
- الأحكام السلطانية في الولايات الدينية . القاهرة ، الحلبي ، بدون تاريخ .
- المقرئزي ، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر :

- در العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة . مخط . جيته - ألمانيا ،
برقم : ٢٧٠ - عرب .

- السلوك لمعرفة ذُول الملوك . ت . د . محمد مصطفى زيادة ، د . سعيد
عبد الفتاح عاشور . القاهرة ، اللجنة ، دار الكتب ، ٣٤ - ١٩٧٣ .
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقرزية) . بولاق ،
١٨٥٣ .

● ابن ناظر الجيش ، تقي الدين عبد الرحمن بن محمد التميمي الحلبي :
- تكييف التعريف بالمصطلح الشريف . ت . رودلف فسلي . القاهرة ،
المعهد الفرنسي للآثار الشرقية ، ١٩٨٧ .

● ابن النقاش ، أبو أمامة :
- المعلمة في استعمال أهل الذمة . مخط . دار الكتب المصرية ،
برقم ، ١٩٦٣ - فقه شافعي .

● النويري ، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب :
- نهاية الأرب في فنون الأدب . القاهرة ، مختلفة .



ثانياً - المراجع:

- د. أحمد أحمد بدوي :
- الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام . القاهرة ، نهضة مصر ، ١٩٧٢ .
- د . أحمد السعيد سليمان :
- تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسرات الحاكمة . القاهرة ، المعارف ، ١٩٧٢ .
- د. أحمد السيد دراج :
- صناعة الكتابة وتطورها في العصور الوسطى . مكة ، ١٤٠١ هـ .
- أحمد صادق الجمال :
- الأدب العامي في مصر في العصر المملوكي . القاهرة . القومية ، ١٩٦٦ .
- أحمد مختار العبادي :
- قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام . بيروت ، النهضة العربية ، ١٩٦٩ .
- أنتوني ناتنج :
- العرب تاريخ وحضارة . تر . محمود مسعود . القاهرة ، الهلال ، ١٩٨٠ .
- البغدادي ، إسماعيل باشا :
- هدية العارفين . أسماء المؤلفين والمصنفين . استانبول ، ٥١ - ١٩٥٥ .

- جاستون فييت :
- القاهرة مدينة الفن والتجارة . تر . د. مصطفى العبادي . بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٦٨ .
- جوانفيل :
- القديس لويس حياته وحملاته على مصر والشام . تر . د. حسن حبشي . القاهرة ، المعارف ، ط ١ ، ١٩٦٨ .
- حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني :
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . بغداد ، المثنى ، بدون تاريخ .
- د. حسن حبشي :
- الاحتكار المملوكي وعلاقته بالحالة الصحية . القاهرة ، حوليات آداب عين شمس ، مج ٩ .
- حكيم أمين عبد السيد :
- قيام دولة المماليك الثانية . القاهرة ، القومية ، ١٩٦٦ .
- ستانلي لينبول :
- سيرة القاهرة . تر . د. حسن إبراهيم حسن وغيره . القاهرة ، النهضة المصرية ، بدون تاريخ .
- طبقات سلاطين الإسلام . تر . مكي طاهر الكعبي . بغداد ، البصرى ، ١٩٦٨ .
- ستيفن رنسيماان :
- تاريخ الحروب الصليبية . تر . د. السيد الباز العربي . بيروت ، الثقافة ، ٦٧-١٩٦٩ .
- د. سعيد عبد الفتاح عاشور :
- أضواء جديدة على الحروب الصليبية . القاهرة ، الدار المصرية ، ١٩٦٤ .
- الأيوبيون والمماليك في مصر والشام . القاهرة ، النهضة العربية ، ١٩٧٦ .

- الحركة الصليبية ، صفحة مشرفة في تاريخ الجهاد العربي في العصور الوسطى . القاهرة ، الأنجلو ، ط ٢ ، ١٩٧١ .
- (بالاشتراك) . دراسات في تاريخ مصر في العصور الوسطى والحديثة . القاهرة ، النهضة العربية ، ١٩٧٣ .
- العصر المماليكي في مصر والشام . القاهرة ، النهضة العربية ، ط ١ ، ١٩٦٥ .
- قبرص والحروب الصليبية . القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٧ .
- المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك . القاهرة ، النهضة العربية ، ط ١ ، ١٩٦٢ .
- مصر في عصر دولة المماليك البحرية . القاهرة ، النهضة العربية ، بدون تاريخ .
- د. عبد السلام عبد العزيز فهمي :
- تاريخ الدولة المغولية في إيران . القاهرة ، المعارف ، ١٩٨١ .
- د. عبد العال سالم مكرم :
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة . بيروت ، الشروق ، ط ١ ، ١٩٨٠ .
- د. عبد القادر أحمد طليمات :
- وثائق القلقشندي في صبح الأعشى (ضمن أبحاث كتاب : ندوة أبي العباس القلقشندي) . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .
- د. عبد المنعم ماجد :
- طومان باي آخر سلاطين المماليك . القاهرة ، الأنجلو ، ١٩٧٨ .
- موقف المصريين من حكم المماليك في العصور الوسطى . القاهرة ، حوليات آداب عين شمس ، مج ١٢ .
- نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر . القاهرة ، الأنجلو ، ٦٤-١٩٦٧ .

- د. علي إبراهيم حسن :
- تاريخ المماليك البحرية . القاهرة ، النهضة المصرية ، ط ٣ ، ١٩٦٧ .
- علي بن حسين السليمان :
- العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك القاهرة ، دارسحراء ، بدون تاريخ .
- علي مبارك باشا :
- الخطة التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة الشهيرة . بولاق ، ١٣٠٥ هـ .
- د. فاروق عمر :
- الخلافة العباسية في عصر الفوضى السياسية . بغداد ، المشى ، ط ٢ ، ١٩٧٧ .
- د. فايد عاشور :
- العلاقات السياسية بين المماليك والمغول في الدولة المملوكية الأولى . القاهرة ، المعارف ، ١٩٧٦ .
- فرانز روزنثال :
- علم التاريخ عند المسلمين . تر . د . صالح أحمد العلي . بغداد ، المشى ، ١٩٦٣ .
- كحالة ، عمر رضا :
- معجم المؤلفين . بيروت ، إحياء التراث العربي ، بدون تاريخ .
- د. محمد جمال الدين سرور :
- دولة الظاهر بيبرس . القاهرة ، الفكر العربي ، ١٩٦٠ .
- د. محمد زغلول سلام :
- الأدب في العصر المملوكي . القاهرة ، المعارف ، ١٩٧٦ .
- د. محمد صالح داود القزاز :
- الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية . النجف ، ١٩٧٠ .
- محمد قنديل البقلي :
- فهارس صبح الأعشى في صناعة الإنشاء . القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٢ .

- د. محمد كمال الدين عز الدين .
- ابن حجر العسقلاني مؤرخاً . بيروت ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٩٨٧ .
- د. محمد محمد أمين :
- الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر . القاهرة ، النهضة العربية ، ط ١ ، ١٩٨٠ .
- د. محمد مصطفى زيادة :
- بعض ملاحظات جديدة في تاريخ دولة المماليك . القاهرة ، مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ٤ ج ٢ ، ط ٢ ، ١٩٥٣ .
- حملة لويس التاسع على مصر وهزيمته في المنصورة . القاهرة ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، ١٩٦١ .
- الدولة المملوكية الأولى ، الدولة المملوكية الثانية (ضمن كتاب : تاريخ الحضارة المصرية) ج ٢ . القاهرة ، مكتبة مصر ، بدون تاريخ .
- المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي ، القرن التاسع الهجري . القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٥٤ .
- د. محمود محمد الحويري :
- أسوان في العصور الوسطى . القاهرة ، المعارف ، ط ١ ، ١٩٨٠ .
- د. مصطفى محمد مسعد :
- الإسلام والنوبة في العصور الوسطى . القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٠ .
- نقولا زيادة :
- دمشق في عصر المماليك . بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٦٦ .
- وليم موير - السير :
- تاريخ دولة المماليك في مصر . تر . محمود عابدين وسليم حسن . القاهرة ، المعارف ، ط ١ ، ١٩٢٤ .
- يوسف أبحار روفيج أوربلي :
- جدول التحويل لسنوات الهجرة إلى السنوات الميلادية . تر . د. حسين قاسم العزيز . بغداد ، مجلة المورد ، مج ٣ ج ٤ ، ١٩٧٤ .

• يوشح براوز :
- عالم الصليبين . تر . د . قاسم عبده قاسم وغيره . القاهرة ، المعارف ،
ط ١ ، ١٩٨١ .

• • •

فهرست المحتوی

الصفحة

الإهداء	٥
فاتحة الكتاب	٧

الباب الأول

«الفلقشندي» دراسة حياة	١٣
الفصل الأول : عصر الفلقشندي	١٥
الفصل الثاني : الفلقشندي ، دراسة حياة	٢٤

الباب الثاني

(مجهوداته في الكتابة التاريخية)	٢٧
الفصل الأول : مؤلفاته	٢٩
الفصل الثاني : صبح الأعشى في صناعة الإنشا	٣١
الفصل الثالث : مآثر الإنافة في معالم الخلافة	٩٥
الفصل الرابع : بين مآثر الإنافة وصبح الأعشى	١٣٤
الخاتمة	١٣٧
ملحق : ترجمة «الفلقشندي» في درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة للمقريزي	١٤١
المصادر والمراجع :	١٤٣
أولاً - المصادر	١٤٥
ثانياً - المراجع	١٥٠

أجوبة أسئلة القاموس

مؤرخاً